دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة

التميز في التنفيذ

2017

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

National Committee on Sustainable Development Goals

أهداف التنمية المستدامة

دولـة الإمـارات الـعربيـة الـمتـحـدة
وأجـنـدة 2030 للـتـنـمـيـة الـمـسـتـدامـة
الـتـمـيـز في الـتـنـفـيـذ

2017...

سـمـو الـشـيـخ عـبـد الله بـن زايـد آل نـهـيـان

وزير الخارجية والتعاون الدولي

رسـالـة خـاصـة

تعد أهداف التنمية المستدامة إتفاقا عالميا متعدد الأطراف وساري المفعول حتى عام 2030، ما يميز هذه الإتفاقية عن غيرها، أنه لم يسبق أن وافقت جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة والبالغ عددهم 193 دولة - علاوة على مئات الآلاف من الجهات أصحاب العلاقة- على رؤية بعيدة المدى لمستقبلنا الجماعي.

فأهداف التنمية المستدامة تكرس طريقة جديدة لفهم التنمية والتعهد بتطبيقها على نحو شمولي. فلم تعد هذه الأهداف مجرد مقياس لمدى دخل الأفراد أو العمر المتوقع للحياة، بل تذهب هذه الأهداف لما هو أبعد فهي تعنى بالكيفية التي يخوضون من خلالها تجارب الحياة. وتأخذ هذه الأهداف في الاعتبار مجموعة هائلة من العوامل تتراوح من قضايا قطع البلاستيك العائمة على سطح محيطاتهم، وتتعداها إلى قضايا الرفاه العقلي والسعادة وصولا إلى امتلاكهم لأحدث وسائل الاتصال والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك تأكيد على أهمية التنمية طويلة الأمد؛ فالتنمية التي لا توفر للأجيال القادمة أي تطور على المستويات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية لا ينظر لها على أنها تنمية حقيقية.

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة أن هذا التركيز على مفهوم الحياة عالية الجودة للأجيال القادمة هو أسلوب التفكير الذي نحتاجه لتحقيق النجاح المنشود كدولة، وكذلك للوصول إلى المستوى الأمثل من التأثير الذي نهدف إلى تحقيقه من خلال مساعداتنا الخارجية. ولقد أدت دولة الإمارات دورا محوريا في الحوار حول أهداف التنمية المستدامة وجعلها النتيجة الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ريو +20. علاوة على، إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأهداف منذ ذلك الحين حتى وقت اعتمادها من الأمم المتحدة في عام 2015. ولقد عملنا على تغيير الصورة النمطية عن منطقتنا لدى العالم من خلال التفوق في مجالات تمكين المرأة والطاقة المستدامة والعمل في مجال التغير المناخي، إلى جانب تطبيق المعايير العالمية في مجال التعليم والقضاء على الفقر والصحة وغيرها من المجالات الأخرى. وبناء عليه، فإن أهداف التنمية المستدامة أصبحت جزءا من إرثنا ومكون رئيسي لتعزيز خططنا للمستقبل.

إن التقدم الذي أحرزته الدولة في العام الماضي يعد حافزا لنا لتحقيق المزيد. وتتولى اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة مسؤولية موائمة عمل جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكذلك الجهات الاكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع على نحو فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من أطر عمل التنمية المعمول بها حاليا، مثل رؤية الإمارات 2021 ورؤية الإمارات 2071. وسيستمر مجلس الوزراء - مع التركيز على مجالات السعادة والتسامح والمستقبل وملفات الشباب منذ عام 2016 - في تطوير أهداف التنمية المستدامة مع إعادة وضع تصورات للتنمية المستدامة وتعيين وزراء للأمن الغذائي والعلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي، كما تؤكد استراتيجية إشراك الشباب في صنع القرار أن الجيل القادم سيعمل بكل فاعلية على إدراج أهداف التنمية المستدامة ومبادئها ضمن خططها للنهوض بالدولة.

وعلى المستوى الخارجي، فقد أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي أول سياسة لتقديم معونات دولة الإمارات العربية المتحدة مع وضع أهداف التنمية المستدامة في صميم بنود هذه السياسة من حيث المضمون وكذلك تقديم التقارير الخاصة بهذه المعونات. ولتعزيز هذا العمل، ستتولى اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة العمل على الإجراءات الوطنية لتحضير ملف دولة الإمارات لعرضه ولأول مرة ضمن أجندة الاجتماع السياسي رفيع المستوى "المراجعات الوطنية التطوعية" في مقر الأمم المتحدة في يوليو 2018.

إن تحقيق التغيير الملموس ليس بتلك السهولة، ولكنني واثق من أننا في دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحنا نمتلك العقلية والنظم المتغيرة والتي تم تطبيقها على أرض الواقع لإحداث فرق حقيقي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواصلة تعزيز جهودنا في هذا المجال. ونعاهد أنفسنا والأجيال القادمة أن تكون أحلامنا كبيرة وأن نسعى لتحقيقها.

معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي

وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي،
ورئيسة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

رسالة من رئيسة اللجنة

الشراكات لدعم التنفيذ من أجل مستقبلنا المشترك

عامان انقضيا على مصادقة المجتمع العالمي على أهداف التنمية المستدامة منذ سبتمبر 2015. وبالنظر إلى سرعة إيقاع خطى المحادثات التي عقدت حول الكيفية التي من خلالها يمكن تحويل هذه الأهداف إلى حقيقة واقعة، بحيث أصبحت دول العالم جمعاء ملتزمة بتحقيق الرؤية المشتركة لتحقيق مستقبل مشترك ممثل بأهداف التنمية المستدامة. وبرز هذا المستوى من الالتزام جليا من حيث تزايد عدد الدول الأعضاء التي تشارك في المراجعات الوطنية التطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والذي يعقد في شهر يوليو من كل عام، حيث زاد عدد المشاركات من 22 بلدا في عام 2016 إلى ما يزيد عن 40 بلدا في عام 2017. ومن المقرر أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة أحد الدول المشاركة في المنتدى الذي سيعقد في يوليو 2018.

ومن الحقائق الراسخة في الوقت الراهن والجديرة بالإشادة، أن التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية المستدامة هو ركيزة من ركائز رؤية الدولة لمستقبلها. إن أفكار ومبادئ التنمية المستدامة تسود رؤية الإمارات 2021 - والتي تمثل خطة التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ككل وكذلك الخطط المحلية لإماراتها السبع. وفي واقع الأمر، ما يزيد من مستوى التحدي الذي تفرضه أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ما هو إلا البداية- ففي العام الماضي، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استراتيجيتها على مدى خمسين عاما للتنمية الوطنية، والتي تحتفي بمئوية الإمارات 2071. إن الحوار الوطني الدائر حول التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ينبثق أساسا من مبدأ ضرورة إعادة تعريف نسخة القرن العشرين للميثاق المجتمعي الذي ينظم العلاقة ما بين المواطن والدولة، والتفكير في الروابط التي تجمع ما بين مواطنينا ودولتنا وعالم المستقبل أيضا. ومن بين متطلباتها العديدة، الحاجة إلى إعادة تقييم معايير مسؤولياتنا من منظور الأجيال المتعاقبة. وبناء عليه فقد بدأ فعليا الحوار الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة لصياغة استراتيجية عام 2071 والذي يستمد مضمونه وإلى حد كبير من الأجندة الوطنية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وستعتمد طموحات خطط التنمية اللاحقة كمعالم بارزة للإنجازات، مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مقياسا هاما للتقدم المحرز في عام 2030.

ولكن للحديث بمزيد من التفاصيل عن الجوانب العملية التي تتعلق بالكيفية التي حققت فيها أهداف التنمية المستدامة تقدما ملحوظا بدولة الإمارات العربية المتحدة، أود أن أسلط الضوء هنا على جوانب رئيسية ثلاثة، هي: أولا، وجود حكومة اتحادية أضفى الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة ووضعها موضع التنفيذ. ثانيا، تشكل أهداف التنمية المستدامة ملف جهة العمل التي أمثلها بمجلس الوزراء، وأعني بذلك وزارة الخارجية والتعاون الدولي. وأخيرا، دور دولة الإمارات العربية المتحدة في المساهمة في الحوار العالمي حول التنمية المستدامة وصياغته وإقامة شراكات لحشد الجهود للعمل بأهداف التنمية المستدامة.

وبتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة في يناير عام 2017، أعطت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة الأولوية لوضع خطة تنفيذ وطنية توائم أهداف التنمية المستدامة وتدمجها مع الأجندة الوطنية للتنمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعمل هذه اللجنة الوطنية كمنصة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق فيما بينهم. وتعمل أيضا على إتاحة الوصول إلى النظم والإجراءات الشاملة للحكومة بقصد المشاركة بالمعلومات والموائمة بين السياسات والتحقق من التقدم المحرز. ويمثل هذا التقرير أول تقرير رسمي للجنة عن أنشطتها وسيشكل حجر الأساس للمراجعة الوطنية التطوعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 2018.

وفي وقت سابق من هذا العام، نشرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وما هي إلا لإعادة التأكيد على التزام الحكومة الاتحادية بالدولة بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويستند إطار سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى مساهمات المؤسسات الإماراتية وقيمها الأساسية كمجتمع منفتح وشامل وملتزم بالتنمية عالميا. وأما أحد الأهداف الأخرى الذي يمثل صلب هذه السياسة فهو أن ما تقدمه الدولة من المساعدات التنموية والتقنية المقدمة إلى الدول الشريكة تسهم في أولويات تلك الدول أولوياتها في مجال التنمية المستدامة. ولقد أصبح من الثابت حاليا أن حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالدخل القومي الإجمالي هي من بين أعلى المعدلات في العالم، علاوة على أن مساعدة الدول الأخرى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ستبقى محورا أساسيا من محاور جهود دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأخيرا، كما أن الحدث الأبرز بدولة الإمارات العربية المتحدة حول القضايا العالمية- القمة العالمية للحكومات- تزداد أهميته وتبرز مكانته بين الفعاليات الأخرى، فإن الحال كذلك ينطبق على برنامج فعالياتها حول أهداف التنمية المستدامة، حيث سيعقد الملتقى الثالث "لأهداف التنمية المستدامة: في التنفيذ" ضمن جدول فعاليات القمة العالمية للحكومات 2018 بعد جلسات ناجحة للغاية حول المراقبة والتقارير والتمويل ودور العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وستعقد فعالية 2018 تحت عنوان "دور الشراكات في دعم الابتكار لمستقبلنا المشترك". ستعمل دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الملتقى الذي سيعقد هذا العام على إطلاق مبادرة عالمية تركز على تطوير حلول مبتكرة لأهداف التنمية المستدامة وحشد الدعم اللازم لتحقيقها من خلال التميز في التنفيذ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأعمال التحضيرية لمعرض إكسبو 2020 دبي قيد التنفيذ على قدم وساق. ومن الجدير بالذكر إلى أنه على مدى تاريخ إقامة معارض إكسبو والذي يعود إلى 167 عاما مضت، سيتم إقامة معرض إكسبو 2020 كأول معرض من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وهو كذلك الأول من نوعه في العالم العربي، والمعرض الأول الذي سيتيح للدول المشاركة به والتي تزيد عن 180 دولة مشاركة بجناح خاص لكل منها لعرض أفضل ابتكاراتهم وأهم الجوانب الثقافية لكل دولة. ومن المتوقع أيضا أن يحقق هذا المعرض نتائج غير مسبوقة من حيث أعداد الحضور والذي من المتوقع أن يكون 70% من زواره من خارج الدول علما بأن عدد الزوار الإجمالي المتوقع سيصل إلى أكثر من 25 مليون شخص من الخارج. وبفضل موضوعاته القائمة على محاور "تواصل العقول" و "صنع المستقبل"، بالإضافة إلى جناح الاستدامة والذي يعد أحد أبرز فعاليات المعرض، يعكس "إكسبو 2020" طموح دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء شراكات فعالة للقرن الحادي والعشرين لتعزيز التنمية الاقتصادية والتلاحم المجتمعي والاستدامة البيئية.

وإنني أتطلع إلى احتمالية اعتماد أهداف التنمية المستدامة كدليل استرشادي يمهد السبيل لتحقيق التنمية العالمية لضمان مستقبل أكثر إشراقا للجميع.

التـمـهـيـد

التميز في التنفيذ
دولة الإمارات العربية المتحدة وأهداف التنمية المستدامة في عام 2017

تسعى الدول بصورة فردية وجماعية إلى تحقيق السعادة والازدهار والرفاه لشعوب العالم، ولقد نجحت بعض الدول في تحقيق هذه المساعي، وللأسف ما زالت بعض الدول الأخرى تكافح لتحقيق ذلك، نتيجة لمجموعة متنوعة من الأسباب.

وفي العام الماضي، تعهدت دولة الإمارات لشعبها أنهم سيعيشون في أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071، وذلك وفق مجموعة من المعايير التي تطبقها المنظمات العالمية المرموقة للحكم في ذلك، ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل تتعهد دولة الإمارات بأن تظل مصدر دعم لمن هم في أمس الحاجة إلى احتياجات وضروريات الحياة الأساسية، وذلك انطلاقا من قيمها النبيلة التي تدعو إلى تطلع الدولة إلى المساهمة على الساحة الدولية، حيث تهدف رؤية الإمارات والدور الذي تضطلع به إلى ضمان تحقيق السعادة والمساهمة على التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية والكرامة للجميع.

ويمثل التفاني الذي أظهرته دولة الإمارات لدى مساهمتها في وضع خطة التنمية المستدامة 2030 والوتيرة التي اعتمدت بها الدولة إطار العمل وتنفيذه - خير شاهد على مستوى طموح دولة الإمارات إلى اتباع مسار التنمية المستدامة، ففي يناير 2017، أصدر مجلس الوزراء قرارا بوضع أهداف التنمية المستدامة في صميم خطط التنمية الحكومية وإستراتيجياتها وعملياتها على المستويين الاتحادي والمحلي، كما أعلن عن تأسيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي تضم في عضويتها 15 جهة حكومية على المستوى الاتحادي في عام 2017، واتفقت هذه اللجنة على خطة تنفيذ شاملة لأهداف التنمية المستدامة وشرعت في تنفيذها، كما حددت أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الصلة في إطار خطط التنمية المحلية، ومواءمتها مع الاختصاصات الأساسية للحقائب الوزارية. ونظرا للتداخل الكبير بين خطة التنمية الوطنية القائمة لدولة الإمارات (رؤية الإمارات 2021) وأهداف التنمية المستدامة، فقد وضعت إستراتيجية لرصد التقدم المحرز في كلا الإطارين على نحو متزامن، وكان من بين نتائج نقاشات اللجنة بشأن التنفيذ توافق الآراء على أن آلية الحكومة الحالية لديها القدرة والمرونة وقنوات المعلومات ووسائل تقديم الخدمات اللازمة لتلبية كل من أهداف رؤية الإمارات 2021 وأهداف التنمية المستدامة، ويفصل الجزء الأول من هذا التقرير آليات الحوكمة وتتبع الأداء وتقديم الخدمات التي ستمكن دولة الإمارات من تحقيق التقدم في تنفيذ إطار التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وإدراكا بحقيقة بأنه لا يمكن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم تساهم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية في وضع خطة التوعية الشاملة، فقد ساهم في المشاورات أكثر من مائة جهة اتحادية ومحلية في الإمارات السبع، كما تم الاضطلاع بأنشطة التوعية بالتنسيق مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجموعات الشبابية لضمان مشاركة مجموعة من الأصوات من خارج الحكومة في صياغة خطة التنفيذ، وقد اختتمت المرحلة الأولى من هذه التوعية في الملتقى الوطني حول أهداف التنمية المستدامة الذي عقد في أكتوبر 2017 بحضور أكثر من 500 مسؤول، من بينهم لفيف من معالي الوزراء، ومدراء العموم، والخبراء العالميين، والمجموعات الشبابية، وممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمجتمعات المدنية. ويسلط الضوء في الصفحات التالية على الأهداف الاستراتيجية لخطة مساهمة فرق العمل المختلفة التي وضعتها اللجنة الوطنية وتنفيذها في إطار هذه العملية طيلة العام الماضي وما تمخض عنها من نتائج.

ويعرض هذا التقرير السنوي تفاصيل الجهود المبذولة من قبل اللجنة الوطنية في سنتها الأولى باعتبارها مشرفة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، ويسلط هذا التقرير الضوء على العناصر البارزة من العمل الفعلي التي اضطلعت بها دولة الإمارات على الصعيدين المحلي والدولي. وبصفتي نائبا لرئيس اللجنة الوطنية، فإنه من دواعي سروري وفخري أن أشارك الجميع بهذا التقرير السنوي، الذي يسرد بعض من الإنجازات التي تحققت في دولة الإمارات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سـعـادة عـبـدالله نـاصـر لـوتـاه

المدير العام، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

نائب رئيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

جدول المحتويات

الجزء الأول - دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة

الفصل الأول: **دور دولة الإمارات في وضع خطة التنمية المستدامة 2030** **14**

الفصل الثاني: **اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة** **15**

الحوكمة 15

التنفيذ 17

تعزيز الشراكات 17

عملية التشاور لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإصدار التقارير السنوية 18

الفصل الثالث: **آليات تنفيذ أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة** **19**

البنية المؤسسية لدولة الإمارات العربية المتحدة 19

رؤية الإمارات 2021 20

هيكل إدارة أداء القطاع الحكومي 22

مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية 22

متابعة الأداء الحكومي 22

تطبيق وتنفيذ الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021 23

الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية 23

المسرعات الحكومية 23

إطار عمل إدارة الأداء الحكومي في دولة الإمارات 23

نظام التميز الحكومي 24

الأجندة الوطنية وخطط التنمية المحلية 26

الإجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 27

الشراكة مع القطاع الخاص 27

دراسة حالة: التعاون بين الحكومة الإتحادية / المحلية والقطاع الخاص في وزارة التغير المناخي والبيئة 27

بناء القدرات: الموارد البشرية وتمكين البرامج والتكنولوجيا 28

مئوية الإمارات 2071 28

الفصل الرابع: **أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات وأهداف التنمية المستدامة** **29**

الأجندة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة 29

الإعتبارات الرئيسية عند تحديد الأولويات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 29

أولويات التنمية المحلية وخطة التنمية المستدامة 30

الفصل الخامس: **دور الشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** **31**

دور الشباب في خطة التنمية المستدامة 2030 31

دور الشباب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 - من منظور دولي 31

سياسات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل إشراك الشباب 31

إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 33

دور المؤسسات المعرفية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 34

دراسة حالة: بحث عن خطة التنمية المستدامة في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 35

الفصل السادس: **برامج وتكنولوجيات التمكين** **37**

الاستراتيجية الابتكار الوطنية 37

السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دولة الإمارات 38

الاطار المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 39

دراسة حالة: وكالة الإمارات للفضاء وأجندة 2030 40

البيانات والإحصاءات 41

السعادة والرفاه بوصفهما من أولويات السياسة الوطنية 43

دور الحكومة في تحقيق السعادة والرفاه 43

وزير الدولة للسعادة وجودة الحياة 44

البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية 44

دليل موائمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع 45

الفصل الثاني - أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات: القصة حتى الآن

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 48

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة 52

الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار 56

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع 62

الهدف 5: تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات 70

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع 76

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة 80

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 84

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار 88

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 94

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 104

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة 110

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 114

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 118

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي 122

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات 126

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة 134

شكر وتقدير

الفصل الأول
دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة

الفصل الأول:
دور دولة الإمارات في وضع خطة التنمية المستدامة 2030

أطلقت مراحل وضع أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20+) الذي عقد في يونيو 2012، ولقد طرحت فكرة وضع الأهداف المستدامة للمرة الأولى في عام 2011 من قبل دولتي كولومبيا وجواتيمالا، كما ناصرت دول أخرى فكرة وضع أهداف التنمية المستدامة أثناء التحضير لمؤتمر ريو 20+، ومن بينها دولتا بيرو ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أجرى فريق العمل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة عملية التفاوض الأولى بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة، واجتمع الفريق - الذي تشغل دولة الإمارات مقعد عضوية فيه - 13 مرة في الفترة من عام 2013 حتى عام 2014، حيث شاركت دولة الإمارات في فريق العمل المفتوح ممثلة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقاسمت مقعدها مع دولتي قبرص وسنغافورة، كما قدمت دولة الإمارات مساهمات موضوعية بشأن قضايا الطاقة والتعليم والشراكة العالمية والصحة والمياه وتمكين المرأة، ومثلت المجموعة العربية في هذه المفاوضات.

وانتهى العمل بوضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة في أغسطس 2015، وذلك بعد انعقاد ثماني جلسات من المفاوضات الحكومية الدولية، وأثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي اعتمد "خطة التنمية المستدامة 2030"، شددت دولة الإمارات على إمكانية الوصول إلى الطاقة النظيفة إلى جانب الحصول على غذاء كاف بأسعار معقولة، والتعليم ذي الجودة، والرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي المستدام، والأنظمة البيئية السليمة، وزيادة كفاءة الموارد، بوصفها جميعا قضايا يتردد صداها بقوة في دولة الإمارات، كما تعهدت دولة الإمارات "بألا تترك أحدا خلف الركب" و"بالانتقال بالعالم إلى مسار مستدام ومرن".[1]

وقد شارك وزير خارجية الإمارات سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان في فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية الذي أصدر تقريرا بعنوان "بشرية مرنة من أجل مجتمع مرن" الذي يعد أحد المساهمات الرئيسية في قمة ريو 20+. ومثل دولة الإمارات كل من معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر (وزير دولة) ومعالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي (وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي) في مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.[2]

1 خطاب البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة الذي ألقته معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي في 26 أيلول/ سبتمبر 2015
2 شبكة حلول التنمية المستدامة مجلس القيادة: http://unsdsn.org/about-us/leadership-council/

الفصل الثاني:
اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الحوكمة

تشكلت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء في يناير 2017، وترأست اللجنة معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي ورئيسة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وتتولى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء منصب نائب الرئيس وأمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، و12 جهة حكومية على المستوى الاتحادي، ويتشارك جميعهم مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة.

يتولى أعضاء اللجنة الوطنية أدوارا متعددة محددة وشاملة لجميع القطاعات بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقود الجهات الوزارية مثل وزارات التربية والتعليم والصحة والطاقة مهمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تتواءم على نحو وثيق مع جوهر أعمال تلك الوزارات، كما تدعم الجهات المسؤولة والمعنية بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، فعلى سبيل المثال، تتعاون وزارة الصحة ووقاية المجتمع بوصفها الجهة المسؤولة عن تنفيذ الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه) مع مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين ووزارة التغير المناخي والبيئة، بهدف تسريع التقدم في تحقيق أهداف ومؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) على التوالي، كما يقود مجلس التوازن بين الجنسين الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والدور الشامل في معالجة القضايا القائمة على النوع الاجتماعي ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة.

وقد أدرج تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في الجهات الاتحادية التي لا تشكل جزءا من اللجنة الوطنية، ومثال ذلك وزارة العدل المعنية بتحقيق غايات الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والتي تعمل عن كثب مع وزارة الداخلية.

ويوضح الجدول الوراد أدناه التفاصيل المتعلقة بالأدوار الرئيسية بشأن الجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية[3]:

عضو اللجنة الوطنية	دورها بوصفها الجهة المسؤولة
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	نائب رئيس اللجنة الوطنية وأمينها
وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل	الدور الشامل لإستراتيجية القطاع الحكومي وأدائه
وزارة تنمية المجتمع	الهدفان رقم 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة التغير المناخي والبيئة	الأهداف رقم 2 و12 و13 و14 و15 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الصحة ووقاية المجتمع	الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة التربية والتعليم	الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة
مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين	الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة والدور الشامل لضمان اتساق السياسات بشأن القضايا القائمة على النوع الاجتماعي
وزارة الطاقة والصناعة	الهدفان رقم 6 و7 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الموارد البشرية والتوطين	الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الاقتصاد	الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة تطوير البنية التحتية	الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الداخلية	الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي	الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة والدور الشامل بشأن الإشراك الدولي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	الدور الشامل بالتنسيق مع وزارة المالية
الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة*	الدور الشامل لضمان اتساق السياسات بشأن رعاية الشباب

***في أكتوبر 2017، تم الإعلان عن تغيير في اختصاصات الهيئة العامة للرياضة والشباب - حيث أصبح ملف الشباب منفصلا عن ملف الرياضة**

توجه الدعوة إلى المنظمات الأخرى التي تتداخل أنشطتها الرئيسية مع أهداف التنمية المستدامة للمشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية استنادا إلى الموضوعات التي تتم مناقشتها، وتشمل هذه المنظمات الجهات الحكومية الاتحادية التي تؤدي دورا داعما وبارزا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك المراكز الفكرية وممثلو الحكومات المحلية.

تمثلت أولويات اللجنة الوطنية المنعقدة في 2017 في تحديد غايات أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية المحلية، كما أجريت عملية لتحديد أولويات لغايات أهداف التنمية المستدامة، وأقيم حوار بهدف إدراج غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية ضمن عمليات صنع القرار في مجلس الوزراء وإطار إدارة الأداء الحكومي وضمن عمليات رفع التقارير الإحصائية، كما استهلت الجهود المبذولة على نطاق الدولة بزيادة التوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة وإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

اختصاصات اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

1. المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والعمل بوصفها هيئة تنسيقية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
2. إجراء عمليات متابعة واستعراض منتظمة بشأن التقدم المحرز في التنفيذ.
3. إدارة عملية إشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.
4. تنسيق عمليات جمع الإحصاءات الرسمية وتحديد مصادر البيانات الجديدة وتقديم المساعدة إلى نظام الإحصاءات الوطنية فيما يتعلق ببناء القدرات ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورفع التقارير بشأنها.
5. إدارة المشروعات المخصصة لأهداف التنمية المستدامة التي أسندها مجلس الوزراء.

3 فيما يتعلق بغايات الأهداف المسندة إلى جهات متعددة، يعين عضو اللجنة الوطنية المسند إليه النسبة الأكبر من الغايات بوصفه الجهة المنسقة، فعلى سبيل المثال عينت وزارة الاقتصاد الجهة المنسقة للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة حيث أسند إليها 7 غايات من أصل 12 غاية للهدف التاسع، وتتم مراجعة عملية تحديد الغايات سنويا لمراعاة التغييرات في المهام والحقائب الوزارية

دور أمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

- تقديم المشورة والدعم الإستراتيجيين بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تنظيم الاجتماعات ربع السنوية للجنة الوطنية، وتحديد أولويات التنفيذ، والاضطلاع بدور تنسيقي في عمليات الاستعراض والمتابعة.
- التنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية بهدف إدارة عملية إشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.
- متابعة ورصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

"أهداف التنمية المستدامة: التميز في التنفيذ"

كان الموضوع الرئيسي للفعالية السنوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة هو "التميز في التنفيذ"، حيث قدم أعضاء اللجنة استعراضا للإطار الإستراتيجي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما تم عرض بعض دراسات الحالة التي سلطت الضوء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار مجموعة مختارة من مجالات السياسة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد عرضت "شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة" مؤشر التنمية المستدامة الذي يقيم التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي نحو التنمية المستدامة، كما يسلط الضوء على كيفية استخدام المقارنات فيما بين البلدان في معالجة ثغرات السياسة العامة التي ستساعد في إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وقد اختتمت الفعالية بمناقشة أهمية وآليات تنسيق السياسة العامة ورصدها ورفع التقارير عنها، والتأكيد على التفاعل بالغ الأهمية بين البيانات والسياسة العامة الرامية إلى نجاح أهداف التنمية المستدامة.

التنفيذ

شهد القطاع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة تحولات واسعة النطاق خلال العقد الماضي أدت إلى تصنيف الدولة من بين أفضل الحكومات أداء على مستوى العالم، كما طبقت دولة الإمارات العربية المتحدة هيكل الأداء الحكومي المتميز والمرن لتحقيق التقدم في تنفيذ أولوياتها الوطنية الإنمائية بهدف ضمان مرونة الحكومة وكفاءتها وريادتها في إدارة القطاع العام عبر جميع أشكال أنشطتها؛ بدءا من عمليات صياغة السياسات إلى تقديم الخدمات، وسيستخدم هيكل الأداء ذاته الذي يمتد ليشمل اتساع الحكومة وعمقها على المستويات الاتحادية والمحلية لتنسيق التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ورصده (انظر الفصل الثالث).

تعزيز الشراكات

وضعت اللجنة الوطنية إستراتيجية إتصال فعالة لإشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتستند إستراتيجية الاتصال الخاصة باللجنة الوطنية إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: التوعية، والمشاركة، والمتابعة (انظر الشكل 1.2.2).

الفكرة الأساسية هي أن الاستراتيجية المتفق عليها ستعتمد على نجاح عقد شراكات بين كافة القطاعات خلال فترات زمنية قصيرة، متوسطة وطويلة المدى لضمان وجود مردود وراء جهودهم المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[4]

كما ساهمت اللجنة الوطنية أيضا بمشاركة فعالة في المنتديات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك بمشاركتها أو استضافتها لفعاليات رفيعة المستوى بشأن البيانات والسياسة العامة والشراكة العالمية، وتوفير منصات لتعزيز الحوار العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة.

مبادئ إستراتيجية الإتصال التابعة للجنة الوطنية

4 للمزيد من التفاصيل حول كيفية عمل اللجنة الوطنية والشركاء انظر الفصل الخامس

عملية التشاور بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإصدار التقارير السنوية

تعمل اللجنة الوطنية على إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية وغير الحكومية في عملية تقديم التقارير السنوية بشأن أهداف التنمية المستدامة، حيث نظمت عملية التشاور بشأن هذا التقرير بالتوازي مع إشراك أصحاب المصلحة والتواصل معهم في عام 2017، كما وجهت الدعوة إلى الشركاء من داخل الحكومة وخارجها للمشاركة في جلسات التوعية بشأن خطة التنفيذ الوطنية والمساهمة في تقديم تفاصيل عن البرامج والمبادرات والبيانات والتجارب الناجحة بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

وفي أكتوبر 2017، استضافت اللجنة اجتماعها السنوي الأول لأصحاب المصلحة بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتهدف الفعالية السنوية التي تنظمها اللجنة إلى دعوة كبار مسؤولي حكومة دولة الإمارات وممثلين من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغير الربحية ومجموعات الشباب بهدف إطلاعهم على برنامج العمل الحالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، كما تشكل الفعالية منصة للحوار وتنسيق استعراض خطط التنفيذ متعددة القطاعات، وقد استندت المسودة الأولى لهذا التقرير إلى نتائج الاجتماع الذي عقد في أكتوبر 2017، وعقب ذلك، طلب من أصحاب المصلحة استعراض المسودات اللاحقة وإبداء الملاحظات بشأنها.

وتسعى اللجنة الوطنية إلى إشراك مجموعة واسعة من الشركاء على الصعيدين المحلي والدولي في عام 2018، مع التركيز بشكل خاص على الحكومة المحلية والشباب والمجموعات المعنية بالتوازن بين الجنسين وقطاع المؤسسات غير الربحية.

الجدول الزمني لأنشطة اللجنة الوطنية في عامي 2017 و2018

الفصل الثالث:
آليات تنفيذ أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بواحد من أفضل القطاعات العامة أداء على المستوى العالمي، كما تتميز حكومة الدولة برؤيتها الطموحة لتنفيذ التنمية الوطنية والتزامها بتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية عالية الجودة، ويمكن تحقيق ذلك في إطار جهاز حكومي يعمل بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية، ويرتكز على إطار نظامي لإدارة الأداء الحكومي، وخدمة مدنية تتميز بالمهارة العالية وآليات مبتكرة وذات كفاءة لتقديم الخدمات العامة.

يتناول هذا القسم وصفا للبنية المؤسسية المعمول بها في إنفاذ خطط التنمية الوطنية في دولة الإمارات، وذلك على مدى الاثني عشر عاما المقبلة، بهدف تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعزز دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الجوانب المتعلقة بهذه البنية المؤسسية لضمان إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها على الصعيدين الاتحادي والمحلي للحكومة؛ وذلك من خلال سياسية المواءمة التي تعمل على المواءمة بين السياسات الوطنية؛ ونشر التكنولوجيات التمكينية وإقامة العلاقات بين أصحاب المصلحة المعنيين لتحقيق الاستفادة الكاملة بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التصنيفات العالمية للأداء الحكومي لعام 2017

التقرير	المؤشر	التصنيف العالمي
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	جودة القرارات الحكومية	1
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	مؤشر ثقة المواطنين بالسياسيين	2
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	غياب المحسوبية في اتخاذ قرارات من قبل المسؤولين الحكوميين	2
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	غياب البيروقراطية	2
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	الكفاءة الحكومية	4
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	الشفافية	4

البنية المؤسسية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تأسست عام 1971، وتتكون من سبع إمارات هي: أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة.

تحكم السلطات الحكومية الاتحادية والمحلية دولة الإمارات العربية المتحدة في الإمارات السبع، ويحدد دستور الدولة السلطات الحكومية وأدوارها السياسية.

تتكون السلطة السياسية الاتحادية من المؤسسات الرئيسية التالية:

1. المجلس الأعلى للاتحاد
2. الرئيس ونائب الرئيس
3. مجلس الوزراء
4. المجلس الوطني الاتحادي
5. جهاز القضاء الاتحادي

تتولى سلطات الحكومة الاتحادية إدارة السياسة الأساسية والحقائب الوزارية المعنية بتقديم الخدمات، بما في ذلك العلاقات الخارجية، والدفاع، والسياسات الداخلية، والخدمات، والسياسة البيئية، والتعليم الثانوي والعالي، والصحة، وسياسة الاقتصاد الكلي، وما إلى ذلك.

وتضطلع الحكومات المحلية بمسؤولية تقديم الخدمات البلدية مثل: إدارة النفايات، والتخطيط الحضري على المستوى المحلي، واستخدام الأراضي والمرافق الصحية، وإدارة الصرف الصحي وغيرها، وذلك وفقا للسياسات والإستراتيجيات والمعايير الاتحادية. ومع ذلك، تتمتع كل إمارة من الإمارات السبع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي لتشكل مساراتها الإنمائية استنادا إلى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 (انظر الصندوق رقم "2" أدناه للاطلاع على المناقشة) كنموذج للتخطيط المستقبلي.

رؤية الإمارات 2021

دشن برنامج العمل الوطني في عام 2005 وفقا لمبادئ الآباء المؤسسين وتحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي دعم وضع رؤية الإمارات 2021 التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي. وتهدف رؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون الدولة ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021 (انظر الصندوق أدناه للاطلاع على محاور رؤية الإمارات 2021).

اقتباس

"في ظل اتحاد قوي وآمن، سيخطو الإماراتيون بثقة وطموح، متسلحين بالمعرفة والإبداع، لبناء اقتصاد تنافسي منيع، في مجتمع متلاحم متمسك بهويته، ينعم بأفضل مستويات العيش، في بيئة معطاءة مستدامة."

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

صندوق

1. متحدون في المسؤولية: شعب طموح واثق متمسك بتراثه

إماراتيون يتحلون بالطموح والإحساس بالمسؤولية يرسمون بثقة معالم مستقبلهم، ويشاركون بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور، ويبنون مجتمعا حيويا مترابطا، مستندين في ذلك إلى الأسرة المستقرة والتلاحم الاجتماعي والقيم الإسلامية المعتدلة والتراث الوطني الأصيل.

2. متحدون في المصير: اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك

يمضي الاتحاد في مسيرته على خطى الآباء المؤسسين، لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات كافة، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة.

3. متحدون في المعرفة: اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالمعرفة والإبداع

اقتصاد معرفي متنوع مرن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات.

4. متحدون في الرخاء: جودة حياة عالية في بيئة معطاءة ومستدامة

إماراتيون يتمتعون برغد العيش، ويهنؤون بحياة مديدة وبصحة موفورة، ويحظون بنظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل تعززه خدمات حكومية متميزة، وتثريه أنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم وبيئة طبيعية غنية.

في عام 2014، أطلقت الحكومة الاتحادية "الأجندة الوطنية" التي تحدد رؤية الإمارات 2021، ودعمت الأجندة بمجموعة من ورش العمل أو "مختبرات الرؤية" بحضور أكثر من 300 مسؤول و90 جهة حكومية اتحادية ومحلية، وبمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وخبراء متخصصين من الأوساط الأكاديمية ومعاهد الأبحاث.

وتحدد الأجندة برنامج عمل واسع النطاق يرتكز على 6 أولويات وطنية وتتضمن 52 مؤشرا من (مؤشرات الأداء الرئيسية) لقياس الأداء على المستوى الاتحادي (أنظر للصندوق).

صندوق

1. مجتمع متلاحم ومحافظ على هويته

تسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى الحفاظ على مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه، من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع، وتحافظ على ثقافة الإمارات وتراثها وتقاليدها، وتعزز من تلاحمها المجتمعي والأسري، كما تطمح الأجندة الوطنية إلى أن تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم في مؤشر التنمية البشرية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر السعادة العالمي، ومؤشر التلاحم المجتمعي، ومؤشر التلاحم الأسري.

2. مجتمع آمن وقضاء عادل

تطمح الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الأكثر أمانا على المستوى العالمي عبر تعزيز شعور جميع أفراد المجتمع بالأمن والأمان، والوصول بالدولة إلى مراتب متقدمة في الأمن، والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، والاعتماد على العمل الأمني والخدمات الشرطية مع الحفاظ على سلامة الطرق، كما تحرص الأجندة الوطنية على تعزيز عدالة القضاة والاستمرار في ضمان حقوق الأفراد والمؤسسات من خلال نظام قضائي فاعل. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر الشعور بالأمان، ومؤشر الاعتماد على العمل الأمني والخدمات الشرطية ومعدل الاستجابة لحالات الطوارئ، ومؤشر عدد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق، ومؤشر كفاءة النظام القضائي.

3. اقتصاد معرفي تنافسي

تهدف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون دولة الإمارات في قلب الاقتصاد العالمي والصمود في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، وأن تكون العاصمة الاقتصادية والسياحية والتجارية. وتسعى الأجندة الوطنية إلى انتقال دولة الإمارات إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، فضلا عن تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية في القطاعات الصناعية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ونسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية، ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

4. نظام تعليمي رفيع المستوى

تركز الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وتبدأ بالتوصية بإجراء تحول كامل في أنظمة التعلم والتعليم، كما سيتم مضاعفة الاستثمار خلال السنوات المقبلة لتعزيز الالتحاق برياض الأطفال لكونها تشكل أهمية كبرى في تشكيل شخصية الطالب ومستقبله. وتتطلع الأجندة الوطنية إلى وضع طلبة دولة الإمارات ضمن أفضل الطلبة في العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم، وأن يكون الطلبة متقنين اللغة العربية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: نسبة الالتحاق برياض الأطفال، ونسبة التخرج في المرحلة الثانوية، ومؤشر امتحان TIMSS، ومؤشر امتحان PISA، ونسبة المدارس بمعلمين ذوي جودة عالية، ونسبة المدارس بقيادة مدرسية عالية الفعالية.

5. نظام صحي بمعايير عالمية

تتطلع دولة الإمارات إلى تطبيق أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم، حيث تعمل بالتعاون مع جميع الهيئات الصحية في الدولة على ضمان اعتماد كافة المستشفيات الحكومية والخاصة وفق معايير وطنية وعالمية واضحة، كما تؤكد الأجندة الوطنية على ترسيخ الجانب الوقائي وتخفيض معدلات الأمراض المتعلقة بنمط الحياة، كالسكري والقلب وأمراض السرطان، لتحقيق حياة صحية وعمر مديد للمواطنين والمقيمين في الدولة، إضافة إلى مكافحة التدخين وتطوير جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر متوسط العمر الصحي المتوقع، ومؤشر مستوى انتشار تدخين أي من منتجات التبغ، ومؤشر عدد وفيات أمراض القلب والشرايين، ونسبة السكان المصابين بداء السكري، ونسبة الأطفال الذين يعانون من السمنة، ومؤشر عدد وفيات أمراض السرطان، ومؤشر عدد الأطباء والممرضين الممارسين.

6. بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة

تعمل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على ضمان استمرارية التنمية المستدامة مع تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها أولوية أساسية، وتسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى تحقيق مستهدفات تتعلق بجودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، وتطبيق التنمية الخضراء. وعلى صعيد البنية التحتية، تتطلع الأجندة الوطنية إلى أن تصبح دولة الإمارات الأولى عالميا في جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ والطرق، إضافة إلى تعزيز جودة توفير الكهرباء والاتصالات، كما يعد الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية من الأولويات الوطنية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: نسبة إسهام الطاقة النظيفة، ومؤشر جودة الهواء، ونسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة، ومؤشر ندرة المياه، ومؤشر الجاهزية الشبكية (لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا).

هيكل إدارة الأداء في القطاع الحكومي

مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية

تقيس مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية نتائج أداء الأولويات الوطنية، ومن مستهدفاتها تحديد مؤشرات أداء دولة الإمارات مقارنة بأفضل الممارسات العالمية، وتحظى هذه المؤشرات بمتابعة دورية من قبل أعضاء مجلس الوزراء ومكتب رئاسة مجلس الوزراء بهدف ضمان تحقيق تقدم نحو الأهداف، ويستخدم مكتب رئاسة مجلس الوزراء العديد من المنصات لمتابعة قياس مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية - مثل منصة "أداء" لمتابعة الأداء الحكومي.

متابعة الأداء الحكومي

أطلقت الحكومة أداة متابعة الأداء الحكومي في عام 2017، وتعد بمثابة أداة تحليلية لدعم الوزارات في اتخاذ قرارات سياسية مدروسة بهدف تحقيق أهداف الأجندة الوطنية، كما تهدف إلى تحسين الأداء العام للحكومة عن طريق رفع تقارير تتعلق بالبيانات ذات الصلة بالأبعاد الأربعة للأداء وهي: الحالة، وتحديد الأولويات، والتنفيذ، وتقييم الأثر.

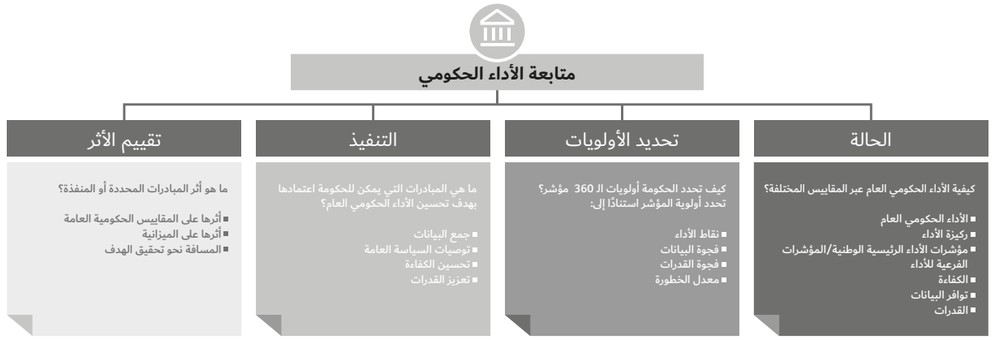

تطبيق وتنفيذ الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021

يسند الـ 52 مؤشرا من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية إلى الجهات الحكومية الاتحادية وفقا لإختصاصات كل جهة، ولكل مؤشر جهة حكومية مسؤولة للعمل عليه بشكل مدروس ومنسق مع الجهات الداعمة بهدف تحقيق أهداف الأجندة الوطنية، وفي إطار الأولوية الوطنية "نظام تعليمي رفيع المستوى" تتولى وزارة التربية والتعليم مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية، وهي: (مؤشر امتحان PISA، ومؤشر امتحان TIMSS، ومؤشر نسبة المدارس بمعلمين ذوي جودة عالية، وغيرها)، وتتولى وزارة الصحة ووقاية المجتمع مسؤولية مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية المتعلقة بالأولوية الوطنية "نظام صحي بمعايير عالمية"، كما تتولى وزارة التغير المناخي والبيئة مسؤولية ملفات البيئة وما إلى ذلك.

تتحمل سلطات الحكومة الاتحادية مسؤولية النتائج السياسية المحددة في الأجندة الوطنية، ويحض مجلس الوزراء على التعاون والدعم ما بين جميع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، وكذلك يركز المجلس على أهمية إشراك القطاع الخاص بهدف الاتفاق مع الحكومة على الخطط الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية، وتعمل آليات التنسيق على تسهيل هذه الشراكات على كافة الأصعدة، وإحدى أهم آليات التنسيق الإعلان عن الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية التي ستتم مناقشتها في القسم التالي.

الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية

في أكتوبر 2016، تم الإعلان عن تشكيل 36 فريق تنفيذي للعمل على التقدم في تنفيذ الخطة الوطنية، وتضم الفرق 500 مسؤول من القطاعين الحكومي والخاص يعملون معا على تحقيق أهداف الأجندة الوطنية بحلول عام 2021، كما وردت أدوار الفرق التنفيذية ومسؤولياتها في مرسوم اتحادي، ترفع هذه الفرق تقارير دورية إلى مكتب رئاسة مجلس الوزراء لتحديد التقدم المحرز وأيضا التركيز على الفجوات ومن ثم تسخير الجهود للتغلب عليها.

المسرعات الحكومية

"المسرعات الحكومية" هي مبادرة جديدة أطلقت في عام 2016، بهدف إعطاء الزخم للجهود الحكومية المبذولة نحو تحقيق الأجندة الوطنية وذلك من خلال توفير منصة للفرق متعددة القطاعات تمكنهم من التصدي لتحديات بعينها، فالفكرة من إنشاء المسرعات هي الوصول إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الحلول الطموحة الخاصة بالقضايا ذات الأهمية الوطنية خلال فترة زمنية محددة. ويهدف فريق كل مشروع إلى تحقيق تقدم في مجالات مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية والسياسات والمشروعات الفرعية والخدمات اللازمة لدفع عملية تنفيذ الحلول، وإضافة إلى ذلك، تهدف المسرعات الحكومية إلى غرس ثقافة الابتكار والإبداع وتعزيز الشراكة الوثيقة بين القطاعين الحكومي والخاص.

من أمثلة المشروعات التي نفذتها المسرعات الحكومية كان التحدي الذي اضطلعت به وزارة الداخلية المتمثل في خفض عدد الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية على أخطر خمسة طرق في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 21%، وقد نجحت الوزارة في خفض النسبة إلى 63% خلال الـ 100 يوم الأولى من التنفيذ، وسيتم تعميم هذا الحل عبر جهات الحكومة الاتحادية. وكان أحد التحديات التي عملت عليها وزارة الاقتصاد هو رفع عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع إلى 5 أضعاف خلال فترة معينة، وفي المقابل نجح الحل في زيادة نسبة التسجيل إلى 7 أضعاف.

إطار عمل إدارة الأداء الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تم إدراج الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية والمبادرات والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة في إطار عمل إدارة الأداء الحكومي بهدف ضمان التنفيذ الفعال، كما تم ربطها بالخطط الإستراتيجية والتنفيذية الخمسية التابعة للوزارات والجهات الاتحادية، وتتضمن الخطط الإستراتيجية كلا من الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية للخطط المنفذة عن طريق خطة تنفيذية، كما تشمل الخطط كلا من المبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بإنجاز الخدمات، وتعزز تلك الخطط بمؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالممكنات الحكومية.

يستخدم نظام إدارة الأداء الحكومي الإلكتروني، المسمى بـ "أداء" في إدارة الخطط الإستراتيجية التي تنفذها الجهات الحكومية الاتحادية، كما تدار جميع مؤشرات الأداء الرئيسية - سواء أكانت مؤشرات أداء رئيسية وطنية أو إستراتيجية أو خدمية أو تنفيذية - عن طريق هذا النظام، ويتم اعتماد الخطط الإستراتيجية والخطوط الأساسية للسياسات والنتائج والرصد وتقارير سير العمل ومراجعتها والتصديق عليها من قبل مكتب رئاسة مجلس الوزراء لضمان المواءمة بين الجهات الحكومية الاتحادية والتنسيق مع الأجندة الوطنية 2021.

كما يتم تحميل مؤشرات الأداء الرئيسية لنظام إدارة الأداء الحكومي الإلكتروني إلى نظام آلية المتابعة الخاص بالأجندة الوطنية بصفة دورية، حيث يتابعها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم إمارة دبي بشكل منتظم.

نظام التميز الحكومي

خلال العقد الماضي، شهد القطاع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة تحولا واسع النطاق، مما أدى إلى تصنيف الدولة كواحدة من أفضل الحكومات في أداء وظائفها على مستوى العالم.

ويشكل نظام التميز الحكومي عنصرا رئيسيا في هيكل أداء القطاع العام الذي يدعم تنفيذ رؤية دولة الإمارات 2021، ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان امتلاك الحكومة المرونة والكفاءة والتطور في مجال إدارة القطاع العام في كامل نطاق عملها، بدءا من عملية وضع السياسات إلى تقديم الخدمات، وسيستخدم هيكل الأداء نفسه الذي يغطي كافة أنشطة الحكومة لتوطين ومواءمة ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويستخدم نظام التميز الحكومي معايير منظمة لتوجيه المؤسسات الحكومية لتكون فاعلة في قطاعاتها، ولوضع سياسات وبرامج ومبادرات وإستراتيجيات عميقة الأثر.

وقد تم اعتماد هذا النظام كأساس لتقييم الجهات الحكومية المشاركة في جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي، والهدف من ذلك هو معرفة المدى الذي وصلت إليه المؤسسات في أداء وظائفها بشكل جيد لتقديم الخدمات العامة، كما يحدد هذا النظام أيضا مجالات التطوير والتحديات التي يجب التغلب عليها والفرص المتاحة، حيث تسعى الهيئات الحكومية إلى تحقيق أهداف التنمية الطموحة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد حظي هذا النظام بتقدير عالمي حيث فتح آفاقا جديدة في الأطر التي يستخدمها لإدارة أداء القطاع الحكومي، ويرتكز النظام على مبادئ ومفاهيم مبتكرة تمت تجربتها واختبارها عبر حكومة الإمارات العربية المتحدة وأثبتت فعاليتها في تحقيق نتائج رائدة.

منذ إطلاقها، تم تبني منظومة التميز الحكومي كأساس لتقييم الجهات الحكومية المشاركة في جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي وقياس عنصر القيادة الفعالة لديها. كما تهدف المنظومة إلى خلق جهات قادرة على التكيف مع التحديات المختلفة التي تواجهها المؤسسات وتحديد مجالات التحسين التي يمكن التغلب عليها عبر التكنولوجيا والابتكار ضمن جهود الجهات الحكومية إلى تحقيق أهداف وأولويات دولة الإمارات العربية المتحدة، وصمم النظام بحيث تتعامل المنظومة مع الجهة المعنية من خلال منصة مفتوحة ذات أنشطة ديناميكية مترابطة تدعمها أنظمة ذكية تتجاوز الحدود المغلقة التقليدية، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل كخارطة طريق ودليل عمل للجهات الحكومية لتحقيق الريادة وكقيمة مضافة للجهات في رحلتها للتطوير من خلال تقييم الخبراء دوليين متخصصين في مجال عمل الجهات، وتبني قدرات كبيرة لنقل المعرفة وبناء القدرات والمرونة والتكيف.

وتساعد المنظومة على ترسيخ فكرة التميز "كفلسفة تطبيقية" مدمجة مع الثقافة المؤسسية للجهة، وتضمن توافقه مع جميع مجالات الدعم والعمل الرئيسية، كما تركز على تطوير "الوسائل" وتسليم "النتائج" في وقت واحد، وتساعد على ضمان تبني الجهة لأفكار جديدة، وبالتالي حفاظها على مسار مستدام للتعلم والتنمية، كما تساعد على إقامة روابط تدعم النمو مع ضمان القدرة على التكيف.

كما تم الاعتراف بمنظومة التميز الحكومي كنموذج عالمي اعتلى أفق جديدة في الأطر المستخدمة لإدارة أداء القطاع العام (الحكومي). ويرتكز هذا النموذج على مبادئ مبتكرة تم تجربتها واختبارها في مؤسسات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وأثبتت فعاليتها في تحقيق نتائج رائدة.

الملامح الرئيسية لنظام التميز الحكومي

يتميز هذا النظام بالعديد من السمات التي تمنح قيمة إضافية للخدمات الحكومية المقدمة، وتسلط القائمة المبينة أدناه الضوء على أهم معالمها:

- التركيز على الابتكار في القطاع العام
- مراعاة أوجه الاختلاف والتميز في طبيعة عمل الهيئات الحكومية
- التركيز على مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للهيئات الحكومية
- التركيز على خدمات المتعاملين والحكومة الذكية
- تطوير فلسفة إدارة الأداء لتحقيق رفاهية المجتمع وسعادته، فضلا عن الميزة التنافسية العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة
- استخدام معايير التقييم المبنية على النتائج كوسيلة لقياس القيمة التي تضيفها المؤسسة الحكومية إلى المجتمع
- سهولة ووضوح المعايير

ركائز نموذج التميز الحكومي

هناك ثلاثة ركائز للمعايير المستخدمة في نظام التميز الحكومي وهي: الرؤية، والابتكار، والعوامل المساعدة.

الرؤية

تتكون الركيزة الأولى من المعايير الأربعة التالية:

- الأجندة الوطنية
- الوظائف الرئيسية
- خدمات على أعلى مستويات الرقي
- الحكومة الذكية

وتمثل هذه المعايير الأعمال الأساسية للقطاع العام التي تعمل الهيئات الحكومية من خلالها على تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة للتنمية، ويعتمد مدى استخدام المعايير لتقييم الأداء المؤسسي على طبيعة اختصاصات المؤسسة، وتتمتع هذه المعايير بالمرونة الكافية للأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسة خدمية أم رقابية أم داعمة، فضلا عن المساهمة التي تقدمها المؤسسة لتحقيق أهداف الأجندة الوطنية.

الابتكار

تتكون الركيزة الثانية من معيارين هما:

- استشراف المستقبل
- إدارة الابتكار

وتحدد معايير "استشراف المستقبل" مدى قيام مؤسسات القطاع العام بإنشاء أو اعتماد أفضل الممارسات كجزء من أعمالها الأساسية التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع في المجال الحكومي، وأن تصبح الطريقة الجديدة لتأدية الأعمال، كما تقيم معايير "إدارة الابتكار" مدى استخدام المؤسسات للحلول المبتكرة والرائدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

العوامل المساعدة

تتكون الركيزة الثالثة من ثلاثة معايير هي:

- القوى البشرية العاملة
- الأصول والموارد
- الإدارة

ويتم تقييم المؤسسات الحكومية بمدى اجتذابها للموظفين ذوي الأداء العالي، واستخدامها الكفء والفعال للقوى البشرية العاملة، كما يتوقع من المؤسسات أن تلتزم بأعلى معايير الشفافية والنزاهة والإدارة السليمة وإدارة المخاطر في إدارة أصولها ومواردها. وتتمثل الطريقة التي تنفذها الهيئات الحكومية لتحقيق ذلك في توفير بيئة عمل جاذبة للمواد البشرية بهدف ضمان المساهمة الفعالة نحو تحقيق رؤى وأهداف هذه الهيئات.

المبادئ الأساسية لمنهجية التقييم

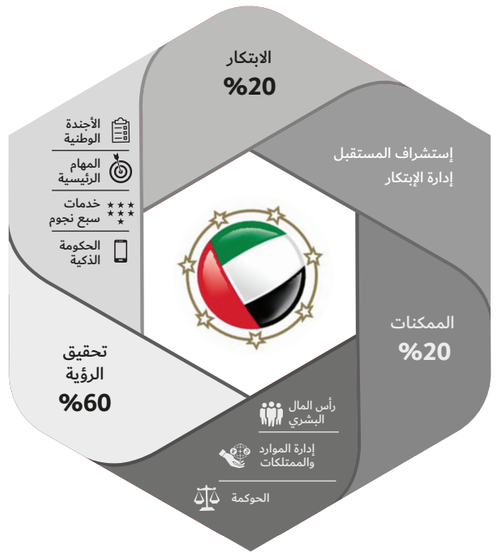

المبادئ الأساسية لمنهجية التقييم

ينقسم نهج التقييم في نموذج التميز الحكومي إلى قسمين رئيسيين: أحدهما خاص بتقييم "القدرات"، والآخر خاص بتقييم "النتائج"، حيث يتم تقييم القدرات من خلال ثلاثة محاور رئيسية تشمل تقييم الفاعلية، والكفاءة، والتعلم والتطوير، بينما يتم تقييم النتائج من خلال أربعة محاور رئيسية تشمل تقييم الشمولية والقابلية للاستخدام، وتحقيق النتائج، والتطور في الأداء، والموقع الريادي.

ويعكس النموذج أهمية إدارة نتائج عمليات التنفيذ والبرامج والخدمات والسياسات بهدف ضمان تحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى تحقيق ميزة تنافسية لهذه الهيئة، وبناء على ذلك، تستند نسبة 70% من درجات التقييم إلى النتائج، فيما تخصص نسبة 30% إلى تقييم القدرات.

الأجندة الوطنية وخطط التنمية المحلية

تم إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية وأهدافها ذات الصلة ضمن الخطط الإستراتيجية لجميع المؤسسات الحكومية المحلية بهدف ضمان مواءمة خطط التنمية الاتحادية والمحلية، وفي حين أن كل إمارة لديها خطة التنمية الخاصة بها، إلا أن الأجندة الوطنية تعد أحد المدخلات الرئيسية في الخطط الإستراتيجية للحكومات المحلية، كما تشكل الأساس لدى إجرائهم المراجعة السنوية لمؤشرات الأداء، وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومات الاتحادية والمحلية معا عن كثب بهدف تقديم الخدمات العامة الأساسية. وكما ذكر سابقا، فلكل هدف في الأجندة الوطنية ومؤشرات الأداء الرئيسية جهة حكومية مسؤولة عن رفع التقارير بشأن التقدم المحرز على المستويين الاتحادي والمحلي للحكومة، كما تعقد الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها منصة حكومية شاملة لقيادات دولة الإمارات العربية المتحدة والمسؤولين من الجهات الاتحادية والمحلية للتفاعل بشأن مراجعة ووضع الإستراتيجيات التي تتصدى للمواضيع ذات الطابع الإستراتيجي.

الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات أحد أبرز المنصات الوطنية لتعزيز التعاون بين الحكومات الاتحادية والمحلية، وتستخدم الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات في:

- استعراض التقدم المنجز في إطار الأجندة الوطنية، وذلك من خلال تقارير مفصلة بشأن التقدم المحرز والجهود المبذولة لتحقيقه
- توفير منصة مشتركة بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية بهدف مناقشة نتائج الجهود المشتركة في جميع القطاعات
- ضمان مواءمة خطة التنمية الاتحادية والمحلية
- التخطيط لمئوية الإمارات 2071

وخلال الاجتماع السنوي لحكومة دولة الإمارات الأول في سبتمبر عام 2017، جرت مناقشة أكثر من 30 موضوع فيما بين القطاعات الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى وضع خطط مفصلة بهدف تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة كفاءة الجهاز الحكومي، ويعد تنسيق السياسات من أهم الموضوعات في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، كما تم توسيع نطاق الحلول المقدمة للمواضيع الشائعة التي تم اختبارها في أحد أجزاء الدولة وتنفيذها على المستوى الوطني، وتشكل التكنولوجيات والبرامج الممكنة من نقل المعرفة ومشاركتها أحد العناصر الرئيسية في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشراكة مع القطاع الخاص

تضطلع جهات الحكومة الاتحادية والمحلية بمسؤولية تنفيذ ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية، ويتعلق العديد من النتائج المستهدفة بتمكين القطاع الخاص الذي يتسم بالازدهار والإنتاجية، ويتضمن ذلك مجتمع الأعمال وكذلك مقدمو خدمات الرعاية والتعليم واللوجستيات والبنية التحتية والاتصالات السلكية وغيرها، وعلى سبيل المثال مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية المتعلقة بالصحة والتعليم، وأيضا أداء ونتائج المعاهد التعليمية الخاصة ومرافق الرعاية الصحية. يشكل القطاع الخاص جزءا مهما من المبادرة الوطنية، من خلال الاشتراك في مناقشات تتعلق بالنفقات والأولويات الوطنية للبحث والتطوير، ويشارك ممثلون من القطاع الخاص في الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية من خلال تقديم المشورة بشأن السياسة الحكومية حيثما أمكن، والإشادة بجهود الحكومة الرامية إلى تقديم خدمات أساسية إلى المجتمع، وذلك من خلال تقديم حلول قائمة على السوق بصورة محضة أو إقامة شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص.

دراسة حالة

التعاون بين الحكومة الاتحادية/ المحلية والقطاع الخاص في وزارة التغير المناخي والبيئة

تشكل مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة في عام 2016 بهدف الإشراف على التقدم المحرز بشأن مواضيع التغير المناخي والاستدامة البيئية على نطاق الدولة.

ويترأس معالي الدكتور ثاني الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة المجلس والذي يتألف من 25 عضوا من هيئات حكومية اتحادية ومحلية بالإضافة إلى القطاع الخاص، ويجتمع المجلس مرتين شهريا للتوجيه وإسداء المشورة/اعتماد السياسات والمبادرات المستجدة وأعمال اللجان الفنية الأربع التي ترفع التقارير إلى المجلس، وهي: اللجنة الفنية لتغير المناخ والتنمية الخضراء، واللجنة الفنية للشؤون البيئية، واللجنة الفنية للتثقيف والتوعية، واللجنة الفنية في مجال عمل البلديات، وتجتمع اللجان مرة كل شهرين لاستعراض التقدم المحرز وللعمل بوصفها منصات لتسهيل مشاركة أفضل الممارسات وتطوير المعرفة بين مختلف القطاعات.

علاوة على ذلك، أنشأت وزارة التغير المناخي والبيئة منصتين في عام 2016 بهدف تعزيز التعاون وهما: "مجلس البيئة ودوائر الأعمال" الذي يعمل على تعزيز مساهمة القطاع الخاص وتوجيه الشركات الخاصة حتى تتواءم مع الإستراتيجيات البيئية الحكومية، و"لجنة الإمارات لأبحاث الاستدامة البيئية" التي تعمل على جمع كبار الخبراء في القطاع الحكومي والأوساط الحكومية لمتابعة الأبحاث بشأن مواضيع التغير المناخي والاستدامة البيئية.

وستعزز هاتان المنصتان الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وكذلك الأوساط الأكاديمية بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة الوطنية والتغير المناخي في دولة الإمارات 2017-2050 والأجندة الخضراء 2015-2030 التي ستساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بناء القدرات: الموارد البشرية وتمكين البرامج والتكنولوجيا

تسعى دولة الإمارات العربية جاهدة باستمرار نحو بناء المزيد من القدرات والإمكانات بهدف تحقيق التقدم في خططها الإنمائية الطموحة، حيث تم إطلاق العديد من البرامج الوطنية لتطوير قدرات الموارد البشرية مؤخرا، ومنها على سبيل المثال: برنامج قيادات حكومة دولة الإمارات، والمسؤولون التنفيذيون للسعادة والإيجابية، والمسؤولون التنفيذيون للابتكار، ودبلوم الأداء، ودبلوم التميز الحكومي، ودبلوم التميز في خدمة المتعاملين، وغيرها العديد، كما يتم التعاون الوثيق بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل الفجوة في وجود خبرات متخصصة، والتغيرات في العرض والطلب بشأن مهارات معينة، ونظام التعليم العالي، وذلك بهدف ضمان إمداد الأفراد بالمعرفة حتى يكون كل منهم منتجا في المجال الذي يضطلع به. وبالإضافة إلى الحوار القائم فيما بين القطاعات المختلفة، يتم مراجعة وتحديث قوانين ولوائح العمل بصفة مستمرة بهدف ضمان الرضا عن بيئة العمل وإعطاء الأولوية لتحقيق الرفاه (انظر دراسة الحالة عن السعادة).

مئوية الإمارات 2071

يعد السعي نحو مصالح مسار التنمية المستدامة ونتائجها وفوائدها، التي يتطلب تحقيقها الكامل اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل جني ثمارها على المدى الطويل، أمرا جوهريا في هذا المسار، حيث تدفع مواضيع تحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال بصفة خاصة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ولا ينبغي لأي دولة أن تكلف أجيال المستقبل بعبء تحديات وعقبات تتركهم في حال أسوأ من حال الأجيال السابقة. وتلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق نتائج عالية الجودة لأجيال اليوم والغد، وذلك من منطلق كونها دولة واعية بالفوائد والأعباء التي يمكن أن تجلبها التنمية سريعة الوتيرة. وقد أطلقت إستراتيجية مئوية الإمارات في سبتمبر 2017 وهدفها الواضح هو تحقيقها بحلول عام 2071، ويشكل الحوار الوطني إستراتيجية 2071 التي بدأت وتستمد جزءا كبيرا منها من الأجندة الوطنية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعد مرجعا بارزا لخطط التنمية اللاحقة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفها مقياسا مهما للتقدم المحرز بحلول عام 2030.

الفصل الرابع:
أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات وأهداف التنمية المستدامة

الأجندة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

ثمة أوجه ترابط كبيرة بين الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة - التي تتألف من 6 أولويات، و52 مؤشر أداء رئيسيا وطنيا و365 مؤشر أداء رئيسيا وطنيا فرعيا - وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها الـ 169 وما يقرب من 230 مؤشرا لأهداف التنمية المستدامة.

ويوضح الجدول أدناه عملية تخطيط الأهداف التي أجراها أعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى المستوى المواضيعي، يمكن تخطيط أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بوصفها ركائز للأجندة الوطنية، فعلى سبيل المثال، العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية مبينة بالتفصيل ضمن الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه).[5]

الاعتبارات الرئيسية عند تحديد الأولويات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

اتخذت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة الخطوات التالية بهدف تحديد أولويات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد مراحلها، كما تتم مراجعة نتائج هذه العملية سنويا.

1. تحديد غايات أهداف التنمية المستدامة وفق الأجندة الوطنية لدولة الإمارات، وتحديد الأولويات بشأن الغايات التي ينبغي تحقيقها في إطار زمني معين[6]
2. تحديد المعايير المتعلقة بعملية تحديد مراحل تنفيذ هذه الأهداف ضمن أجندة التنمية الوطنية بهدف مواءمة دورات الرصد وإعداد التقارير مع برنامج العمل والنظام الإحصائي الوطني
3. إدارة حجم ونطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى قدرات الموارد والمعوقات في فترة زمنية معينة

تخطيط أهداف التنمية المستدامة وفقا للأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة[7]

أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الوطنية
الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	نظام صحي بمعايير عالمية
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه	
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	
الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	
الهدف الثالث عشر: العمل المناخي	
الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	

أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الوطنية
الهدف الأول: القضاء على الفقر	نظام تعليمي رفيع المستوى
الهدف الرابع: التعليم ذو الجودة	

أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الوطنية
الهدف الأول: القضاء على الفقر	بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة
الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	
الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	
الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	
الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	
الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	
الهدف الثالث عشر: العمل المناخي	
الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	
الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	

5 معدل الوفاة الناجمة عن الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، معدل الوفاة الناجمة عن أمراض السرطان، نسبة المرافق الصحية المعتمدة، متوسط العمر الصحي المتوقع، معدل الأطباء، انتشار التدخين، الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، إلخ

6 الأجندة الوطنية هي خطة دولة الإمارات الوطنية، الرجاء العودة إلى الفصل رقم 3 لتفاصيل أكثر

7 تم القيام برسم خارطة تحدد أوجه التماثل ما بين مؤشرات الأجندة الوطنية ومؤشرات التنمية المستدامة، الجدول يلخص هذا التماثل بطريقة مختصرة

أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الوطنية
جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر	اقتصاد معرفي تنافسي

أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الوطنية
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	مجتمع متلاحم محافظ على هويته

أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الوطنية
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	مجتمع آمن وقضاء عادل

أولويات التنمية المحلية وخطة التنمية المستدامة

تحدد غايات أهداف التنمية المستدامة وفق ركائز وأهداف خطط التنمية المحلية لجميع الإمارات، ويبين الجدول أدناه عملية تحديد نتائج الغايات.[8]

خطة أبوظبي 2030	أهداف التنمية المستدامة	محاور خطة دبي 2021	أهداف التنمية المستدامة
التنمية الاجتماعية	٣ ٤ ١١	المكان المفضَّل للعيش والعمل، والمقصد المفضل للزائرين	٣ ٤ ١١
الأمن والعدل والسلامة	٢ ١٦	محور رئيسيّ في الاقتصاد العالميّ	٢ ٨
التنمية الاقتصادية	٨ ١٧	حكومة رائدة ومتميزة	١٧
قطاعات حيوية تُسهم في التنوع الاقتصاديّ	١١ ١٢	موطن لأفراد مبدعين وممكَّنين، يملؤهم الفخر والسعادة	٤
قطاعات حيوية تُسهم في التنوع الاقتصاديّ	١٧	مدينة ذكية ومستدامة	٩ ١١ ١٢ ١٤

محاور رؤية عجمان 2021	أهداف التنمية المستدامة	ركائز خطة الفجيرة 2040	أهداف التنمية المستدامة
حكومة متميزة	٨ ٩ ١٧	حماية الموارد الطبيعية والاحتفاء بالثقافة والتراث	١٥
اقتصاد أخضر	٨ ٩ ١١	بناء بيئة مستدامة	٩ ١١
مجتمع نابض بالحياة	٣ ٤	اقتصاد مزدهر	٨
مكان أفضل للعيش	٦ ٧ ١١ ١٦	بناء مجتمع من المواطنين الفاعلين ذوي المهارة	٤

محاور رؤية رأس الخيمة 2015 - 2017	أهداف التنمية المستدامة
مواهب بشرية مبدعة	٤ ٨
اقتصاد تنافسيّ	٤ ٨ ٩
جودة الحياة والمعيشة	٣ ١١ ١٦
حكومة رائدة ومتميزة	٨
نظام بيئيّ وصحيّ متكامل	٦ ١٢ ١٤ ١٥

8 التحديد الأولي: تجرى مراجعته سنويا، ويجرى حاليا تحديث خطط التنمية لإمارتي الشارقة وأم القيوين

الفصل الخامس:
دور الشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دور الشباب في خطة التنمية المستدامة 2030

بلغ تعداد الشباب في العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما 1.2 مليار شاب تقريبا في عام 2015، أي بنسبة شخص واحد إلى كل 6 أشخاص في العالم، وبحلول عام 2030 - التاريخ المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - من المتوقع أن يرتفع هذا العدد بنسبة 7% ليصل إلى 1.3 مليار شاب.[9]

يواجه شباب اليوم تحديات كبيرة أمام صنع مستقبل مشرق، ولقد أقرت خطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن الشباب يشكلون عاملا حاسما ومساعدا نحو التغير، وذلك في حال إمدادهم وتمكينهم بالمهارات المناسبة والفرص اللازمة لتحقيق إمكاناتهم وتعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في عمليات السلام والأمن والتصدي لتحدي المناخ.

ومع استمرار زيادة تعداد السكان من فئة الشباب، أصبح لزاما على الحكومات أن تدمج هؤلاء الشباب كقوة محركة نحو التنمية، حيث تقع المسؤولية الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة على عاتق الحكومات، بيد أن إشراك الشباب ومشاركتهم المباشرة أصبحا أمرين ضروريين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تمثل تلك الأهداف ركيزة ضخمة لحاضر المجتمعات العالمية ومستقبلها.

ويتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 منهجية قادرة على الاستجابة لأصوات واحتياجات شباب العالم، وتستطيع الحكومات والقادة العالميون تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تزويد الشباب بالمهارات والمعرفة والثقة لتطوير الجيل ودعم التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

دور الشباب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 - من منظور دولي

يعد جيل الشباب اليوم هو أكبر جيل شهده العالم حتى الآن؛ حيث يشكل الشباب ما يقارب من ربع تعداد البشرية، ويعيش 90% من شباب العالم في الدول النامية، في منطقة جنوب آسيا وقارة أفريقيا على وجه الخصوص، بنسبة شاب واحد من بين كل ثلاثة أشخاص، وتشير الاتجاهات والتوقعات الديموغرافية إلى أن نسبة الشباب آخذة في الانخفاض، ومن المرجح أن تنخفض دون نسبة 20% بحلول عام 2075.[10]

ويملك العالم، على مدى العقود القليلة القادمة، فرصة تاريخية لجني ثمار هذه الميزة الديموغرافية الواعدة التي يقدمها لنا "جيل الأمل"، والعمل معهم نحو تحقيق مستقبل سعيد وصحي ومزدهر للجميع.

إن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة سيعود بالأثر الإيجابي على العالم دون شك، غير أن دعم الشباب وإدماجهم والاستثمار فيهم من الأمور الضرورية لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، وخلال الاثني عشر عاما القادمة وبحلول عام 2030، ستكون فئة الشباب حول العالم هي الفئة الأكثر تأثرا بنجاح تنفيذ هذه الأهداف أو فشلها، بل إن من مصلحة العالم العليا أن يشركهم مباشرة ويستثمر فيهم من أجل نجاح الخطة بوصفهم شركاء، إذ إنهم أكثر الرابحين أو الخاسرين.

ويستطيع الشباب تأدية أدوار متعددة في تنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وتتراوح الموضوعات المحورية التي يمكن أن يؤثروا فيها ضمن إطار الخطة بين بناء السلام (الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والتمكين الاقتصادي والمشاركة والابتكار (الأهداف الثامن والتاسع والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة)، وحماية البيئة (الأهداف السابع والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والتمكين الاجتماعي (الأهداف الأول والثاني والخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة). ويهدف الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) إلى تنشيط الشراكات بين الحكومات، بما في ذلك القطاعان الحكومي والخاص. وينبغي تشجيع الشباب على المشاركة في هذه الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف إدماج حلولهم من أجل التنمية المستدامة. ويعد الشباب من العناصر المحركة نحو التغيير في المجتمعات المحلية، ويمكنهم أن يؤدوا دورا رئيسيا في إشراك الجماهير على مستوى القاعدة الشعبية، كما يتعين على أصحاب المصلحة والحكومات على الصعيد العالمي تنسيق جهودهم لتقديم مبادرات فعالة تعمل على تعزيز حقوق الشباب عبر إشراكهم في عملية صنع القرار، إذ يشجع الالتزام السياسي الجاد ورصد المخصصات المالية الكافية الشباب على امتلاك الطموح والتطلعات والقدرة على صنع التحول الأكثر فعالية الرامي إلى جعل العالم مكانا أفضل للجميع.

سياسات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل إشراك الشباب

تم تعيين معالي شما بنت سهيل المزروعي في منصب وزيرة الدولة لشؤون الشباب في فبراير 2016، لتصبح وهي في عمر 22 أصغر وزيرة في مجلس وزراء الإمارات وأصغر وزيرة حكومية في العالم.

ولقد أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما هائلا بتطلعات الشباب من خلال توفير العديد من الفرص، كما شجعت دولة الإمارات العربية المتحدة الإدماج الإيجابي للشباب سعيا منها نحو المزيد من الفهم لاحتياجاتهم ووجهات نظرهم بشأن مختلف المسائل، حيث جرى تنفيذ العديد من المبادرات التي تطلبت إشراك الشباب لدى تعيين وزيرة الدولة لشؤون الشباب.

وكانت أول مبادرة يتم تنفيذها هي تأسيس مجلس الإمارات للشباب برئاسة معالي شما بنت سهيل المزروعي، وكذلك تأسيس مجالس محلية للشباب على مستوى الإمارات السبع، ويتألف المجلس من ممثلين من الشباب عن كل إمارة تم اختيارهم عبر إجراء مقابلات شخصية معهم، ويشارك الشباب مع الجهات الفاعلة في عملية رسم السياسات بهدف التأثير وتحسين القرارات المتخذة بشأن السياسات المعنية بالشباب، وذلك من خلال التطوع بأوقاتهم والانضمام إلى المجلس.

9 شعبة السكان في الأمم المتحدة، عام 2015. http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/YouthPOP.pdf
10 تقرير مؤشر تنمية الشباب العالمي 2016، سكرتارية أعضاء دول الكومنولث، تشير إلى توقعات سكان الأمم المتحدة

يسمح إنشاء منصة على المستوى الاتحادي للمواءمة مع المستوى المحلي بوضع خطط تنمية محلية تتضمن أصواتا من الشباب في عملية رسم السياسات، كما تسمح هذه المبادرة لمجالس الشباب المحلية بتحديد أولوياتها في إطار أهداف التنمية المستدامة ضمن مجتمعاتها، وتسمح كذلك بتداخل خطط التنمية الخاصة بالإمارات المعنية مع خطة التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (رؤية الإمارات 2021). ولقد توصل تحليل مبدئي إلى أن خطط التنمية الخاصة بالإمارات السبع جميعها تشترك في أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وهي: الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم ذو الجودة)، والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه التباين في خطط التنمية المحلية قائمة على الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية الخاصة بكل إمارة.

"حلقات شبابية" هي مبادرة منبثقة عن مجلس الإمارات للشباب، أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وهي عبارة عن مناقشات يستطيع الشباب من خلالها المشاركة معا وتبادل الأفكار بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وقيادة الأثر المجتمعي من خلال القيادة الشبابية. وتستطيع المجالس المحلية من خلال "حلقات شبابية" أن تنشئ قنوات اتصال مجتمعية مع الفئة الأحدث سنا ديموغرافيا في المجتمع، مما يسمح بتبادل الخبرات وتعزيز الحوار مع الشباب وفيما بينهم. وقد أثمرت الحلقات عن عدة فوائد، من بينها إطلاق "برنامج 100 موجه" بمشاركة 100 شخصية قائدة ومؤثرة من القطاعين الحكومي والخاص بهدف توجيه شباب دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حملة على وسائل التواصل الاجتماعي عبر وسم (#الحوار_الوطني_حول_الشباب)، وهي منصة للشباب الإماراتي للتعبير عن تطلعاتهم لتحديد الأجندة الخاصة بـ "خلوة شباب". وقد جمعت الخلوة التي انعقدت لمدة يومين 100 شاب وشابة من جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة لمناقشة أكثر المواضيع إلحاحا التي تهم جيلهم، كما تم اعتماد 20 مقترحا متعلقا بالشباب أثناء تلك الخلوة لتنفيذها.

علاوة على ذلك، تم تعديل الأجندة الوطنية للشباب التابعة لوزارة شؤون الشباب للاستجابة للشواغل والنتائج المعروضة أثناء انعقاد "خلوة شباب". وتعد "الأجندة الوطنية للشباب" هي الأجندة الأولى من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والرائدة في إشراك الشباب - تحت عنوان بالشباب ومن أجل الشباب.

وبالتعاون مع مركز محمد بن راشد العالمي للأوقاف والهبات، أنشأ مجلس الإمارات للشباب "وقف الشباب" لتمويل ودعم مشروعات الشباب، وهو الوقف الأول من نوعه في العالم، وتقدم المنظمات المشاركة في هذا الوقف خدمات بقيمة 5 ملايين درهم سنويا لزيادة مشاركة الشباب في المجتمع ومساعدتهم على بدء مشروعاتهم الخاصة.

ويعد "برنامج قيادات حكومة الإمارات" أحد أهم مبادرات إعداد الشباب وتمكينهم كي يصبحوا صناع قرار المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب لبناء وتطوير قيادات المستقبل، وذلك بالتعاون مع أفضل المؤسسات العالمية، ويعتبر البرنامج مثالا على جهود حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتمكين شبابها في المستقبل، وذلك بتزويدهم بالمهارات الملائمة التي تتناسب مع التحديات المستقبلية العالمية.

وقد أطلق مجلس الإمارات للشباب "بيانات شبابية" لتعزيز مشاركة البيانات بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن المجالات ذات الأهمية المباشرة لشباب الدولة، كما تم اعتماد نموذج مجلس الشباب في العديد من القطاعات في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل مجالس الشباب في الجهات الحكومية، ومجالس الشباب في الشركات، ومجالس الشباب في المنظمات، وتم أيضا تشكيل المجلس العالمي لشباب الإمارات ليكون حلقة وصل تربط الشباب الإماراتي الدارسين في الخارج بهدف صنع التغيير الإيجابي في جامعاتهم ومجتمعاتهم المحلية.

ولا يقتصر تمكين الشباب على شباب دولة الإمارات العربية المتحدة، بل يمتد إلى شباب العالم العربي، حيث عقد منتدى شباب العرب تحت رعاية صاحب السمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة، ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات في عام 2017. ويعد منتدى شباب العرب المنتدى الأول من نوعه الذي يجمع 150 ممثلا من الشباب من 22 دولة عربية، ومن نتائج هذا المنتدى إطلاق إستراتيجية الشباب العربي، كما أعلن صاحب السمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان افتتاح مركز الشباب العربي ومقره أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتهدف جميع المبادرات التي تركز على الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تشجيع مشاركة الشباب في جميع القطاعات الحكومية، وتعمل مجالس الشباب على تيسير الحوار بشأن أهداف التنمية المستدامة بين المستويين الاتحادي والمحلي للحكومة، وضمان تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالتوازي مع العمل على وضع خطط التنمية على الصعيد الوطني.

وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الواقع تتخذ رؤية الإمارات 2021 من الشباب شركاء مهمين في هذا المسعى، وتكفل دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق الشباب والأجيال المقبلة وتأخذها في الاعتبار في جميع مجالات السياسة، كما تعمل الإستراتيجيات المتماسكة المعمول بها لخدمة الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة برمتها بوصفها محركات نحو النمو الاقتصادي وتعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية.

إن عام 2030 على بعد اثني عشر عاما فقط، وبعد اثني عشر عاما من الآن، سيعترف العالم بأن الشباب الإماراتي اليوم كانوا مشاركين مؤثرين في التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة 2030.

إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعد المشاركة مع القطاع الخاص بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية جزءا من النموذج التشغيلي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد سلط الفصل السابق الضوء على الطرق المتعددة لعمل الهيئات الاتحادية والمحلية مع القطاع الخاص في سعيهم الرامي إلى إدخال مساهمات لدى وضع السياسات وسن التشريعات، وكذلك عند مناقشة المبادرات ووسائل التنفيذ الرامية إلى تحقيق أهداف الأجندة الوطنية. وتشجع الوزارات المكلفة بتحقيق أهداف الأجندة الوطنية على العمل مع القطاع الخاص على نحو وثيق. وكما هو متوقع لهذا التعاون أن يكون أكثر اتساعا في المجالات المعنية بتقديم الخدمات العامة الأساسية -كالتعليم والصحة والبنية التحتية وخدمات البلدية وما إلى ذلك - إلا أن الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص تتضمن تبادل البيانات بشكل متزايد لتقديم الخدمات الذكية، وتنفيذ إطار عمل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعبئة الموارد بهدف تحقيق التنمية المستدامة والجهود المشتركة لإشراك العامة في قضايا سبل العيش المستدام.

تدار عملية إشراك القطاع الخاص الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار الآليات المؤسسية القائمة بهدف خدمة الأجندة الوطنية وخطط التنمية المحلية، ومع ذلك، يجري استكشاف مسارات جديدة لتحقيق الشراكات، أولها: إشراك الجهات الاتحادية بوصفها أعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات مع الشركاء المعنيين بمجال الصناعة بهدف حشد الدعم لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية خلال سنة بعينها، ولأعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة حرية العمل مع من تراه مناسبا من شركاء القطاع الخاص بهدف تحقيق تقدم في أهداف التنمية المستدامة. والمسار الثاني لشراكة القطاعين الحكومي والخاص هو من خلال شبكة الإمارات للاتفاق العالمي للأمم المتحدة التي نشطت في مجال التوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة تحديدا، وفي تشكيل أجندات المسؤولية المجتمعية للشركات الخاصة في المؤسسات العاملة في دولة الإمارات. وتماشيا مع مهمة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة المتمثلة في "تعبئة الحركة العالمية للشركات المستدامة وأصحاب المصلحة نحو بناء العالم الذي نريد" تسهل شبكة الاتفاق العالمي العمل الجماعي عالي الأثر بالتعاون مع فرق العمل التي تضم شركات متنوعة بهدف التصدي لمختلف الجوانب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

تستضيف دائرة الأراضي والأملاك في دبي "شبكة الإمارات للاتفاق العالمي للأمم المتحدة" بمشاركة أكثر من 130 شركة ملتزمة بتنفيذ مبادئ الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في القطاع الخاص، كما توفر الشبكة فرصا للمشاركة في العمل الجماعي للمنظمات الكبرى والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الأهداف. وتتضمن الشركات الممثلة في مجلس الإمارات للشبكة المحلية كلا من: الجامعة الأمريكية في الشارقة، وشبكة نوادي الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة شلهوب، والمجلس العالمي لتجارة السلع، وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو"، وشركة هاربور العقارية، ومجموعة ماجد الفطيم، ومينا للاستشارات العقارية، ومبادرة بيرل للشفافية.

ولسد الفجوة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية، تضم الشبكة أعضاء من المؤسسات المعرفية مثل: الجامعة الأمريكية في دبي، وكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية في الشارقة، ومعهد إدارة التكنولوجيا بدبي، وجامعة ميدلسكس في دبي، وجامعة باريس السوربون - أبوظبي، وكلية الأفق الجامعية. وفي عام 2017، أطلقت الشبكة بالشراكة مع المؤسسات الأكاديمية واحدة من مبادراتها الرئيسية وهي برنامج الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للشباب الذي يعين سفراء من الشباب، وفي أقل من سنة تم تعيين 90 سفيرا بهدف زيادة التوعية بأهداف التنمية المستدامة.[11] وستمثل مجموعة سفراء الشباب القطاع الخاص في الحوارات والمناقشات ذات الصلة بقضايا أهداف التنمية المستدامة المنعقدة في مجلس الإمارات للشباب.

وقد أطلقت الشبكة المحلية مبادرة رواد أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، وتضم هذه المبادرة المنظمات التي اتخذت إجراءات مبكرة لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك تكون قد ضربت مثلا لقطاع الأعمال في السعي نحو الممارسات المستدامة. وتشارك المنظمات المندرجة ضمن مبادرة رواد التنمية المستدامة في دولة الإمارات في أحد الموضوعات الرئيسية الخمسة للأجندة الوطنية 2030، وهي: الشعوب، والسلام، والرخاء، والكوكب، والشراكات. وتشرف لجنة دولية على عملية الاختيار، كما تشارك شركة KPMG كمنسق من طرف ثالث بهدف ضمان الشفافية. ولقد كرمت الدفعة الأولى من المنظمات المشاركة في مبادرة رواد التنمية المستدامة في دولة الإمارات خلال حفل عقد في نوفمبر 2017، كما سيتم ترشيح تلك المنظمات للمشاركة في المخطط العالمي للرواد.

وتستضيف شبكة الإمارات للاتفاق العالمي للأمم المتحدة فعالية للاحتفال بإنجازاتها سنويا، وتسلط هذه الفعالية الضوء على أفضل الممارسات المحلية والعالمية في مجال شراكة القطاع الخاص من أجل التنمية المستدامة، كما توفر الفعالية منصة لإجراء نقاشات وحوارات وفرصا للتواصل فيما بين المشاركين.

صندوق

شبكة الإمارات للاتفاق العالمي:

- التزام أكثر من 130 منظمة، بما في ذلك المؤسسات متناهية الصغر
- تعرف بوصفها أسرع الشبكات المحلية نموا على مستوى العالم
- إشراك أكثر من 150 شابا في إطار الشبكة المحلية لبرنامج الشباب في دولة الإمارات

تسعى الشبكة المحلية في عام 2018 إلى إشراك قطاعات واسعة من مجتمع الأعمال مع التأكيد بصورة خاصة على الصناعات ناقصة التمثيل في المجموعة الحالية للشركات الموقعة، كما تعمل على تعجيل برنامج عمل سفراء الشباب بالسعي نحو إجراء حوار مع مجالس الإمارات للشباب بصفة خاصة، وتبسيط الأنشطة في إطار إستراتيجية إشراك الشباب في وزارة شؤون الشباب، كما ستعمل فرقة عمل شبكة تمكين المرأة على توسيع جدول أعمالها بهدف التركيز على تعزيز المبادئ الأساسية لتمكين المرأة على وجه الخصوص، كما ستعزز الشبكة مبادرة رواد أهداف التنمية المستدامة. وختاما، ستعمل الشبكة على تنشيط برنامج العمل المعني بفرق العمل الحالية، وتأسيس فرق جديدة عند الاقتضاء، ونشر التقرير السنوي بشأن الآثار المترتبة على أنشطتها.

11 يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي لسفراء الشباب على الموقع الإلكتروني: ungcuae.org

دور المؤسسات المعرفية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة الدور الذي تؤديه المؤسسات المعرفية مثل الجامعات والمؤسسات الفكرية بوصفهم شركاء رئيسيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة 79 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، كما تستضيف العدد الأكبر من فروع الجامعات الدولية على مستوى العالم. وتضم مؤسسات التعليم العالي كلا من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والمراكز البحثية والكليات والمدارس المهنية التي تقدم ما يزيد عن 780 برنامجا أكاديميا وبحثياً.[12] حيث تم تأسيس أكثر من 40 فرعا للجامعات الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتستقطب قاعدة متنوعة من الطلاب. ويتضح التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الميزانية المخصصة للتعليم العالي في حجم الاستثمارات الضخمة في الجامعات، حيث تضمنت ميزانية عام 2016 تخصيص 10.2 مليارات درهم إماراتي (أي ما يعادل 2.72 مليار دولار أمريكي) لقطاعي التعليم العام والتعليم العالي.[13] هذا بالإضافة إلى المجامع الفكرية والمؤسسات البحثية الممولة حكوميا، ومنها على سبيل المثال: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ومعهد "مصدر" للعلوم والتكنولوجيا، وكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

وفي ضوء هذا الموضوع، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاستفادة من المعرفة والمصادر والشراكات التي يستطيع أن يقدمها قطاع التعليم العالي بهدف تحقيق تقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة. وثمة إدراك بأهمية الأبحاث المتعددة التخصصات التي تركز على إيجاد الحلول بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالنظر إلى أوجه التداخل المعقدة بين غايات هذه الأهداف. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ بها معلومات تفصيلية وحلولا شاملة؛ الأمر الذي يستدعي وجود خبرات متعددة التخصصات، وكما هو الحال في بعض الحالات المعينة التي تستلزم إعادة تعيين الحدود التقليدية الفاصلة بين العلوم البحتة والتطبيقية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والقانون والسياسة العامة في حال حققت أهداف التنمية المستدامة آثارا إيجابية دائمة على مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعد المؤسسات المعرفية شريكة أساسية في عملية ابتكار الحلول المشتركة وتصميمها جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة كالحكومات الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، والشباب، والمجتمع المدني.

وتحدد اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ثلاثة مجالات للتعاون بين المؤسسات المعرفية في القطاعين العام والخاص التي ستساعد إلى حد كبير في تحقيق التقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولا: تعمل المؤسسات المعرفية بوصفها مؤسسات حاضنة للابتكار التكنولوجي والريادة الفكرية. وينبغي أن تهدف الأجندات البحثية في المؤسسات المعرفية إلى استحداث نماذج جديدة للبحث والابتكار تقدم حلولا تعنى بالتنمية المستدامة، ومن الضروري التركيز على الأبحاث المستندة على الأدلة بشأن أهداف التنمية المستدامة - ومثال ذلك الأبحاث التي أجرتها كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وأكاديمية الإمارات الدبلوماسية - وذلك بهدف تطبيقها في خدمة الأهداف التنموية المستدامة.

ثانيا: تستطيع المؤسسات المعرفية أن تلعب دورا في إضفاء الطابع المحلي على المعارف الدولية، حيث يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ترجمة الأجندات العالمية إلى سياق محلي، ويجب أن تؤدي المؤسسات المعرفية دورها في تسهيل ونقل المعرفة والمعلومات، ويعد مثل هذا التعاون ضروريا في تعزيز تبادل الموارد وصياغة مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها اقتصادا تنافسيا قائما على المعرفة. لم تستغل الشبكات العالمية المكونة من الطلاب والأكاديميين والباحثين استغلالا كاملا باعتبارها مصدرا للمعرفة، بهدف التخفيف من المشاكل الشائعة في السياسة العامة. وتهدف دولة الإمارات العربية المتحدة، في ضوء نظرتها الدولية، إلى أن تكون شريكا فعالا وحريصا على نشر الأبحاث الرائدة الرامية إلى حل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة بغض النظر عن منشئها.

ثالثا: تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضمان إدراج المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم الثانوي والتعليم العالي، وتعد التنمية المستدامة نموذجا حديثا نسبيا، كما أنها تختلف اختلافا جذريا عن نماذج التنمية التقليدية التي تمنح الأولوية للنمو الاقتصادي في بعض الأحيان على حساب النتائج الاجتماعية والبيئية، لتصبح التنمية المستدامة راسخة بوصفها الإطار السائد لتحليل صلاحية السياسات وقياس مستويات المعيشة والرخاء ورفاه المواطنين، من الضروري أن تصبح التنمية المستدامة الخطاب السائد وأن تشكل جزءا من الحوار اليومي لأجيالنا المقبلة.

الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات المعرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة لإحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- ابتكار وتصميم وتنفيذ حلول مستدامة مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب
- مواءمة الأجندات البحثية مع أولويات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مثل الخطة الوطنية، وإستراتيجية مئوية الإمارات 2071، وأهداف التنمية المستدامة، والسياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وغيرها، وإدراج أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأداء في الجامعات على وجه الخصوص
- تقديم الخبرة الفنية وتسهيل نقل المعرفة بين أصحاب المصلحة
- المشاركة في الأبحاث المتعددة التخصصات والمشتركة بين الكليات
- تبادل أفضل الممارسات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- المشاركة في فرق العمل والشبكات المحلية المعنية بأهداف التنمية المستدامة مثل مركز الأمم المتحدة لشؤون الحكم
- رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمه ورفع التقارير الدورية باستخدام المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة

12 ورقة عمل "التنافسية: سياسات وممارسات" الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدةبعنوان: التعليم العالي.. حجر الأساس لبناء مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة 2014

13 ميزانية 2017، وزارة المالية، الإمارات العربية المتحدة، https://www.mof.gov.ae/Ar/budget/fedralBudget/Pages/Budget2017.aspx

دراسة حالة

بحث عن خطة التنمية المستدامة في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية

تصف دراسة الحالة هذه البحث المتعمق والواسع النطاق ذا الصلة بخطة التنمية المستدامة 2030 الذي أعدته أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، كما يعرض بعض النتائج التي توصلت إليها، ويختتم المقال بتسليط الضوء على خطط أكاديمية الإمارات الدبلوماسية لمواصلة العمل الرامي إلى دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وتؤدي الأبحاث الموجهة نحو السياسات دورا أساسيا في عملية صنع السياسات في العديد من المحاور الواردة في خطة التنمية المستدامة 2030، وفيما يختص بالسياسة الخارجية والدبلوماسية، تجري أكاديمية الإمارات الدبلوماسية نشاطا بحثيا بهدف إعداد تحليلات وابتكار أفكار جديدة ذات صلة بالسياسات، وذلك تحت إدارة برنامجها البحثي المعني بالطاقة وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

ويركز البرنامج على القضايا العالمية الرئيسية ذات الصلة بالطاقة والموارد الطبيعية والبيئة، كما يدرس دور الدبلوماسية في دعم التنمية القائمة على تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. وإلى الآن، أجرى البرنامج بحوثا في ثلاثة مجالات ذات أولوية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي: الحوكمة العالمية لموضوعات تغير المناخ والطاقة المستدامة (ذات الصلة بالهدفين السابع والثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة)، ودور السياسة الخارجية والأمن الغذائي المستدام (ذو الصلة بالأهداف الثاني والثالث عشر والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة)، وتمويل التنمية المستدامة (ذو الصلة بالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة).

ففي مجال الحوكمة العالمية لموضوع تغير المناخ، اتبع البحث الذي أجرته أكاديمية الإمارات الدبلوماسية المفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما صدرت وثيقة تحليلية، عقب مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ 2015، تناولت اتفاق باريس التاريخي ودوره في الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ، وشملت الوثيقة الاعتبارات الأولية للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لاتفاق باريس على دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تتضمن المساهمات المقررة والمحددة وطنيا والمقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر 2015، والتي شكلت نقطة انطلاق قوية للمساهمات المحددة وطنيا الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن الوثيقة أوصت دولة الإمارات العربية المتحدة بضرورة مواصلة تعزيز قدراتها الوطنية المؤسسية حتى تستطيع المشاركة في الإطار الجديد على أفضل نحو ممكن.

وعلى المدى البعيد، أظهرت الدراسة البحثية أن اتفاق باريس قد يساعد على تكوين صورة أفضل عن مناخ الاستثمار في الطاقة النظيفة ومنشآت البنية التحتية الخضراء "الصديقة للبيئة"، مما يخلق فرصا اقتصادية جديدة في المجالات الجديدة التي تضطلع فيها دولة الإمارات العربية المتحدة بدور إقليمي رائد، مثل الطاقة المتجددة، وعلى الرغم من أن الأثر المباشر لتنفيذ اتفاق باريس على أسعار البترول يبدو ضئيلا في ذلك الحين، إلا أن الوثيقة خلصت إلى أن الرسائل التي بعثها اتفاق باريس - التي تشمل خفض الانبعاثات ودرجة الحرارة على المدى البعيد - أكدت على ضرورة مواصلة دولة الإمارات العربية المتحدة سعيها في تنويع اقتصادها بعيدا عن قطاع النفط والغاز (المنتجات الهيدروكربونية).[14]

وبعد مرور عام، وضحت وثيقة متابعة تحليلية مدى نجاح مؤتمر مراكش بشأن تغير المناخ في الحفاظ على الزخم الذي تحقق بعد اتفاق باريس، وقد حددت الوثيقة ثلاث مهام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في حقبة ما بعد اتفاق باريس، وهي: تفعيل اتفاق باريس، وإرسال رسائل سياسية قوية لتوضيح الرؤية أمام قطاع الاستثمار، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية على المستوى العالمي، كما اقترحت على مجلس التعاون الخليجي سبلا لتعزيز التنويع الاقتصادي والتعاون الإقليمي، من بينها تشجيع الشراكة، والتعاون مع القطاع الخاص، وتقديم التمويل للبحوث، والحث على تبادل المعلومات بحرية، وإقامة شراكات متعددة الأطراف على المستوى العالمي في إطار برنامج العمل العالمي للإجراءات المتعلقة بالمناخ.[15]

وقد حددت دراسة أخرى صادرة عام 2016 المؤسسات الدولية التي تشكل معا "هيكل الحوكمة العالمية لموضوعات الطاقة والمناخ"، وقدمت الدراسة مقترحا لنظام متعدد الأطراف على المستوى الوطني مؤلفا من ثلاث مراحل لتقييم العلاقات وإستراتيجيات المشاركة القائمة مع هذه المؤسسات، واستخدمت الدراسة دولة الإمارات العربية المتحدة كأحد الأمثلة الممكنة التطبيق على أرض الواقع.[16]

وقد أطلقت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية عدة دراسات لبحث الجهود العالمية المبذولة لخفض انبعاثات غاز الكربون الناتجة عن الطيران الدولي عن طريق تكنولوجيات التقاط الكربون وتخزينه، كما أجرت دراسة صادرة عام 2016 تحليلا بشأن التحديات والفرص أمام دول مجلس التعاون الخليجي جراء تطبيق خطة تعويض وخفض الكربون لأغراض الطيران الدولي التي اتفقت عليها المنظمة الدولية للطيران المدني، وبحثت دراسة أخرى صادرة عام 2017 الحوكمة العالمية لالتقاط الكربون وتخزينه: ما هي ملامحها في الوقت الحاضر؟ وكيف يمكن تعزيزها لتطوير هذه التقنية المناخية المهمة؟ وما الدور الذي ينبغي أن تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي في دعم تعجيل البدء في الاستفادة من تكنولوجيات التقاط الكربون وتخزينه.[17]

14 ماري لومي. اتفاق باريس بشأن تغير المناخ - تداعيات الاتفاق على دولة الإمارات العربية المتحدة. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، نظرة تحليلية، ديسمبر 2015

15 ماري لومي. مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في مراكش، تحقيق التناغم بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وحقبة ما بعد اتفاق باريس. نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016

16 ماري لومي. الحوكمة العالمية لموضوعات الطاقة والمناخ: نحو إستراتيجيات المشاركة الوطنية. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ورقة عمل، 2016

17 أكسل مهايلوفا. التصدي لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الطيران الدولي: التحديات والفرص جراء تطبيق آلية السوق المتمثلة في "خطة تعويض وخفض الكربون لأغراض الطيران الدولي"، نوفمبر 2016، روبيم ميلز. الحوكمة الدولية لالتقاط الكربون وتخزينه: دور دول مجلس التعاون الخليجي، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، نظرة تحليلية. ديسمبر 2017

وفي عام 2017، أصدرت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية دراستين تتعلقان بشكل مباشر بخطة التنمية المستدامة 2030، ركزت إحداهما على الأجندة الدولية لتمويل التنمية المستدامة ودور المانحين العرب في ذلك المجال، وقد حددت الدراسة سبل التعاون الإنمائي التي تمكن المانحين من دعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا التي تم الإعلان عنها في 2015، والتي تدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وقد اختتمت الوثيقة بتقديم مقترحات إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول المانحة الناشئة بشأن سبل دعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا من خلال مواءمة السياسات والإجراءات ذات الصلة بالتعاون الإنمائي، وتعزيز دورها في صياغة إطار العمل الدولي الجديد للتعاون والتمويل الإنمائيين، ويشمل ذلك: وضع هدف طموح لزيادة نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي الموجهة إلى أقل البلدان نموا، وتعزيز التنسيق بين الدول المانحة والبلدان المضيفة بهدف مواءمة أهدافها مع أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، ووضع أساليب منهجية لجلب تدفقات إضافية للتمويل الإنمائي، والمشاركة النشطة في استحداث معايير دولية لقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.[18]

وفي دراسة ثانية بشأن خطة التنمية المستدامة 2030، أسهمت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية في زيادة الإدراك للسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتداخل معا في عدة مجالات، والتي يمكن أن يعزز أو يقوض بعضها بعضا، حيث يسهم فهم هذه التداخلات بطريقة سليمة في اتخاذ الخيارات السياسية الصحيحة، كما حددت بعض التقييمات الدولية بالفعل أوجه التضافر والتبادل بين هذه الأهداف والغايات.

ولقد أصدرت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ورقة عمل بحثت في أوجه التداخل بين هدفين من أهداف التنمية المستدامة، وكلاهما ذو علاقة وثيقة بأبعاد السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول الجوار الإقليمية، وهما الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، كما أوضحت الوثيقة التدابير التي يجب أن تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول التي تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج، وذلك بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة والمعرفة، حيث يمكن أن يساعد فهم أوجه التداخل الإيجابية على التوصل إلى الخيارات السياسية السليمة وتحديد نقاط التدخل لتحقيق العديد من الآثار المفيدة.[19]

وقد أجرت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية بحثا بهدف دعم الأمم المتحدة كمنظمة تسعى لإجراء إصلاحات داخلها حتى تستطيع التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين، كما صدر تقرير تحت عنوان "شبكات الأمم المتحدة"، صاغه سفير المملكة المتحدة السابق توم فليتشر، تحت رعاية برنامج بحوث الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، وحددت فيه توصيات موجهة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بشأن استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز مسؤوليتها. وفي الحديث عن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم ذي الجودة)، أوصى التقرير بوضع منهج دراسي عالمي على شبكة الإنترنت يركز على المهارات البشرية مثل التعاطف والابتكار، وذلك باستخدام أحدث التوجهات مثل الذكاء الاصطناعي، كما وضع التقرير توصيات محددة بشأن كيفية استخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي بأساليب مبتكرة في حملات التمويل كما تم استخدامها في حملة أهداف التنمية المستدامة.[20]

وبالإضافة إلى ذلك، أجرت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية بحثا عن الدبلوماسية التي تستند إلى البيانات، وبصفة خاصة كيفية الاستخدام الأمثل للبيانات الضخمة في مجال الدبلوماسية، والتي يمكن استخدامها، من بين العديد من الاستخدامات، في تعزيز توصيل المساعدات الإنسانية.[21] ومن بين مجالات التركيز الأخرى لبرنامج الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين، تعزيز دور المدن في العلاقات الدولية، وتوضيح الدور الرئيسي الذي تؤديه الجهات الفاعلة في المستويين الوطني والإقليمي بهدف دعم أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة 2030 (ذات الصلة بالهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة).

وقد ساهم العمل ضمن برنامج البحوث المعني بالسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لأكاديمية الإمارات الدبلوماسية في مناقشة طرق دعم سبل عيش اللاجئين (ذي الصلة بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة) وذلك بالتحول من تقديم المساعدات إلى نموذج إنمائي، وركزت دراسة صادرة عام 2017، على الدول التي استضافت أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين منذ عام 2011 والتي بدأت في تجربة دمج اللاجئين في سوق العمل المحلية، حيث قدمت الدراسة بعض الملاحظات ذات الصلة بالسياسة الخارجية للدول المضيفة للاجئين، وشملت تلك الملاحظات الجهود المتنامية المبذولة من قبل الدول المانحة في مساعدة الدول المضيفة للاجئين على زيادة الفرص الإنمائية الإيجابية في مواجهة مأساة أزمة اللاجئين السوريين، ودعت الدراسة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للتشجيع على إيجاد حلول للربط بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والوظائف المتوفرة بهدف تعزيز دمج اللاجئين في سوق العمل.[22]

وفي عام 2018، واصلت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية تركيزها على مواضيع مختلفة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 تتصل بالسياسة الخارجية والدبلوماسية في منطقة الخليج العربي. للمزيد من المعلومات عن هذا البحث، يرجى زيارة موقع أكاديمية الإمارات الدبلوماسية: http://eda.ac.ae/

18 ماري لومي. تمويل التنمية المستدامة من خلال التعاون الإنمائي: دور المانحين العرب. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، نظرة تحليلية. يوليو 2017
19 ماري لومي. أوجه التضافر بين الأهداف العالمية للأمن الغذائي وتغير المناخ: التوصيات لدول الخليج في مجالات التجارة الخارجية والاستثمار والمعونات. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. سبتمبر 2017
20 توم فليتشر. شبكات الأمم المتحدة: كيف يمكن أن تتصدى التكنولوجيا لتحديات القرن الحادي والعشرين؟ أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. سبتمبر 2017
21 سيبا فيرهاين. تحول الدبلوماسية نحو الابتكار القائم على البيانات. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، نظرة تحليلية. ديسمبر 2017
22 لورين تشارلز وساسيكيا فان جينوغتن. سبل العيش لدى اللاجئين السوريين: التحول من المساعدات إلى نموذج إنمائي. ورقة عمل، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. أبريل 2017

الفصل السادس:
برامج وتكنولوجيات التمكين

إستراتيجية الابتكار الوطنية

اقتباس

"تشكل الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا الركائز الأساسية لاقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، يدفع عجلته رواد الأعمال، في بيئة أعمال محفزة، وتشجيع الشراكات الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص"

رؤية الإمارات 2021

تحدد الإستراتيجية الوطنية للابتكار التوجه العام للسياسة العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتهدف الإستراتيجية الوطنية للابتكار إلى تنفيذ رؤية الإمارات 2021 بأن تكون ضمن الدول الأكثر ابتكارا على مستوى العالم بحلول اليوبيل الذهبي لدولة الإمارات في عام 2021، كما تعرف الإستراتيجية مفهوم الابتكار بأنه "التطلع إلى تحقيق التنمية عبر توليد أفكار إبداعية واستحداث منتجات وخدمات وعمليات جديدة ترتقي بجودة الحياة".

تهدف الإستراتيجية إلى:

- ضمان بيئة داعمة للابتكار (يتضمن ذلك تعزيز الإطار التنظيمي للابتكار، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية، والخدمات الداعمة، والاستثمارات والحوافز).
- ترسيخ ثقافة تشجع على الابتكار بين الأفراد والشركات والقطاع الحكومي.
- التركيز على سبعة قطاعات رئيسية تقود الابتكار على الصعيد الوطني (انظر الرسم أدناه: إطار الإستراتيجية الوطنية للابتكار).

اطار استراتيجية الإبتكار الوطنية

السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دولة الإمارات

أسست دولة الإمارات العربية المتحدة السياسة العليا لدولة الإمارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار كخطوة أساسية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والازدهار للدولة، ويمثل أحد أهداف الإستراتيجية إعداد دولة الإمارات لعالم ما بعد النفط وإمكانية التحول إلى اقتصاد المعرفة، كما يقدم إطار السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار مع إستراتيجية الابتكار الوطنية وسيلة لتنفيذ رؤية الإمارات 2021 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإستراتيجية "مئوية الإمارات 2071".

اقتباس

"يخلق الابتكار والأبحاث العلمية واقتصاد المعرفة فرصا مستدامة لأجيالنا المقبلة، وتمثل السياسة الجديدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار نقطة تحول في مسيرتنا نحو التنمية والتقدم"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي

وإيمانا من دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية الابتكار ودوره في التقدم الاقتصادي، تأتي رؤية الإمارات 2021 تأكيدا على دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار كمحركات أساسية للنمو والتقدم، ودورها في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

اقتباس

"إن السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار هي خريطتنا لبناء مستقبل أفضل للأجيال المقبلة، فلدينا الطاقات البشرية والكفاءة الحكومية ورؤوس الأموال لإنجاز تحول حقيقي في مسيرة دولة الإمارات العلمية والمعرفية"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي

تحدد الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 مستهدفات طموحة لتحقيق نتائج في ملفات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فقد تم تصنيف دولة الإمارات بين البلدان العشرة الأولى عالميا في مؤشر الابتكار العالمي وتهدف دولة الإمارات إلى مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2021. واعترافا بدور رأس المال البشري في تعزيز الابتكار، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة نسبة عاملي المعرفة إلى 40% من إجمالي القوى العاملة، وإحراز تصنيفات متقدمة لطلابها في مجالات الرياضيات والعلوم والقراءة لتحقيق مرتبة متقدمة بين أعلى 20 بلدا بحلول 2021. وتهدف العديد من النتائج إلى المساعدة في تحقيق التقدم أو الاستشراف وتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة.

تشمل مجالات التركيز المتعلقة بسياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار مجالات واسعة النطاق مثل: التعليم والصحة والطاقة والأمن الغذائي والمياه والمدن المستدامة وغيرها (انظر الرسم: مجالات تركيز سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار)، ويقدم جدول الأعمال الموسع بشأن السياسة العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار آلية لإيجاد حلول مبتكرة لجميع أهداف التنمية المستدامة، ولذلك من المهم الاعتراف بأن سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، سواء بشكلها الحالي أو في الإصدارات اللاحقة، تهدف في صميمها إلى خدمة الأجندة الاتحادية والمحلية للتنمية في دولة الإمارات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومئوية الإمارات 2071.

القطاعات الإستراتيجية في دولة الإمارات

مجالات تركيز سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار

الإطار المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

أعلنت اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في نوفمبر 2014، أن هدفها يتمثل في رصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للابتكار وتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الجهات الاتحادية والمحلية، ومتابعة التقدم المحرز لمبادرات الابتكار ومؤشراتها ذات الصلة على مستوى الدولة، مع تفعيل دور القطاع الخاص في مجال مساهمته الاجتماعية والاقتصادية في دعم الابتكار.

وعلاوة على ذلك، تم تعيين وزيرين للعلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي كجزء من الإعلان الثالث عشر لمجلس الوزراء في أكتوبر 2017، ويضطلع كل منهما بمسؤولية تعزيز برنامج عمل الإستراتيجية الحالية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في برامج عمل الحكومة الاتحادية، وكذلك وضع الأسس بشأن إستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار الطويلة المدى الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومئوية الإمارات 2071.

وفي عام 2018، تشكل الفريق العامل من اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع وزراء العلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي تباعا والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لإعداد تحليل مفصل بشأن كيفية تحقيق إستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة.

دراسة حالة

وكالة الإمارات للفضاء وأجندة 2030

تلعب علوم الفضاء دورا مهما في إستراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتحول من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بناء قطاع فضائي يسهم فيما يلي:

- دعم وحماية المصالح الوطنية والصناعات الحيوية
- المساهمة في تنويع اقتصادها ونموه
- تعزيز الكفاءات المتخصصة في دولة الإمارات العربية المتحدة
- تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية
- تعزيز ثقافة الابتكار والفخر الوطني
- تعزيز مكانة ودور دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة والعالم

وضمن إطار التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ إستراتيجية فعالة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، يتولى خبراء الفضاء وضع أجندة فضائية في إطار تنظيمي مستقر للفضاء، والعمل بنشاط على إدارة موارد الترددات الراديوية ومدارات الأقمار الصناعية وتوسيع نطاق التعاون والشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتدرك السياسة الفضائية الوطنية أهمية البحوث الفضائية في التصدي لعدة تحديات عالمية من قبيل تيسير استجابة أفضل في حالات الطوارئ والتوزيع الفعال للمعونات الإنسانية ودعم إدارة الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق تعزيز مراقبة الأراضي والمناخ ودعم حماية البيئة، ويهدف البرنامج أيضا إلى الاستفادة من تكنولوجيا الفضاء في تطوير حياة المواطنين الإماراتيين من خلال دعم المدن الذكية ومبادرات الإدارة الإلكترونية، كما يهدف قطاع الفضاء إلى جذب كبار الطلاب المهتمين بالعلوم والتكنولوجيا وتدريبهم ليكونوا متخصصين على أعلى المستويات العالمية في مجال هندسة الفضاء.

وفي القطاع التجاري، تنمو الصناعات الفضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بسرعة، مما جعلها صناعة تنافسية من خلال تشجيع العمل الحر وإقامة المشاريع التجارية.

مركز محمد بن راشد للفضاء

يعد مركز محمد بن راشد للفضاء جزءا لا يتجزأ من المبادرات الإستراتيجية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تشجيع الابتكار العلمي والتقدم التكنولوجي والتنمية المستدامة في الدولة، وقد أطلقت برامج طموحة لعلوم الفضاء لوضع قطاع الفضاء في صدارة أجندة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أحد هذه البرامج بعثة المريخ الإماراتية 2021 ليتزامن ذلك مع احتفالات الذكرى الخمسين لليوم الوطني للدولة.

ويتفق برنامج عمل مركز محمد بن راشد للفضاء مع أهداف التنمية المستدامة في عدة جوانب.

الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة - التعليم الجيد

أطلق مركز محمد بن راشد للفضاء برنامجا للتوعية للتأكيد على مكانة علوم الفضاء كخيار مهني تنافسي وقابل للاستمرار، وقد خصص المركز منحا دراسية لطلبة الجامعات، كما قام بإعداد برامج تدريبية لتعزيز مهاراتهم البحثية، ويعمل المركز أيضا مع وزارة التعليم لإدماج دراسات الفضاء في المناهج الدراسية الوطنية على جميع مستويات التعليم.

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة -المساواة بين الجنسين

يلتزم مركز محمد بن راشد للفضاء بتحقيق المساواة بين الجنسين في برامجه ومبادراته، وتبلغ نسبة العاملين حاليا 60% من الذكور إلى 40% من الإناث، كما تبلغ نسبة الذكور إلى الإناث ضمن بعثة المريخ الإماراتية 35 : 65%، وعلى مستوى مساعدي المدير العام تبلغ هذه النسبة 50 : 50%.

الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة - المياه النظيفة والصرف الصحي

تسهم الصور التي توفرها الأقمار الصناعية من دبي سات-1، ودبي سات-2، ولاحقا خليفة سات، في رصد مستويات مخزون المياه من أجل الوصول إلى مياه نظيفة، كما قام المركز كذلك بوضع خرائط للمسطحات المائية في البحر أو في البحيرات المختلفة، وقام أيضا بدراسة مساحة المسطحات المائية للسدود على فترات زمنية لرصد التغير في المياه السطحية.

الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة - توفير طاقة نظيفة وغير مكلفة

قام مركز محمد بن راشد للفضاء ببناء أول بيت ذاتي التبريد يعتمد على البيئة في المنطقة، وهو مستقل تماما عن شبكة الكهرباء، كما أجرى المركز دراسة جدوى بشأن ظاهرة الجزر الحرارية الحضرية، وعن اكتشاف الألواح الشمسية من خلال صور الأقمار الصناعية.

الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة - الصناعة والابتكار والبنية التحتية

قام مركز محمد بن راشد للفضاء بوضع برنامج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات التكنولوجيا والعلوم، كما أطلق العديد من برامج الابتكار مثل نايف-1، وبرنامج توجيه الطلاب الجدد، وبرنامج الخبرة البحثية لطلاب الجامعة، وقد عمل المركز على خرائط تصنيف المناطق الحضرية والطرق والمناطق النباتية والمياه والمناطق غير المستغلة، مما يسهم في رسم خرائط البنية التحتية ورصد النمو في هذه المناطق، ويرصد المركز أيضا التغييرات على امتداد الخط الساحلي، ويوفر البيانات للجهات الحكومية عن طريق الأقمار الصناعية، وذلك لدعم الابتكار والبنية التحتية والمشاريع الصناعية.

الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة - الإجراءات المناخية

قام مركز محمد بن راشد للفضاء بعقد شراكة مع منصة (سبايدر) التابعة للأمم المتحدة، وهي منصة تهدف إلى تسهيل استخدام التكنولوجيات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وسوف تستخدم الصور التي ترسلها الأقمار الصناعية دبي سات-1، ودبي سات-2، ولاحقا خليفة سات في رصد انحسار الغابات، ومستويات التلوث، وقمم الثلوج والتصحر، واتخاذ الإجراءات الوقائية، ويقوم المركز حاليا بتصنيع القمر الصناعي البيئي متناهي الصغر دمسات-1، وهو مزود بأجهزة وأدوات مصممة خصيصا للدراسات البيئية مثل العمق البصري للجسيمات العالقة في الغلاف الجوي، ونصف القطر الفعال لهذه الجسيمات، ودراسة تركيزات غازات الاحتباس الحراري، وسيسهم القمر الصناعي النانوي في دراسات الغلاف الجوي للأرض وتأثير غازات الاحتباس الحراري في المناخ.

الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة - الحياة تحت الماء

يستخدم مركز محمد بن راشد للفضاء الصور المرسلة من القمر الصناعي دبي سات-1، ودبي سات-1 لرصد مستويات المد الأحمر والمخزون السمكي، كما يقوم أيضا بدراسة آثار محطات تحلية المياه على الأسماك والشعاب المرجانية في بعض المناطق.

الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة - الحياة على الأرض

ويستخدم مركز محمد بن راشد للفضاء الصور والبيانات المرسلة من القمر الصناعي دبي سات-1، ودبي سات-2 لرصد انحسار الغابات، والتغير في الأراضي، وتأثير الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، كما يعمل أيضا على رسم خرائط الغطاء النباتي، والكشف عن غابات المنجروف وأشجار النخيل، ويعمل المركز مع العديد من الجهات الحكومية التي لها دور في الحفاظ على الموارد الطبيعية والموطن الطبيعي من خلال تزويدها بالبيانات والمعلومات المتخصصة.

البيانات والإحصاءات

تمثل أهداف التنمية المستدامة أجندة عالمية طموحة وإطار عمل يتسم بالاستعمال المكثف للبيانات على نحو متناسب، كما يتطلب هذا الإطار إطلاع الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات على البيانات الواردة من النظام الإحصائي الوطني والبيانات الواردة من خارج إطار الحكومة.

وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة نظاما إحصائيا اتحاديا مؤلفا من مكاتب إحصائية على المستويين الاتحادي والمحلي للحكومة، ويمثل النظام الإحصائي الوطني لدولة الإمارات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، والمكاتب الإحصائية الوطنية في جميع الإمارات السبع، والوزارات، والسلطات، والجهات الحكومية التي تجمع أو تنتج بيانات إدارية كجزء من صميم أعمالها، ويتمثل دور الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء - بوصفها مكتب الإحصاءات الوطنية لدولة الإمارات - في تهيئة الحوكمة والتنسيق والدعم لبناء القدرات على امتداد النظام الإحصائي الوطني، والعمل بوصفها المصدر الرئيسي للإحصاءات الرسمية على المستوى الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإقرارا بالمطالب التي فرضتها أهداف التنمية المستدامة على الأنظمة الإحصائية، وافقت اللجنة الوطنية على البدء في توسيع القدرات وتنويع المصادر وإنتاج البيانات بهدف مواكبة عملية صنع القرارات المعنية بأهداف التنمية المستدامة، كما وافقت اللجنة على تشكيل مجموعات عمل وفرق عمل للتنسيق بين جمع البيانات وإعداد خطة تنفيذ إحصائية على نطاق النظام الإحصائي الوطني لتكون بمثابة الإستراتيجية المعنية بالكيفية التي تعتزم بها الحكومة رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورفع تقاريرها، كما تجرى حاليا دراسة التعاون مع شركات القطاع الخاص المسؤولة، ونفذت العديد من المشروعات التجريبية لتقييم جودة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في إعداد قواعد البيانات الثرية اللازمة لأهداف التنمية المستدامة. وتسعى اللجنة الوطنية إلى الاستفادة من إطار العلوم والتكنولوجيا والابتكار لدولة الإمارات والتعاون مع قطاعات الدولة الرائدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (مثال مبادرة بيانات دبي وقطاع الفضاء وغيرهما) بهدف تلبية الحاجة إلى البيانات.

تدرك دولة الإمارات أن إنتاج واستخدام البيانات والإحصاءات لتنفيذ السياسة العامة يمثل تحديا للعديد من الدول، ويشكل مسألة شائكة في منطقة الشرق الأوسط، وتتعاون دولة الإمارات العربية المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة بهدف استضافتها لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في دبي عام 2018؛ (أنظر للصندوق) وذلك حتى تصبح دولة الإمارات مشاركا فعالا في الأوساط الإحصائية العالمية، ولضمان إيلاء الاهتمام اللازم للبيانات والسياسات القائمة على الأدلة ضمن خطاب السياسة العامة الوطنية وفي المناقشات الدولية، وسيشكل هذا المنتدى الحدث العالمي الأهم الساعي نحو توطيد التعاون وتعزيز التوعية بقضايا البيانات التي تمس التنمية المستدامة.

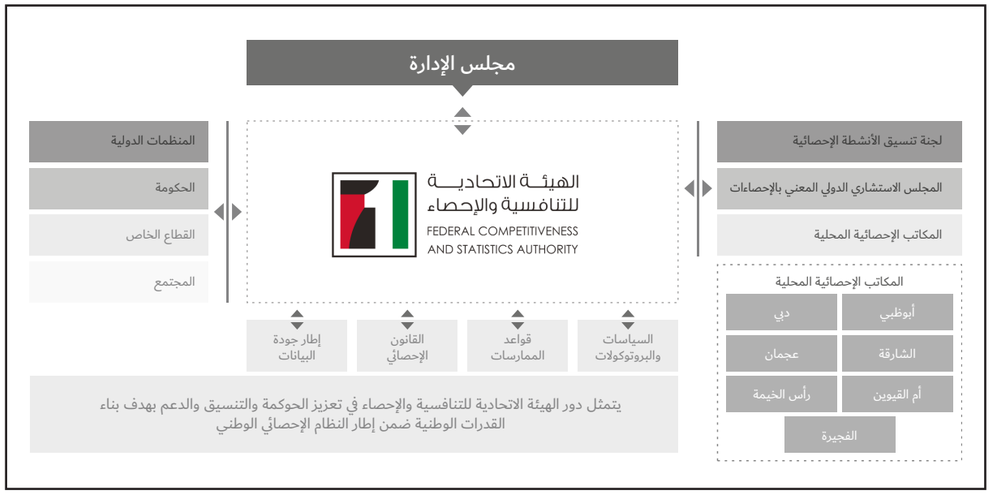

صندوق

منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018

ستستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في أكتوبر 2018، ويمثل المنتدى العالمي للبيانات تعاونا بين الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة تحت إشراف اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويهدف المنتدى العالمي للبيانات إلى أن يكون بمثابة منصة عالمية لمكاتب الإحصاءات الوطنية وعلماء البيانات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني؛ بهدف التصدي للتحديات وتوفير فرص للاستفادة من قوة البيانات والرصد للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ولقد انعقدت النسخة الأولى من المنتدى العالمي للبيانات في دولة جنوب أفريقيا في يناير 2017 بحضور أكثر من 1,500 مشارك، وسعى المنتدى جاهدا نحو تكثيف الحوار والتعاون بين الشركاء على المستوى العالمي بهدف دعم التوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة المعنون بـ: "عالم يحصي: تعبئة ثورة البيانات لصالح التنمية المستدامة" الذي أصدره فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة التابع للأمين العام للأمم المتحدة في نوفمبر 2014.

وتلتزم حكومة دولة الإمارات باستضافة تجمع فريد من نوعه سيحدد معايير جديدة للتميز والابتكار والتعاون في إطار المسيرة نحو 2030.

السعادة والرفاه بوصفهما من أولويات السياسة الوطنية

يسعى البشر على اختلاف خلفياتهم العرقية والثقافية إلى الحصول على حياة سعيدة وهادفة في مجتمعات تمكنهم من النمو والازدهار.

قال مؤسس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه الله) لدى تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، "إن أهم إنجازات الاتحاد في نظري هي إسعاد المجتمع"، فالشيخ زايد كان يرى أن ثروة أمته تكمن في سعادة شعبه، مشيرا إلى أن السعادة أكبر من تكون مجرد رفاه اقتصادي، ومن ثم، فإن السعي نحو السعادة ليس بالأمر الجديد على دولة الإمارات العربية المتحدة، بل هو سعي تمتد جذوره في أعماق تاريخ هذه الدولة.

دور الحكومة في تحقيق السعادة والرفاه

اقتباس

"دور الحكومات هو خلق البيئة التي يستطيع الناس من خلالها تحقيق أحلامهم وطموحاتهم... ووظيفة الحكومات هي خلق البيئة التي يستطيع الناس أن يحققوا فيها سعادتهم"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي

وإلى عهد حديث جدا، لم تبذل الحكومات أي محاولات لقياس مستوى سعادة المواطنين والرفاه الذاتي إجمالا، ويعود ذلك إلى المفهوم الشائع القائل بأن هذه المفاهيم فضفاضة ومبهمة للغاية حتى إنه يصعب قياسها بأسلوب سليم وموثوق به من الناحية العلمية، إلا أنه خلال العقدين الماضيين، أخذ قياس الرفاه الإنساني في تلقي قدر كبير من الاهتمام، بل إن قياس الرفاه أصبح نشاطا روتينيا في مجال السياسة العامة - سواء أكان ذلك من جانب هيئات الإحصاء الوطنية أو من جانب الجهات الحكومية المنفردة في جميع أنحاء العالم.

ولذلك أدرجت السعادة مؤخرا ضمن العديد من نصوص دساتير الحكومات دليلا على الإدراك بأهمية عنصر السعادة في تحقيق الحوكمة الناجحة الرامية إلى تعزيز رفاهية المجتمع. ومؤخرا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (A/RES/65/309) بتوافق الآراء، الذي يدعو إلى تبني السعادة بوصفها نهجا شاملا تجاه التنمية، كما يدعو إلى اتخاذ تدابير إضافية تجسد على نحو أفضل أهمية السعي إلى تحقيق السعادة والرفاه في سياق التنمية، ليستعان بها في توجيه سياساتها العامة. ولتوجيه هذا السعي، أصبح علم السعادة مصدرا تستطيع الحكومات الرجوع إليه لضمان تحقيق رفاه الشعوب بوصفه هدفا ممكن تطبيقه عمليا من قبل الحكومات، وفي إطار إستراتيجيات السياسة العامة.

وتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة إيمانها الصادق بأن السعادة هي المقياس الأساسي للتقدم الاجتماعي والهدف الواجب على الحكومات اتباعه وإدماجه ضمن أطر تنفيذ خططها الوطنية. وتهدف رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق السعادة إلى جعل صانعي السياسات يسعون نحو إقامة مجتمع تأتي سعادة شعبه في المقام الأول، وذلك من خلال الحفاظ على استدامة البيئة التي تمكنهم من الازدهار، وأن تصبح مصدرا ملهما للمنطقة العربية والعالم أجمع. ومن المهم إدراك "السعادة" هنا فهي لا تعبر عن السعادة اللحظية أو المشاعر قصيرة المدى في الغالب، ولكنها تشير إلى السعادة المستدامة الحقيقية وسعادة المجتمع وتحقيق المزيد من السعادة للمزيد من البشر. وفضلا عن ذلك، لا تعني السعادة غياب القوانين والسياسات التي تنظم المجتمع؛ بل إنها تكفل وضع السياسات والقوانين لضمان تعزيز الرفاه الاجتماعي.

يتم تطبيق ذلك عمليا من خلال ربط السعادة بمحاور السياسات المعروفة بتعزيز مستوى رفاهية الشعوب ذات الصلة بالاقتصاد، والدخل، والعمل، والتعليم، والصحة، والدمج الاجتماعي، والخدمات العامة، والبيئة. ويستند ذلك إلى الدراسات التي أظهرت أن بيئة الأفراد الأسعد هي التي تتوفر فيها زيادة الدخل، وانخفاض البطالة، وتحسين جودة التعليم والصحة والسياسة البيئية والخدمات العامة، والمستوى العالي من التسامح في المجتمع. ولذلك يمكن القول أن السعادة بناء يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف السياسية مثل تقديم أفضل نوعية من خدمات الصحة العامة أو الخدمات التعليمية أو بذل الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية. وفي حقيقة الأمر، تعد فوائد السعادة الموضوعية ذات أهمية كبرى، حتى وإن لم تكن السعادة هي الهدف الأسمى. وهناك الكثير من الأسباب التي تجعل من عملية قياس السعادة أمرا مهما - حيث تبرز ثلاثة استخدامات سياسية واضحة لبيانات السعادة، أولها: القدرة على رصد التقدم المحرز في تحقيق رفاه الشعوب، وثانيها: العمل كأساس لصياغة السياسات، وآخرها: توفير المعلومات اللازمة لتقييم السياسات.

ومن الجدير بالتوضيح أنه على الرغم من قدرة الحكومات على وضع السياسات ومواءمتها بهدف توفير سبل العيش السعيد والإيجابي، إلا أن الحكومات لا يمكنها أن تضمن سعادة الأفراد أو أن تفرض السعادة، وبينما يتعين على الحكومات توفير أفضل ظروف ممكنة لتحقيق السعادة، إلا أن قرار تحقيق السعادة يقع في نهاية المطاف في أيدي الأفراد والمجتمعات.

وزير الدولة للسعادة وجودة الحياة

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إقامة إطار مؤسسي يمكن عن طريقه تحقيق السعادة عن طريق الجهود المنظمة المبذولة من جانب الحكومة. ففي فبراير 2016، أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عن تعيين معالي الوزيرة عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للسعادة لتتولى مسؤولية مواءمة جميع الخطط والبرامج والسياسات الحكومية لتحقيق بيئة أسعد لمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي مارس 2016، قام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي، باستعراض وإقرار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية. وفي أكتوبر 2017، تمت إضافة "جودة الحياة" إلى الحقيبة الوزارية لمعالي عهود الرومي، ليتم تعديل الحقيبة الوزارية لاحقًا لتصبح "وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة".

البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية

يشكل البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية مظلة تنضوي تحتها السياسات والمبادرات التي جرى وضعها لتحقيق الهدف المتمثل في الوصول بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكون من بين أكثر الدول سعادة في العالم. إن المهمة الأسمى لهذا البرنامج هي جعل السعادة والإيجابية أسلوب حياة في المجتمع والهدف الأسمى للدور الذي تضطلع به الحكومة، ويحدد البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية السياسات والإستراتيجيات الرامية إلى تحسين البرامج والخدمات، كما يحدد مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد التقدم المحرز، ويسعى البرنامج إلى ترسيخ السعادة والإيجابية بين جميع أفراد مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل ذلك المواطنين والمقيمين المغتربين والسائحين والمسافرين العابرين وأصحاب الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة) والأطفال وغيرهم، ويعزز ويشجع البرنامج على اعتماد أجندة شاملة للسعادة في القطاعين الحكومي والخاص.

ويتضمن البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية ثلاث ركائز هي:

1. السعادة والرفاه في بيئة العمل
2. السعادة والإيجابية باعتبارهما أسلوب حياة
3. قياس السعادة والرفاه (وضع معايير ومؤشرات وأدوات لقياس مستويات السعادة والرفاه والإيجابية)

المبادرات التي أطلقت في إطار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية

أمثلة على المبادرات التي أطلقت في إطار ركيزة "السعادة والرفاه والإيجابية في بيئة العمل"

- تدريب رؤساء تنفيذيين للسعادة والإيجابية في القطاعين الحكومي والخاص
- تأسيس مجالس للسعادة والإيجابية في الجهات الاتحادية
- تخصيص أوقات لبرامج وأنشطة السعادة والإيجابية في الجهات الحكومية الاتحادية
- ابتكار معادلة لإسعاد المتعاملين تعمل على تحويل مراكز خدمة المتعاملين إلى مراكز سعادة المتعاملين. كما يتم تعيين موظفين مختصين لزيادة سعادة المتعاملين ويتم تدريبهم تدريبا خاصا
- تأسيس مجالس للسعادة والإيجابية في كل جهة حكومية اتحادية. وتضطلع هذه المجالس بمسؤولية مواءمة السياسات والخدمات وإطلاق المبادرات ومتابعتها

أمثلة على المبادرات التي أطلقت في إطار ركيزة "السعادة والإيجابية باعتبارهما أسلوب حياة"

- (#) مبادرة 100 يوم من الإيجابية: أطلقت في عام 2017 بمشاركة 116,000 طالب من طلاب المدارس في نشر السعادة والإيجابية ومعرفة عوامل تمكين السعادة والإيجابية
- (#) مليونية العطاء: وهي مبادرة حظيت باهتمام عالمي ترمي إلى تشجيع العطاء والأعمال الخيرية في المجتمع. كما عملت المبادرة على التوعية بأن العطاء والأعمال الخيرية لا تقتصر على التبرعات المالية فقط
- إشراك المتطوعين في "منصة أصدقاء السعادة" في إطار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية
- رحلة السعادة: وهي احتفال سنوي باليوم العالمي للسعادة. وتهدف رحلة السعادة إلى زيادة توعية المجتمع بالعلم الذي يقوم عليه الرفاه والسعادة والإيجابية من خلال ممارسات تجريبية متعددة الحواس. يغادر الحاضرون البرنامج بعد اكتسابهم رؤى متعمقة وممارسات لزيادة مستويات السعادة والرفاه في حياتهم اليومية
- إعلان عام 2018 تحت شعار "عام زايد". ستركز الأنشطة المنظمة خلال هذا العام على غرس قيم الوالد المؤسس حول العطاء

أمثلة على المبادرات التي أطلقت في إطار ركيزة "قياس السعادة والرفاه":

- تركيب قياس مؤشر السعادة في مركز خدمة المتعاملين الحكومية لقياس مستوى سعادة المتعاملين في حينه
- إطلاق دليل مواءمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع
- إطلاق المسح الوطني للسعادة والإيجابية الأول بوصفه تقييما أساسيا للسعادة والإيجابية في دولة الإمارات العربية المتحدة - بمشاركة أكثر من 16,000 شخص في المسح

دليل مواءمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع

تقدر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية تهيئة بيئة إيجابية لجميع موظفي الحكومة وغرس قيم السعادة والإيجابية في جميع الوزارات والجهات الحكومية، ووجوب ترسيخ التركيز على منظور السعادة ضمن السياسات والبرامج والخدمات وبيئة العمل في الجهات الحكومية وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحقيق سعادة المجتمع. الأمر الذي يفضي بدوره إلى تحسين مستوى خدمة المتعاملين وتعزيز الابتكار وتوفير فرص عمل أفضل، وكنتيجة لذلك تعزيز مستوى التنافسية والنهوض بالتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني.

وللمساعدة في ترسيخ هذا الهدف، أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة "دليل مواءمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع" الرامي إلى إضافة منظور السعادة إلى عملية صياغة السياسات من خلال إعداد وجهات نظر وأدوات سياسية قابلة للتطبيق عند صياغة مبادرات سياسية جديدة وإعادة النظر في المبادرات الحالية، كما يتضمن الدليل "أداة تقييم أثر السياسات على سعادة المجتمع" - وهي أداة فحص إلزامية لأي سياسة مقدمة إلى مجلس الوزراء - لضمان اعتماد السعادة بنظرة شمولية في عملية صياغة السياسات، كما تقيم الأداة الأثر المتوقع لأي سياسة قائمة على سعادة المجتمع استنادا إلى المحاور الستة للتقييم، وهي: الاقتصاد والصحة والتعليم والمجتمع والثقافة والخدمات الحكومية والحوكمة والبيئة والبنية التحتية.

الفصل الثاني
أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات: القصة حتى الآن

القصة وراء شعار أهداف التنمية المستدامة

ابتكرت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات شعارا مخصصا ليمثل النهج الذي اتخذته الدولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن الشعار المستوحى من ألوان أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يمثل كل لون فيه هدفا، ويقصد بمزج الألوان التعبير عن الطابع المركب وعدم القابلية للانقسام والطابع الشامل لأهداف التنمية المستدامة، كما يشير وجود خريطة دولة الإمارات في مركز حلقة الألوان إلى حقيقة أن التنمية المستدامة أسلوب حياة ذو أهمية كبيرة في الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شعار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يضع خريطة دولة الإمارات في المنتصف ويضفي أهمية على اللون الرسمي لهذا الهدف. يرد أدناه الرمز: المخصص للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو الشراكات العالمية.

01 | القضاء على الفقر

الجهة المنسقة:
وزارة تنمية المجتمع

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

نظام المساعدة الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب عليا من حيث المؤشرات العالمية التي ترصد وتقيم عدة مواضيع منها: التنمية البشرية، والتنافسية العالمية، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وثقة الشعب في الحكومة، والاستقرار المالي، والكفاءة الحكومية، وسهولة الحصول على العمالة الأجنبية الماهرة. كما تعكس المراتب العليا التي تحتلها دولة الإمارات مدى التقدم والنمو الاقتصادي المستدام والازدهار الذي حققته الدولة خلال العقود الأخيرة، وما يرافقه من ارتفاع في مستويات المعيشة، وعلاوة على ذلك، فقد اعتمدت دولة الإمارات عدداً من السياسات، وأعلنت عن العديد من المبادرات واسعة النطاق بهدف مواصلة مسار التنمية المستدامة.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة تنمية المجتمع

وعلى الصعيد الوطني، بادرت حكومة دولة الإمارات بالتصدي للأسباب الأساسية التي غالبا ما تفضي إلى الفقر، وذلك عبر تقديم برامج واسعة النطاق تعنى بالرفاه الاجتماعي. تقدم وزارة تنمية المجتمع والمنظمات الخيرية في دولة الإمارات مثل الهلال الأحمر الإماراتي مجموعة متنوعة من برامج المساعدات الاجتماعية لغير القادرين على توفير مستوى دخل كاف لأنفسهم ولأفراد عائلاتهم.

وتعد دولة الإمارات من إحدى الدول ذات الدخل المرتفع للفرد، كما أنها دولة تتمتع بالرفاه والازدهار وتعمل على ضمان عدم تحول الفقر على المستوى الوطني إلى إحدى القضايا الملحة على الحكومة. ومنذ إطلاقها إستراتيجية الحكومة الاتحادية الأولى في عام 2008،[1] اعتمدت دولة الإمارات نهجا شاملا يهدف إلى توفير الرفاه للمواطنين، مدعوما بسياسات رعاية اجتماعية متوازنة تقدم دعما موجها إلى من هم في حاجة إليه.

ونظرا لغياب الفقر في دولة الإمارات، فقد وضعت الحكومة عددا من السياسات والبرامج المخصصة لتوفير الرعاية للفئات الضعيفة، وتسترشد هذه السياسات في تقديم المساعدة الاجتماعية بالقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2001 للرعاية الاجتماعية الذي يحدد إحدى وعشرين فئة ضعيفة مستحقة من مواطني دولة الإمارات، والتي تشمل: المسنين، والأيتام، والأرامل، والعاطلين عن العمل، وأصحاب الهمم (ذوي الإعاقة / الاحتياجات الخاصة)، وأسر المسجونين، والمصابين بالعجز المرضي، وتتم مراجعة الفئات المستفيدة بشكل منتظم، كما يولي القانون اهتماما خاصا للمرأة.

وتقدم الحكومة بموجب نظام الرعاية الاجتماعية المساعدات المالية والعينية في حالات الكوارث الطبيعية والنكبات مثل الحرائق والفيضانات؛ حرصا على تخفيف العبء عن الأسر المتضررة.

أمثلة على الإعانات الاجتماعية الإضافية

■ **الإعفاء من تكلفة استهلاك الماء والكهرباء**

تستفيد الأسر التي يغطيها نظام الرعاية الاجتماعية من المساعدات والمزايا الخاصة التي تقدمها الحكومات المحلية والهيئات الحكومية والشركات الخاصة، والتي تتضمن: الإعفاء من تكلفة استهلاك الماء والكهرباء التي تقدمها الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، وشركات وهيئات الكهرباء والماء في إمارات أبوظبي ودبي والشارقة.

■ **المساعدات الإضافية المقدمة من الحكومات المحلية**

تقدم الحكومات المحلية المساعدات المالية الإضافية حسب وعند الحاجة، لكل حالة على حدة. وقد حددت بعض الإمارات الحد الأدنى للدخل الشهري لمواطنيها، لتقوم الحكومات المحلية بدفع الفارق بين الدخل الخاص والحد الأدنى المحدد. وفي حالات أخرى، تقدم الحكومات المحلية مساعدات مالية لدفع قيمة إيجار السكن للأفراد أو الأسر التي لا تمتلك سكنا خاصا، كما تدعم وسائل النقل العام. وتتضمن إعانات الأمن الاجتماعي المقدمة إلى فئة المسنين مخصصات مجانية من أسهم الشركات المساهمة حتى يتوفر لديهم مصدر دخل ثابت ودائم - حيث استفاد ما يقرب من 25% من المستفيدين من قانون الأمن الاجتماعي من هذا النظام.

وتوفر الحكومة للمستفيدين مزايا سكنية خاصة عن طريق برامج ومؤسسات مختلفة مثل: برنامج الشيخ زايد للإسكان، أو مؤسسة محمد بن راشد للإسكان، وبرامج الإسكان المحلية في جميع الإمارات، وذلك من خلال منح المستفيدين مسكنا أو قطعة أرض بهدف البناء، بالإضافة إلى منحة مالية وقرض ميسر لبناء مسكنهم الخاص.

■ **مؤسسات النفع العام والعمل التطوعي**

تعمل الحكومة على تحفيز ودعم مشاركة القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد بهدف المساهمة في تنمية المجتمع عن طريق دعم العمل التطوعي وتشجيع تأسيس جمعيات المجتمع المدني ومؤسسات النفع العام.

وقد ارتفع عدد هذه المؤسسات من 155 مؤسسة في عام 2004 إلى 175 بنهاية عام 2017. وتتألف هذه المؤسسات من هيئة الهلال الأحمر والمؤسسات المسجلة في الحكومات المحلية (مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، وهيئة آل مكتوم الخيرية وغيرها من المؤسسات). وتؤدي هذه المؤسسات والهيئات دورا تنمويا واسعا بالإضافة إلى مشاركتها الفعالة في مجال الرعاية الاجتماعية والإنسانية عن طريق تقديم المساعدات المالية والعينية إلى الأسر، وتمتد أنشطة هذه المؤسسات الإنسانية إلى خارج دولة الإمارات.

وحرصا على دعم وضع العمل التطوعي، تم إصدار قانون لتنظيم العمل التطوعي يهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي للعمل التطوعي بوصفه عملا إنسانيا.

وأخيرا، ترى الحكومة أن دور الأسر القوية جوهري في بناء مجتمع مستقر ومتلاحم، كما توفر الحكومة مساعدات على هيئة منح لدعم تكاليف الزواج وتكوين الأسرة ورعاية الطفولة المبكرة والتعليم.

1 استراتيجية دولة الإمارات https://uaecabinet.ae/en/uae-strategy-2008-2010

جهود دولة الإمارات العالمية

على الرغم من الانخفاض الملحوظ في عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أن ما يقارب من مليار شخص حول العالم ما زالوا يعانون من الفقر المدقع.

وتعد دولة الإمارات مساهما فعالا في العديد من المبادرات الإنسانية العالمية التي تستهدف البلدان الفقيرة والنامية، وبصفة خاصة تقديم الإغاثة إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات. وفقا للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فقد صنفت دولة الإمارات من بين أكثر عشر دول مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2015.[2] وذلك بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي قدمتها عدد من المنظمات الخيرية الممولة حكوميا إلى جميع أنحاء العالم. وقد تأسس صندوق أبوظبي للتنمية في عام 1971 بهدف مساعدة البلدان النامية على تحقيق نمو اقتصادي مستدام والحد من الفقر عبر توفير موارد مالية، وتشكيل شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، واعتماد أفضل الممارسات الدولية لضمان فعالية المعونات. كما أنشئت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في عام 2007، وتتركز خدماتها في مجالي الصحة والتعليم على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وتتضمن الإستراتيجية التعليمية للمؤسسة دعم مشروعات التعليم المهني في دول المنطقة، والاحتياجات الصحية المتصلة بسوء التغذية، وحماية الطفل ورعايته، وتوفير المياه الآمنة للشرب على مستوى العالم، كما تدعم المؤسسة المجتمعات الفقيرة والمحتاجة بتوفير البنية التحتية مثل المدارس ومراكز الرعاية الصحية وأشكال أخرى من البنية التحتية الاجتماعية. وسعيا نحو تنفيذ هذه الإستراتيجيات، أبرمت المؤسسة شراكات مع المنظمات العالمية المنتسبة إلى الأمم المتحدة ومؤسسات النفع العام، وقد شملت المساعدات المتعددة التي منحتها المؤسسة منذ إنشائها أكثر من 87 دولة حول العالم.

وقد أنشئت مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية في 2015.[3] وتهدف المؤسسة إلى تطوير المجتمع العالمي عن طريق العمل الإنساني والإنمائي والمجتمعي. وفي مجال مكافحة الفقر، منحت مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية والهيئات التابعة لها الدعم المالي والعملي لأكثر من 1.5 مليون من الأسر المحرومة في 40 دولة، كما تؤدي مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية دورا نشطا في مساعدة الفقراء والمرضى والأرامل والأيتام والمحتاجين والمنكوبين في دولة الإمارات وفي أي مكان في العالم.

2 المساعدات الخادجية لدولة الإمارات https://government.ae/en/information-and-services/charity-and-humanitarian-work/the-uae-aid-to-foreign-countries
3 مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية http://www.almaktouminitiatives.org/en/about

الجهة المسؤولة:
وزارة التغير المناخي والبيئة

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تسعى الأمم المتحدة بحلول عام 2030 إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، ولا سيما بين الفقراء والفئات الضعيفة، ويعد افتتاح "بنك الإمارات للطعام" أحد الأمثلة البارزة حديثا ضمن المشروعات المتعددة التي تهدف لمعالجة تحدي قلة توافر الطعام نظرا لأسباب مختلفة.

وقد أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، في يوم الاحتفال بتوليه مقاليد الحكم في إمارة دبي في 4 يناير 2017 بنك الإمارات للطعام، وهو مؤسسة خيرية غير ربحية تعنى بتوزيع الطعام على المحتاجين والحد من إهدار الطعام، ويتعاون بنك الإمارات للطعام مع السلطات المحلية بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية المحلية والدولية في استحداث نظام بيئي شامل لتحسين كفاءة حفظ الطعام وتغليفه وتوزيعه، كما سيدخل البنك في شراكات مع منتجي ومزودي الطعام مثل الفنادق والمطاعم والمتاجر الكبرى والمزارع

02 | القضاء التام على الجوع

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

بهدف تخزين وجمع الطعام الزائد والطازج بشكل فعال، وسيعمل البنك مع متطوعين ومشاركين لتوزيع الطعام المغلف جيدا داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، وبالإضافة إلى الرؤية الخيرية التي تحملها المبادرة، تهدف المبادرة أيضا إلى جعل إمارة دبي المدينة الأولى في المنطقة في القضاء على الجوع.

وقد نظمت وزارة التغير المناخي والبيئة الجزء الافتتاحي في القمة العالمية للحكومات المعنون بـ "العمل من أجل المناخ" في فبراير 2017، والذي ركز على التصدي لقضية مستقبل الغذاء في ضوء الآثار المتوقعة للتغير المناخي على الإنتاج العالمي من الأغذية، حيث ناقش قادة العالم خلال الفعالية الحلول السياسية والتكنولوجية التي من شأنها المساعدة على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء بالتوافق مع الأهداف البيئية.

الزراعة المستدامة

تواجه الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة تحديا متمثلا في محدودية الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى درجات الحرارة العالية والرطوبة في شهور الصيف، وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة مع السلطات المحلية والمزارعين على زيادة الإنتاجية مع أخذ الاستدامة بعين الاعتبار، والأهم من ذلك حماية مصادر المياه الجوفية المحدودة التي يتم استنزافها بشكل سريع في أغراض الزراعة، ويشمل ذلك اعتماد منهج الزراعة الذكية مناخيا بهدف تكييف النظم الزراعية وتخفيف الانبعاثات وضمان الأمن الغذائي حال تغير المناخ لتشجيع الزراعة العضوية والزراعة المائية، كما تم تشجيع اعتماد منهج الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات بهدف مكافحة آفات أشجار النخيل عبر مبادرة "نخيلنا" لضمان زراعة مستدامة للنخيل والتي تعد ذات قيمة اقتصادية مهمة في قطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى المستوى التنظيمي، أجرت وزارة التغير المناخي والبيئة عملية استغرقت عاما وذلك بالتعاون مع خبراء من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والشركاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف وضع سياسة وإستراتيجية تنويع الغذاء في عام 2017، التي تهدف إلى تنويع وتحسين إنتاج الغذاء المحلي والصادرات الغذائية لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، كما استحدثت خمس لوائح في عام 2017 بهدف ضمان الاستدامة وسلامة أداء أسواق السلع الغذائية الأساسية من الأسمدة والبذور، وقوائم الآفات الخاضعة للحجر الصحي، وحماية الأصناف النباتية الجديدة، ومبيدات الآفات.

ويشكل البحث والتطوير عاملين أساسيين في التنمية المستدامة في قطاع الزراعة، ويشمل ذلك أنواع المحاصيل القادرة على التكيف في البيئة المحلية (على سبيل المثال السلالات المقاومة للملوحة والجفاف مثل الكينوا)، والاستفادة من فطريات ميكوريزا الجذرية (نوع مفيد من الفطريات ينمو في جذور النباتات ويستخدم في تحسين المحاصيل البستانية والزراعية) تقنيات حماية الزراعة التي تتسم بالكفاءة (على سبيل المثال الصوبات الزراعية الفعالة التي تعمل بأنظمة تبريد مياه معاد تدويرها).

ويشكل الأمن الغذائي أولوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بالنظر إلى الكميات الضخمة المستوردة من الأغذية والثروة الحيوانية، كما أحرز تقدم في عام 2017 بشأن تحسين إجراءات الأمن البيولوجي، وهو الأمر الذي أدى إلى تبسيط وخصخصة إجراءات التفتيش على الحدود والحجر الصحي مع تعزيز القدرات الفنية بهدف حماية سلامة سكان دولة الإمارات العربية المتحدة.

صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة في المرتبة 33 عالميا

من بين 133 دولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي - جريدة الإيكونوميست[1]

المساحة الإجمالية بالهكتار للمزارع العضوية في دولة الإمارات العربية المتحدة[2]

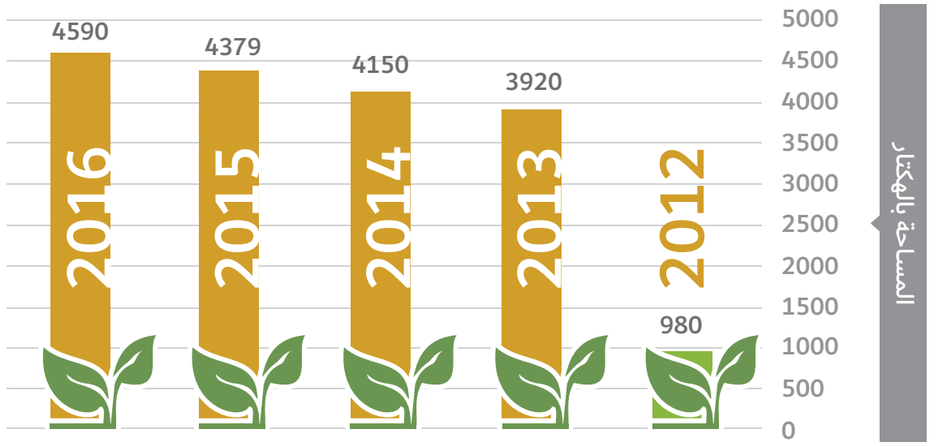

1 المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي - جريدة الإيكونوميست
2 المصدر: وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات

الجهة المسؤولة:
وزارة الصحة ووقاية المجتمع

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تقود وزارة الصحة ووقاية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة عملية تنفيذ الأهداف المتعلقة بالصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

حيث ينصب التركيز الرئيسي لوزارة الصحة ووقاية المجتمع على الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها تؤدي دور الجهة الداعمة في تنفيذ الأهداف والغايات من أهداف التنمية المستدامة أرقام (1 و2 و5 و6 و7 و11 و13 و16).[1]

1 تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2017 هو المصدر لجميع الأرقام الواردة في هذا الفصل http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/255336/1/9789241565486-eng.pdf?ua=1

03 الصحة الجيدة والرفاه

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصحة
ووقاية المجتمع

مواءمة المؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة مع الأجندة الوطنية 2021

تتسق عملية تنفيذ جهود الأهداف المتعلقة بالصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة مع العمل المتواصل نحو ركيزة "الرعاية الصحية عالية المستوى" وفق رؤية الإمارات 2021 التي تشدد على أهمية الوقاية من الأمراض ووجود نظام رعاية صحية جيدة وقادرة على الاستجابة بكفاءة إزاء الأوبئة أو المخاطر الصحية.

وتطمح دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إنشاء أحد أفضل الأنظمة الصحية على مستوى العالم، حيث تحدد الأجندة الوطنية مجموعة من الأهداف الطموحة والمؤشرات (المؤشرات الرئيسية للأداء) لتحقيق هذه الغايات. وترتبط الكثير من هذه الأهداف ارتباطا وثيقا بالغايات المتعلقة بالصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

فقد أدرجت أهداف التنمية المستدامة في الخطط متعددة القطاعات كما يلي: الخطة الوطنية المتعلقة بالأمراض غير المعدية، والخطة الوطنية المتعلقة بالتغذية، والخطة الوطنية لرعاية صحة الأم والطفل، وإطار مكافحة السمنة عند الأطفال. وفي عام 2018، سيتم تحقيق المزيد من التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية المحلية المعنية بالإمارات السبع.

الآلية المؤسسية

أنشأت وزارة الصحة ووقاية المجتمع في عام 2017 فريق عمل معني بالأهداف المتعلقة بالصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة، والذي يصدر التقارير لرفعها إلى اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. ويضطلع فريق العمل بمسؤولية وضع إطار العمل وآلية الحوكمة لإدماج المقاصد المتعلقة بالصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات في الخطط الإستراتيجية للوكالات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي، كما يقدم فريق العمل مبادئ توجيهية بشأن السياسات وتقديم الخدمات، والمشاركة في نظام الإحصاءات الوطنية لوضع وتعزيز أنظمة جمع البيانات ورصدها والإبلاغ عنها.

تحديثات بشأن المؤشرات المتعلقة بالصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة

المقصد (3.1) والمقصد (3.2)

تبلغ النسبة الحالية للوفيات في دولة الإمارات العربية المتحدة (6 حالات وفاة لكل 100,000 مولود حي)، والهدف خفض النسبة إلى (3 حالات وفاة لكل 100,000 مولود حي) بحلول عام 2030.

وتبلغ النسبة الحالية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة (6.8 حالات وفاة لكل 1,000 مولود حي)، والهدف خفض النسبة إلى (4 حالات وفاة لكل 1,000 مولود حي) بحلول عام 2030. كما بلغت نسبة الولادات الصحية على أيدي عاملون متمرسون 100% في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فقد وضعت وزارة الصحة ووقاية المجتمع خطة وطنية لصحة الأم والطفل (2017 - 2021) من شأنها تعزيز صحة الأم والطفل، بالشراكة مع الجهات المعنية ومنظمة الصحة العالمية. وبهدف تشجيع الرضاعة الطبيعية، اعتمدت وزارة الصحة ووقاية المجتمع مفهوما صديقا للرضع في كل من المستشفيات الحكومية والخاصة، وعملت على زيادة عدد المستشارين المختصين بالرضاعة الطبيعية. وفي هذا الصدد، بذلت الوزارة جهودا لتوسيع نطاق الفحص للحالات المحتمل إصابتها بأمراض القلب الخلقية والإعاقات السمعية.

المؤشر (3.3): وضع نهاية لأوبئة نقص المناعة البشري "الإيدز" والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى.

يعد معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري "الإيدز" في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المعدل الأقل عالميا (أقل من 0.2%)، وكذلك أقل معدل لمرض السل (1.8 لكل 100,000 شخص)، طبقا لما ورد في المنتدى الاقتصادي العالمي. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة خالية تماما من الملاريا.

يستخدم مؤشر "الرضع الذين يتلقون ثلاث جرعات من لقاح التهاب الكبد الوبائي" كمؤشر بديل على تتبع انتشار عدوى فيروس الالتهاب الكبدي الوبائي، وتصل نسبة تغطية التطعيمات ضد الالتهاب الكبدي الوبائي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 94%، وتهدف الوزارة إلى الوصول إلى نسبة 100% بحلول عام 2030.

المؤشر (3.4): تخفيض معدل الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العقلية والسلامة والرفاهية.

تمثل الأمراض غير المعدية عبئا صحيا كبيرا على عاتق دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد بلغت نسبة الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية (الأمراض الرئيسية الأربعة: الأمراض القلبية الوعائية، والسرطان، وداء السكري، والأمراض التنفسية المزمنة) 56% من إجمالي حالات الوفاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكذلك بلغت نسبة الوفاة في سن مبكرة ما بين (30-70) سنة والناجمة عن الأمراض الرئيسية الأربعة 17.4% في دولة الإمارات العربية المتحدة. ثمة التزام سياسي قوي للتصدي للأمراض غير المعدية كجزء من نهج متكامل متعدد القطاعات. وتتضمن الأجندة الوطنية للإمارات العربية المتحدة، مجموعة من الأهداف والغايات الوطنية التي من شأنها خفض معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية وتحمل أعبائها. وتتسق هذه الطموحات الوطنية مع أهداف منظمة الصحة العالمية لعام 2025 وأهداف التنمية المستدامة. فقد وضعت وزارة الصحة ووقاية المجتمع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (2017-2021) وذلك لتحقيق الأهداف الوطنية ومواءمتها مع الالتزامات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت لجنة وطنية متعددة القطاعات عالية المستوى معنية بالأمراض غير المعدية في عام 2016، وبعضوية جميع القطاعات ذات الصلة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المعنية بالأمراض غير المعدية ومؤشرات أدائها الرئيسية. وتعزز الرسوم الضريبية المفروضة مؤخرا على التبغ بنسبة (100%) والمشروبات السكرية بنسبة (50%) من التزامات الحكومة بالوقاية من الأمراض غير المعدية والحد من السمنة.

كما وضعت وزارة الصحة ووقاية المجتمع إطار العمل الوطني لمكافحة أمراض الطفولة كالسمنة (من سن 5-17 سنة)، وأطلقت حملات في وسائل الإعلام مستهدفة السمنة بين البالغين (من سن 18 فأكبر)، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية من الحكومات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص.

فحص وإدارة الأمراض غير المعدية: تشكل الأجندة الوطنية نقطة تحول لتوسيع نطاق برامج الفحص في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

فقد أطلقت وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية مبادرة لدمج برامج عملية فحص الأمراض القلبية والوعائية وداء السكري في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

ويركز "البرنامج المتكامل لمكافحة الأمراض غير المعدية" على احتساب مجموع المخاطر القلبية الوعائية بين السكان الذين تبلغ أعمارهم الأربعين فما فوق، وزيادة الكشف المبكر عن الأمراض غير المعدية، وتوعية مقدمي الرعاية الصحية في هذه المواقع بأهمية تعزيز الفحص الصحي.

حيث أظهر تقييم أولي لهذه المبادرة تحسنا في إمكانية الحصول على فحص الأمراض غير المعدية، كما لوحظ ارتفاع في معدل رضا المرضى وثقتهم في الرعاية الصحية الأولية. وتواصل وزارة الصحة ووقاية المجتمع توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتشجيع المرضى على الاعتماد على الذات بشأن الأمراض غير المعدية، وكذلك تسعى الوزارة لبناء قدرات العاملين في الرعاية الصحية الأولية للقيام بأنشطة الإرشاد.

ولتعزيز خدمات الصحة العقلية، وضعت "السياسة الوطنية لتعزيز الصحة العقلية في دولة الإمارات العربية المتحدة" لعام 2017.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة سجلا وطنيا لمرض السرطان لرصد البرامج المعنية بمرض السرطان، وتعزيز الإستراتيجيات المتعلقة بخفض معدلات الوفاة الناجمة عن الإصابة بالسرطان.

المؤشر (3.أ): تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.

تصل نسبة انتشار تعاطي التبغ حاليا إلى (21.6%) بين الذكور البالغين (من سن 18 سنة فأكبر)، والهدف خفض النسبة إلى (15.7%) بحلول عام 2021. (انظر الرسمين البيانيين رقم 2 و3).

لقد أيدت دولة الإمارات العربية المتحدة "برنامج MPOWER بشأن السياسات الست الفعالة" لتدابير مكافحة التبغ، بالمشاركة في الدراسة الاستقصائية العالمية عن التبغ والشباب خلال السنوات 2002 و2006 و2013، بهدف حماية السكان من التعرض لدخان التبغ.

واستهلت وزارة الصحة ووقاية المجتمع انطلاق الحملات السنوية بشأن التوعية بالتبغ بوضع التحذيرات المصورة على جميع منتجات التبغ، حيث يحظر الإعلان المباشر عن التبغ في الدولة. وقد فرضت الوزارة في أكتوبر 2017 ضريبة بنسبة 100% على جميع منتجات التبغ.

أهداف الأجندة الوطنية 2021 ذات الصلة باستهلاك التبغ بالنسبة الحالية%[2]

المؤشر (3.6): خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق على الصعيد العالمي إلى النصف.

تعد وزارة الداخلية هي الجهة الرائدة المسؤولة عن الأهداف المتعلقة بحركة المرور على الطرق. انظر الفصل المعنون "الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة" للمزيد من التفاصيل.

المؤشر (3.7): ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.

بلغت نسبة الرضا عن خدمات تنظيم الأسرة نحو 70%، والهدف زيادة النسبة إلى 75%.

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن معدل الولادات لدى المراهقات في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ 34.2 (من سن 15 إلى 19 سنة) لكل 1000 امرأة.

2 المصدر: وزارة الصحة ووقاية المجتمع

ولقد أنشئ نظام رصد صحة المرأة وحالات الولادة لتحسين خدمات الصحة الإنجابية. ويتابع النظام جميع خطوات المرأة الحامل، كما يجمع المعلومات الأساسية مثل: (نمو الجنين، وصحة الأم، وتطور الحمل، وما إلى ذلك) في سجلات طبية إلكترونية، ويتم تحديث هذه السجلات بشكل آني وفي كل لحظة لرصد تقدم ومتابعة إلى القائمين على خدمات الرعاية لزيادة الكفاءة. ويوفر هذا النظام العديد من المنافع، من أهمها: تحسين رعاية المرضى عبر استحداث بوابة واحدة لجميع البيانات الطبية، وزيادة كفاءة مقدم الرعاية الصحية، وذلك من خلال إتاحة الاطلاع الفوري على المعلومات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرار.

المؤشر (3.8): تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.

أطلقت وزارة الصحة ووقاية المجتمع عددا من المبادرات لتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وتوسيع مرافق الرعاية الصحية، ودمج كل نظم المعلومات الصحية ضمن مستويات الرعاية كافة.

وبهدف تحسين جودة الرعاية الصحية، تم تطبيق المرجع الرئيسي الطبي/ البرنامج الرئيسي العلاجي، حيث يوفر هذا البرنامج الدعم للأطباء والممرضين عند اتخاذ القرار فيما يتعلق بحالة المريض وعلاجه وإيصال المعلومات الطبية والجراحية ذات الصلة استنادا إلى أحدث المعلومات الصحية والأبحاث العلاجية.

ولضمان الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتغطية الصحية الشاملة، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على توسيع نظم التأمين بهدف توفير التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين الإماراتيين والمقيمين.

ولخدمات التطعيم أهمية محورية في الأجندة الوطنية؛ ففي الوقت الحالي تبلغ نسبة تغطية خدمات التطعيم 94%، ونهدف إلى الوصول إلى نسبة تغطية 100% بحلول عام 2030.

المؤشر (3.9): الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة.

تشغل وزارة التغير المناخي والبيئة عضوية اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالأمراض غير المعدية، كما تنسق وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع حملات تنظيف المياه، وتنظيم حملات لتوعية وتثقيف السكان بصورة أشمل. وقد أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة مجتمعات سكنية ومناطق تجارية تستهلك الطاقة بصورة فعالة، حيث بدأت المبادرة الخضراء بهدف امتلاك أكبر عدد ممكن من "المباني ذات استهلاك الطاقة القريب من الصفر".

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يقدر معدل الوفيات الحالية التي تعزى إلى تلوث الهواء في المنازل وتلوث الهواء المحيط بمعدل 7.5 لكل 100,000 من السكان.

المؤشر (3.س): زيادة التمويل في قطاع الصحة، وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع، وتطويرها وتدريبها واستبقاؤها.

يتسق هذا المؤشر مع مؤشرات الأداء الرئيسية للأجندة الوطنية، التي تهدف إلى زيادة عدد الأطباء والممرضين لكل 1,000 من السكان بحلول عام 2021. ويبلغ معدل كثافة العاملين في قطاع الصحة حاليا نحو 46,2 لكل 10,000 من السكان. وتهدف الأجندة الوطنية أيضا إلى ضمان وجود عدد كاف من مقدمي الرعاية الصحية لسلامة ورفاهية المرضى.

ولقد تم إطلاق عدد من المبادرات دعما لهذا الهدف، غير أنه، وفي الآونة الأخيرة، تم تدشين برنامج تدريبي شامل للممرضين وبما يتلائم مع السياق الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، لضمان تدريبهم طبقا لأعلى معايير الرعاية الصحية.

المؤشر (3.د): تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على 91 درجة في تقييم اللوائح الصحية الدولية والتأهب للطوارئ من أصل 100 درجة كحد أقصى، والهدف الوصول إلى 95 درجة بحلول عام 2030.

التدخلات الرئيسية الأخرى لتنفيذ الأهداف المتعلقة بالصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة

بالإضافة إلى المبادرات المشار إليها أعلاه، هنالك العديد من البرامج الشاملة والمطورة لدعم عملية تنفيذ الأهداف المتعلقة بالصحة ورصدها والإبلاغ عنها، وذلك في إطار أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها.

1. البيانات المفتوحة

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة منصة وطنية للبيانات المفتوحة لمساعدة صناع القرار والباحثين واختصاصيي الإحصاء الحيوي وغيرهم من المستخدمين للاستفادة من المعلومات والإحصاءات.

2. المسح الصحي الوطني

طورت منظمة الصحة العالمية المسح الصحي العالمي كأداة لجمع المعلومات الأساسية والشاملة عن صحة السكان.

وتجري دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا مسحا صحيا وطنيا لجمع بيانات مؤشرات الصحة. حيث يجرى المسح تحت إشراف وإدارة وزارة الصحة ووقاية المجتمع وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء الإستراتيجيين. وقد بدأ المسح الحالي في عام 2017 وسينتهي في عام 2018.

3. البرنامج الوطني للسجل الطبي الموحد

اعتمد مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع السجل الوطني الطبي الموحد، ويهدف المشروع إلى بناء منصة متكاملة على الصعيد الوطني لمشاركة البيانات وضمان تطوير الرعاية من خلال إمكانية العمل المشترك بين جميع هيئات الرعاية الصحية والأطباء الممارسين، حيث سيمتلك كل مريض في دولة الإمارات العربية المتحدة سجلا صحيا إلكترونيا يتيح إمكانية الوصول إلى كل من هيئات الرعاية الصحية الحكومية والخاصة. كما تهدف المبادرة إلى تسهيل عملية مشاركة معلومات المريض المهمة لضمان اتخاذ القرارات على نحو أفضل وفي الوقت المناسب.

وبناء عليه، يتم تحسين الجودة والرعاية، وضمان السلامة، وزيادة الكفاءة، والحد من الفوارق الصحية، ومن المتوقع الانتهاء من السجل الوطني الطبي الموحد على مدار السنوات الخمس المقبلة.

4. تنفيذ التكنولوجيا المتقدمة

يتم نشر التكنولوجيات المتقدمة بهدف المساعدة في النهوض بمهنة الطب، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وخفض عبء العمل الملقى على عاتق العاملين في المجال الصحي، والحد من الأخطاء البشرية.

فعلى سبيل المثال، تستفيد الصيدليات في بعض المستشفيات من استخدام تكنولوجيا الروبوت الآلي لصرف الأدوية الموصوفة بضغطة زر من خلال رمز شريطي "باركود". مما يحد من الأخطاء البشرية ويحسن دقة جمع البيانات بشأن صرف الأدوية الموصوفة طبيا واستخدامها، إضافة إلى ميزة أخرى وهي أن عملية صرف الأدوية في هذه الحالة غير ورقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تضم دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا أحدث تقنية جراحية يطلق عليها "دافنشي"، حيث تستخدم تلك التقنية في إجراء العمليات الجراحية القلبية مع تدخل جراحي محدود، ولضمان فترات نقاهة قصيرة المدى للمرضى.

5. بوابة المريض الذكية

توفر بوابة المريض الذكية للمواطنين والمقيمين سهولة الحصول على سجلاتهم الصحية التي تحتوي على تفاصيل مثل: سجلات المواعيد الصحية، وتقارير التحاليل المخبرية، والأدوية الطبية، وتاريخ المشاكل الصحية، وأمراض الحساسية والعلاجات، ويتضمن ذلك إجراءات التشخيص (مثل الأشعة) وتواريخ العمليات الجراحية.

كما يهدف مشروع الغرفة الذكية بالمستشفيات إلى توصيل الأجهزة الطبية في غرفة المرضى بملفاتهم الإلكترونية لتحسين الوقت الفعلي للعلاج والرعاية الصحية، وزيادة كفاءة سير العمل بين الطاقم الطبي.

6. السياسات والقوانين واللوائح الداعمة

يوجد العديد من السياسات والقوانين واللوائح المعمول بها لتنظيم تقديم خدمات الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد عرضت جميعها في الجدول رقم (1) الوراد أدناه فيما يخص أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالميا

مؤشر قلة معدل عدد حالات الإصابة بالسل الرئوي لكل 100,000 من السكان - تقرير التنافسية العالمية 2017 - 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

مؤشر غياب انتشار فيروس نقص المناعة (الإيدز) المكتسبة في البالغين من إجمالي عدد السكان - تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

مؤشر غياب الإصابة بالملاريا لكل 100,000 من السكان - تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الجهة المسؤولة:
وزارة التربية والتعليم

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

صممت كل من الأجندة الوطنية للتعليم والخطة الإستراتيجية المعدة حديثا لوزارة التربية والتعليم من أجل تحقيق أهداف التعليم وفق رؤية الإمارات 2021، حيث تطبق عمليتا الإدارة وإعداد التقارير لضمان وضع المبادرات والسياسات وتنفيذها، وكذلك رصد تأثيرها وإعداد التقارير عنها لرفعها لصناع القرار بصورة منتظمة.

تحدد الخطة الإستراتيجية توجهات عملية لتحسين التعليم على مدار السنوات الأربع المقبلة، ويستند تصميمها إلى الإقرار بالأهمية الجوهرية لوجود نظام تعليمي ملائم وقادر على الاستجابة للاحتياجات اللازمة بهدف تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على أهميته أيضا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وأمن المجتمع الإماراتي واستقراره.

04 التعليم الجيد

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم

ولضمان الموائمة والاستجابة والتنسيق، وسعت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرا اختصاصات وزارة التربية والتعليم لتشمل التعليم العالي. وقد امتدت تلك الاختصاصات أيضا لتشمل التعليم في دور الحضانة وجميع أشكال رعاية الطفولة المبكرة. وتعمل الهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية المسؤولة عن التعليم في إطار الشراكة لتحقيق الاستفادة للجميع وتحقيق نتائج عالية الجودة.

يشكل إطار الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة أجندة التعليم الوطنية للإمارات العربية المتحدة بالتشديد على ضرورة تكافؤ فرص الاستفادة وتحقيق النتائج عبر ترسيخ منظور التعليم المستمر مدى الحياة والقائم على نهج ذي بعد إنساني، والإقرار بموجب ذلك بأن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ويحقق منفعة عامة.

ولموائمة الإستراتيجية الوطنية للتعليم مع إطار الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة إجراءات ملموسة نحو إرساء التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار السياسة الوطنية للتعليم. تشمل الخطوات الهادفة لتحقيق ذلك:

- بناء فهم مشترك والتزام سياسي رفيع المستوى لتعزيز دمج الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة - التعليم 2030 ضمن الخطة والسياسة الوطنية للتعليم
- تحديد السياسات الوطنية القائمة إزاء الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة للوقوف على الثغرات، إن وجدت. وبناء على ذلك، فقد انعكس الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة على أهداف وغايات الأجندة الوطنية (انظر الشكل التوضيحي أدناه)
- الوقوف على ثغرات البيانات لضمان مراجعة وطنية منتظمة ومستمرة لهذه البيانات
- ضمان وجود آليات تنسيق مناسبة بين جميع الجهات المعنية بالتعليم على الصعيد الوطني من خلال فريق العمل الوطني من أجل تنفيذ أهداف التعليم 2030
- تستند الإستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة وشركائها، لرصد الهدف رقم 4 من حيث وتيرة التنفيذ والنتائج، إلى هياكل الرصد القائمة لإستراتيجية التعليم. وقد أعد فريق العمل الوطني من أجل تنفيذ أهداف التعليم 2030 خطة عمل لضمان توافر المعلومات اللازمة من أجل الرصد الفعال
- تأسيس أحدث مركز بيانات لإتاحة البيانات والتحليلات بسهولة لدعم اتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة. ولبناء الوعي وزيادة القدرات بين الجهات المعنية، حيث يتم تنظيم ورشات عمل على نحو منتظم بناء على البيانات المطلوبة في مؤشرات الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة

الإستراتيجية الوطنية للتعليم
ضمان التعليم ذو الجودة والشامل بما في ذلك التعليم قبل المدرسة (رياض الأطفال)
ضمان كفاءة وفعالية مديري المدارس والمعلمين بصورة عالية
ضمان الجودة والجدارة وحسن الإدارة إزاء الأداء التعليمي والمؤسسي
ضمان بيئات تعلم آمنة ومساعدة وباعثة على التحدي
جذب وإعداد التلاميذ للالتحاق بالتعليم داخليا وخارجيا، في ضوء سوق العمل
تحسين قدرات البحث والابتكار للوفاء بمستويات القدرة التنافسية العالمية
تقديم خدمات إدارية عالية الجودة وتتسم بالكفاءة والشفافية
تعميق ثقافة الابتكار داخل كافة مستويات التعليم

أهداف الأجندة الوطنية لدولة لإمارات العربية المتحدة 2021
متوسط درجات الدراسة الدولية لتوجهات مستويات الأداء في الرياضيات والعلوم (من بين 15 دولة)
معدل التخرج في الصفوف الثانوية العليا (98%)
معدل الالتحاق بالتعليم قبل المدرسة (95%)
متوسط درجات برنامج التقييم الدولي للطلبة (من بين 20 دولة)
نسبة الطلبة ذوي المهارات العالية في التقييم الوطني للغة العربية (90%)
نسبة المدارس التي فيها معلمون من ذوي الكفاءة العالية (100%)
نسبة المدارس التي تتوفر فيها درجة عالية من الكفاءة المتعلقة بالإدارة المدرسية (100%)
معدل الالتحاق بالسنة الأولى التأسيسية (0%)
الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير كنسبة مئوية % من إجمالي الناتج المحلي (1.5% من إجمالي الناتج المحلي)

التعليم قبل المدرسة

تكمن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في صميم أولويات سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة. وإقرارا منها بتأثير هذه المرحلة في عملية التعلم اللاحقة للفرد وأثرها الإيجابي على المجتمع، فقد أوكلت التحسينات المؤسسية التي أجريت مؤخرا إدارة دور الحضانة إلى وزارة التربية والتعليم، حيث تتواءم مبادرات وزارة التربية والتعليم مع مؤشرات الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالطفولة المبكرة مع التشديد على توسيع نطاق فرص الالتحاق المتاحة وتحسين جودة التعليم والرعاية.

ويشكل معدل الالتحاق برياض الأطفال هدفا ضمن أهداف الأجندة الوطنية للإمارات العربية المتحدة (نسبة 95% بحلول عام 2021). وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات مهمة نحو تحقيق هذا الهدف، وتتمثل إستراتيجيتها لتطوير قطاع الطفولة المبكرة على النحو التالي:

1. وضع إطار تشريعي يشمل الإدارة بصورة واضحة ويشرح أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية.
2. إعداد إطار عمل وطني لرصد وتقييم الجودة.
3. إطلاق برامج تستهدف الأسر من أجل التوعية بأهمية التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ووضع مبادئ توجيهية نحو رعاية عائلية أفضل، وتطوير المواد والأدوات التعليمية لتمكين الوالدين.
4. تحديد إطار عمل للنتائج الإنمائية الوطنية ووضع منهج متكامل موجه إلى رياض الأطفال متصل بالصف الأول ويتفق مع متطلباته.
5. إصدار "إطار معايير الجودة" لاستخدامه في تنظيم مراكز التعليم ورعاية الطفولة المبكرة.

التعليم المدرسي (التعليم الابتدائي والثانوي)

نتيجة للسياسات المعتمدة بشأن توفير التعليم المجاني والإلزامي على مدى أربعين عاما، تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تعميم التعليم الابتدائي والثانوي، وذلك قياسا بمعدلات الالتحاق.

ورغم تحقيق التعليم الشامل، فإن التحدي يكمن في جودة التعليم كما هو مبين في رؤية 2021: إنشاء "نظام تعليمي من الطراز الأول"، وذلك لضمان اكتساب الطلبة المهارات المعرفية والكفاءات اللازمة للمشاركة في اقتصاد قائم على المعرفة. ولقد طورت وزارة التربية والتعليم إطار سياسات جديدا ومتسقا مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لتحسين النظام التعليمي إلى نظام يكفل جودة التعليم على نحو شامل وعادل.

دوافع وسمات النظام التعليمي الجديد هي:

1. تعليم الطلبة أولا.
2. التعاون المنظم: التنظيم والتوجه والمواءمة والترابط والتنسيق.
3. تعزيز جودة مهنة التدريس.
4. المرونة والاختيار: تحسين المناهج بالتركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين (مناهج قائمة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)، وذلك بتقديم مسارات متنوعة للطلاب تتناسب مع قدراتهم واهتماماتهم الشخصية.
5. التركيز على النتائج: وذلك من خلال المعايير العالية والمساءلة إلى جانب الدعم المؤسسي.
6. استخدام التكنولوجيا لتمكين الطلبة وتسهيل عملية التعلم.
7. إن نموذج "المدرسة الإماراتية" الجديد هو وجه التطوير المدرسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يلخص إجراءات الإصلاح التي اعتمدتها استراتيجية الوزارة. وهذا النموذج هو منهج شامل لتحسين الجودة من خلال ضمان الروابط ومواءمة مكونات التطوير في المناهج الجديدة، ونظم التقييم، والتطوير المهني للمعلمين، وموارد التعلم، والهدف النهائي للتحسين هو توفير التعليم الجيد للجميع لتمكين الطلاب ذوي المهارات المتقدمة.
8. وقد تم اعتماد نظام موحد لضمان الجودة تحت اسم "الإطار الوطني لمعايير الرقابة والتقييم"؛ وذلك لتقييم جودة التعليم في المدارس وتقديم نهج قائم على الأدلة لتوجيه عملية تحسين المدرسة.

وتهدف إحدى المبادرات الرئيسية على مستوى الصعيد الوطني إلى تعزيز المهارات القرائية لدى الطلبة. فقد أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم إمارة دبي أن عام 2016 هو "عام القراءة"، وقد شجعت المبادرات التي انطلقت في إطار هذا الموضوع آلاف الطلبة في جميع أنحاء العالم العربي على اعتبار القراءة جزءا جوهريا من خبراتهم التعليمية. وشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في تقييم بيرلز الدولي[1] وذلك لقياس مهارات الطلبة القرائية.

التعليم التقني والمهني

تدعم إستراتيجية التعليم الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رؤية الإمارات 2021 وذلك من خلال إحراز تقدم كبير في النهوض بنظام التعليم التقني والمهني لتجهيز الأفراد بمهارات تعزيز الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد.

تهدف الإستراتيجية الوطنية إلى الموازنة بين العرض والطلب للمهارات من خلال الإطار الوطني للمؤهلات في قطاعات مثل: قطاع الطاقة النووية السلمية، وتكنولوجيا الهندسة النووية، وتكنولوجيا الهندسة الكهروميكانيكية، وتكنولوجيا هندسة البترول، وتكنولوجيا هندسة أمن المعلومات، والأرصاد الجوية، وتكنولوجيا هندسة الطائرات وصيانة الطائرات، وإدارة الملاحة الجوية، وإدارة الحركة الجوية وقطاع الصحة.

تتسق الإستراتيجية الوطنية للتعليم التقني والمهني مع الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة، حيث إنها توفر للشباب والكبار فرصا للتعليم والتدريب في أشكال وأوساط متنوعة للتشديد على نهج التعلم مدى الحياة.

معدل التحاق الذكور والإناث بنظام التعليم التقني والمهني 40% إلى 60%

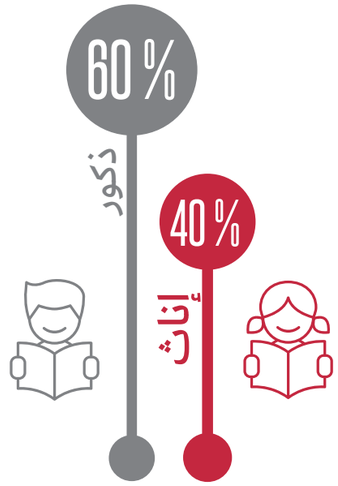

ارتفاع نسبة الطلبة الملتحقين بنظام التعليم التقني والمهني

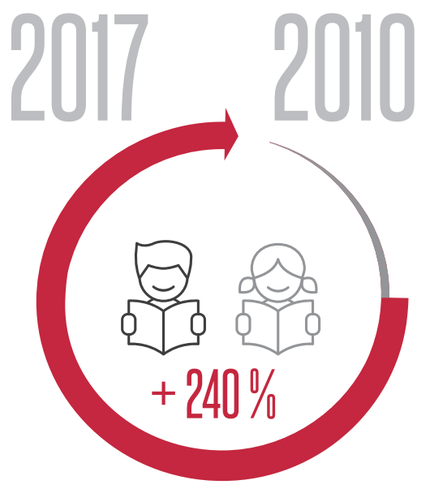

1 الاختبار الدولي لقياس مدى التقدم في مهارات القراءة

الإطار الوطني للمؤهلات

لدعم نتائج التعليم التقني والمهني، وضعت الهيئة الوطنية للمؤهلات الإطار الوطني للمؤهلات لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين جودة المؤهلات الممنوحة بدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. نشر التعلم مدى الحياة من خلال وضع سياسات وأدوات تسمح بالانتقال والتقدم.
3. تعزيز فرص الحصول على التعليم من خلال الأوساط الرسمية وغير الرسمية.
4. تحديد معايير جودة المؤهلات في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر تطبيق أفضل ممارسات الجودة الدولية.
5. المساعدة في نقل العاملين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الاعتراف الصحيح بمؤهلاتهم.
6. ضمان تطبيق معايير موحدة للمؤهلات بين جميع الجهات القائمة بالتعليم.

وفيما يتعلق بسوق العمل، فقد جرى وضع تصنيف متضمن لقطاعات الصناعة الأثنى عشر الرئيسية وذلك لتحديد المؤهلات فيما بين القطاعات. ويستخدم مؤشر الصلاحية للعمل لتحديد مستويات المؤهلات المناسبة لمستويات التوظيف.

وتعمل لجان من الخبراء المختصين على وضع المعايير المهنية الوطنية. وتؤدي هذه المعايير دورا رئيسيا في تطوير أطر التعليم التقني والمهني، ويمكن استخدامها للعديد من الأغراض مثل الاعتراف بالمؤهلات الوطنية، وتطوير أطر الكفاءات، والمسميات الوظيفية، وإدارة الأداء والاختيار والتعيين، والتطوير الوظيفي.

مستوى المؤهلات الوطني	هيكل المؤهل الرئيسي	القطاع المستخدم حسب المؤهل الرئيسي
10	دكتوراه	التعليم العالي
9	ماجستير	التعليم العالي
	ماجستير تطبيقي	التعليم والتدريب المهني
8	دبلوم دراسات عليا	التعليم العالي
	دبلوم تخرج تطبيقي	التعليم والتدريب المهني
7	بكالوريوس	التعليم العالي
	بكالوريوس تطبيقي	التعليم والتدريب المهني
6	دبلوم عالي	التعليم العالي
	دبلوم متقدم	التعليم والتدريب المهني
5	شهادة جامعية متوسطة	التعليم العالي
	دبلوم	التعليم والتدريب المهني
4	شهادة 4	التعليم والتدريب المهني
	شهادة التعليم الثانوي	الصف 12 من التعليم العام
3	شهادة 3	التعليم والتدريب المهني
2	شهادة 2	التعليم والتدريب المهني
1	شهادة 1	التعليم والتدريب المهني

الرقم	الرمز	القطاع
1	أ	الخدمات الحكومية والدعم الإداري
2	ب	المجتمع، الصحة والخدمات الاجتماعية
3	ج	إدارة الأعمال والخدمات المالية
4	د	السياحة، الضيافة، التجزئة وخدمات الرفاهية التي تشمل خدمات العناية الشخصية
5	ه	الفنون والثقافة والترفيه
6	و	التعليم والتنمية الاجتماعية
7	ز	البناء وتطوير العقارات والأصول وإدارتها
8	ح	المرافق والبنى التحتية
9	ط	مصادر الطاقة - النفط، الغاز الطبيعي، البتروكيماويات وتعدين المناجم
10	ي	التصنيع
11	ك	الخدمات اللوجستية والمواصلات
12	ل	الزراعة، الثروة الحيوانية والسمكية

التعليم العالي

أطلقت وزارة التربية والتعليم مؤخرا إستراتيجية جديدة للتعليم العالي قائمة على أربعة أعمدة رئيسية وهي: الجودة، والأهمية، والابتكار، والكفاءة.

الهدف من الإستراتيجية هو تقديم تعليم عالي ذي جودة عالية يساهم في تقدم اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة القائم على المعرفة. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الاستفادة المثلى من تنفيذ البرنامج، وتحسين معدلات إتمام الدراسة الجامعية من خلال التشديد على معايير جودة صارمة، ووضع حوافز لدفع جودة النظام، وتعزيز الروابط بين القطاع الأكاديمي وقطاع العمل، وتهيئة نظام بيئة داعم للابتكار داخل النظام الجامعي.

توفر دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم المجاني لمواطنيها على المستوى الجامعي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية. وتمنح هذه المؤسسات الحكومية درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في شتى التخصصات، بالإضافة إلى كليات التعليم التقني والمهني التي تقدم برامج بمستويات الدبلوم والدبلوم العالي والبكالوريوس والماجستير في العديد من المجالات مثل التوريد والطيران والعلوم الصحية وغيرها. وتكون جميع هذه الخيارات متاحة للطلاب من الجنسين وفي مناطق مختلفة من الدولة.

من بين أهداف السياسة الرئيسية في التعليم العالي ضمان تكافؤ إتاحة فرص التعليم العالي بين الذكور والإناث. ويعد معدل التحاق الإناث بمؤسسات التعليم العالي الذي يقارب 60% من أعلى المعدلات عالميا.

أهمية مبادئ المواطنة العالمية

يعد عرض مبادئ المواطنة العالمية على الطلبة من أهم أهداف النظام التعليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يرتبط مباشرة بضمان أمان ورفاهية المجتمع الإماراتي.

ولخدمة الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة، أدخلت وزارة التربية والتعليم مادة التربية المدنية في كافة مستويات التعليم وذلك بإدماج المبادئ الأساسية للمواطنة العالمية القائمة على أربعة موضوعات وهي: الأخلاقيات الشخصية، ودور الفرد والمجتمع والتربية الثقافية. والهدف منها هو تشجيع الطلبة على اكتساب قدرات مثل التعاطف والتسامح والتفكير النقدي والتواصل والسلوك الأخلاقي والاحترام والتنوع الثقافي والمشاركة في الحوار حول القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى إدماجها في المناهج الدراسية، فقد تم دمج مبادئ المواطنة العالمية في الأنشطة المجتمعية الشبابية.

تطوير المعلمين

يعد تطوير المعلمين والتنمية المهنية ووضع مسارات وظيفية للمعلمين من أولويات إستراتيجية وزارة التربية والتعليم.

ولضمان تحقيق أعلى معايير التدريس، ألزمت دولة الإمارات العربية المتحدة المعلمين بامتلاك رخصة مهنية. وبالشراكة مع الجهات المعنية الحكومية الاتحادية والمحلية والجهات المعنية من القطاع الخاص، أطلقت وزارة التربية والتعليم برامج لسد فجوة نقص المعلمين، وبخاصة في مناهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ومن أمثلة هذه المبادرات "علم لأجل الإمارات" إلى جانب اعتماد سياسة جديدة لجذب وتوظيف واستبقاء المعلمين استنادا إلى الخبرة. وهناك مثال آخر وهو مبادرة "منحة معلم المستقبل" التي توفر منحة دراسية كاملة للمواطنين الإماراتيين والمقيمين العرب لتوظيفهم كمعلمين بمجرد انتهائهم من الحصول على مؤهلات التعليم العالي.

المرافق والمباني التعليمية

على الرغم من استيفاء المرافق التعليمية في دولة الإمارات لمعايير الجودة، وتيسير الخدمات، والسلامة المتعلقة ببيئة التعليم المواتية على النحو المنصوص عليه في إطار عمل الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة، فقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم مؤخرا إطار عمل شامل ومتعلق بالصحة والسلامة والبيئة لضمان إمكانية ملاءمة المرافق التعليمية لكافة أنواع الطلبة، ولا سيما أولئك الطلبة من أصحاب الهمم.

وضعت الوزارة قانونا تنظيميا جديدا من شأنه تعزيز السلوكيات الإيجابية ومعالجة القضايا المتعلقة بالعنف والتسلط والمضايقات. ويجرى وضع خطة لتحويل كافة المدارس الحكومية لتتوافق مع مواصفات البناء الأخضر. وأخيرا، تهدف الإستراتيجية التعليمية إلى التأكد من توفير المرافق التعليمية لكافة البنى التحتية والموارد ذات الصلة بأحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصال حتى يتسنى وجود بيئات تعليمية مؤاتية.

المعونة الدولية

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة بلدا رائدا في مجال المساعدة الإنسانية والإنمائية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد بلغ إجمالي المساعدات الأجنبية المقدمة من دولة الإمارات نحو (22.23 مليار درهم إماراتي) بما يعادل (6.1 مليار دولار)، ويتضمن هذا المبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات غير الرسمية في عام 2016، في حين بلغت قيمة المساهمات المستوفاة ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية حوالي (15.4 مليار درهم إماراتي) بما يعادل (4.2 مليار دولار).[2] فقد تلقى قطاع التعليم النسبة الأكبر من المعونة الأجنبية التي ساعدت في بناء مدارس جديدة، وتحسين ظروف المدارس، ودعم توفير الموارد التعليمية، وتدريب المعلمين في العديد من البلدان المحتاجة إلى ذلك، ولا سيما تلك التي تأثرت بتوافد اللاجئين.

في أكتوبر 2015، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي، مؤسسة جديدة بعنوان "مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية"، والتي تعد واحدة من أكبر المؤسسات الإنمائية في منطقة الشرق الأوسط. وتضم المؤسسة الجديدة 28 كيانا إماراتيا تركز جهودها على مكافحة الفقر والمرض، ونشر المعرفة والثقافة، وتمكين المجتمعات ودعم الابتكار. فقد تمكنت المؤسسة الجديدة من خلال مبادراتها المتنوعة من تثقيف 20 مليون طفل في 41 بلدا. كما شجعت أيضا على قراءة 500 مليون كتاب، وترجمة 25,000 عنوان إلى اللغة العربية، وطباعة وتوزيع 10 ملايين كتاب، وبناء 2126 مدرسة حول العالم، وتدريب 400,000 معلم، وتوزيع وطباعة 3.2 ملايين كتاب، وترجمة 1000 كتاب علمي. كما شجعت ملايين الطلبة حول العالم العربي على قراءة 50 مليون كتاب سنويا.

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى للتنقل الداخلي العالي

مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال 2017

تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2018/17

%96.7

معدل التخرج من مرحلة الثانوية العامة في عام 2016

%91

معدل الالتحاق بالتعليم قبل المدرسة (في القطاعين العام والخاص) في عام 2016

2 المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

الجهة المسؤولة:
مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

برزت دولة الإمارات العربية باعتبارها نموذجا رائدا إقليميا في مجال المساواة بين الجنسين، حيث أتاحت للمرأة فرصا متكافئة على قدم المساواة مع الرجل في مجالات التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والتقدم الوظيفي والتمثيل في عملية صنع القرار السياسي والإداري.

بعد إجراء انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2015، تم تعيين 20 عضوا جديدا من بينهم ثماني عضوات من النساء، وفي تلك السنة، شهد المجلس الوطني الاتحادي تعيين أول رئيس له من النساء وهي معالي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتقلد فيها امرأة هذا المنصب ليس فقط في دولة الإمارات، ولكن أيضا في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الوزراء الإماراتي في عام 2012 قرارا بإلزامية تعيين المرأة في مجالس إدارات الشركات والهيئات الحكومية، لتصبح دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى عربيا في اتخاذ هذا القرار الذي وسعته في عام 2016 ليشمل إلزامية القطاع الخاص، حيث تشغل المرأة اليوم نحو 66% من القوى العاملة في القطاع الحكومي، فضلا عن توليها نحو 30% من المناصب القيادية في الهيئات الحكومية الاتحادية و15% من المراكز التقنية والأكاديمية.[1]

1 المصدر: إحصائيات مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

05 | المساواة بين الجنسين

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين
UAE GENDER BALANCE COUNCIL

في عام 2015، أسست دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين (انظر الصفحة 28) لتكون مهمته وضع إطار عمل لتوحيد الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الجهات الحكومية، وتوحيد الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز دور المرأة كشريك أساسي في عملية التنمية. وهناك العديد من الجمعيات والمؤسسات النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعنى بدعم حقوق المرأة وتمكينها. حيث دأب الاتحاد النسائي العام على دعم المرأة منذ تأسيسه في عام 1975، وكذلك مؤسسة دبي للمرأة التي تعد أول جهة حكومية معنية بدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة. وقد ساهم عمل هذه المؤسسات وغيرها في دولة الإمارات بالمساهمة في عملية دعم مشاركة المرأة في المجالين الاجتماعي والمهني، ويشكل قرار تمديد إجازة الوضع الإلزامية لمدة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر أحد أفضل الأمثلة على ذلك.

وطبقا لتقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عالميا في المعيار الفرعي الخاص بمعرفة القراءة والكتابة، وعلى المرتبة الثامنة عالميا والأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعيار الفرعي الخاص بالمساواة في أجور العمل المماثل.[2]

2 المصدر: التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر من المنتدى الإقتصادي العالمي لعام 2017

صندوق

المشاركة الدولية بهدف تمكين النساء والفتيات

يشكل تمكين النساء والفتيات أحد أهم محاور استراتيجية وزارة الخارجية والتعاون الدولي وأحد البرامج العالمية المتخصصة ذات الصلة بسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أظهرت نتائج تقرير عام 2016 زيادة إجمالي المساعدات الخارجية المخصصة لدعم مبادرات تمكين النساء والفتيات حول العالم بنسبة 14%، وذلك بزيادة تبلغ نسبتها 47% عن المساعدات المدفوعة في السنة السابقة، وشملت المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة المخصصة لهذه المبادرات كلا من التدريب المهني والدعم المالي لرائدات الأعمال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما شملت الأمثلة الأخرى دعم أكثر من 100 مشروع في مجال القطاع الصحي موجهة خصيصا إلى النساء والأطفال. وفي إطار المبادرات العالمية لمناصرة المرأة، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة فعاليات كبرى من ضمنها القمة العالمية لرئيسات البرلمانات ومنتدى المرأة العالمي. وقد شهد عام 2016 افتتاح مكتب اتصال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي، كما دعمت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي كرست جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وتشمل الأمثلة على ذلك تقديم مساهمات مالية إلى الميزانية الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتقديم الدعم لمبادرة "كل امرأة وكل طفل في كل مكان"، وكذلك تقديم الدعم إلى جميع المنظمات غير الحكومية التي تركز جهودها على النساء والفتيات.

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

تأسس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في عام 2015، وهو كجهة اتحادية معنية بوضع وتنفيذ أجندة التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويترأس المجلس سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، حرم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة، ويهدف المجلس إلى معالجة القضايا في مجال الفجوة بين الجنسين بالدعوة إلى التوازن بين الجنسين في المجتمع الإماراتي، والمساهمة في إصدار تشريعات خاصة بمواضيع التوازن بين الجنسين، واقتراح سبل لتحقيق التمثيل المتوازن بين الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار.

ومنذ تأسيسه، أصدر مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين مبادرات ومشروعات رائدة بهدف تقديم دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها نموذجا رائدا في مجال التوازن بين الجنسين. وتخدم معظم مشاريع برنامج عمل مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، إن لم تكن كلها، تنفيذ وتعزيز التقدم في مجال وأبعاد المساواة بين الجنسين وفق أجندة الإمارات 2030، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك خطط التنمية على المستويين الاتحادي والمحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أهداف مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين:

- تقليص الفجوة بين الجنسين في جميع القطاعات الحكومية
- تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنافسية العالمية في مجال الفجوة بين الجنسين
- السعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مراكز صنع القرار
- تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في تحقيق التوازن بين الجنسين
- تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كأساس مرجعي تشريعي في مجال تحقيق التوازن بين الجنسين

المبادرات الحالية:

1. إطلاق مبادرة دليل التوازن بين الجنسين الأول من نوعه عالميا للمؤسسات

أطلق "دليل التوازن بين الجنسين: خطوات عملية للمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة" تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي. ويعد هذا الدليل الأول على مستوى العالم في بيئة العمل، ومرجعا لمساندة مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص في تقليص الفجوة بين الجنسين وفق رؤية الإمارات 2021 وأجندة الإمارات 2030. ويتمثل أحد أهداف رؤية الإمارات 2021 في تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، وبخاصة في القطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية للمؤسسات لمساعدتها في تحقيق هذا الهدف عن طريق اقتراح إجراءات عملية تتوافق مع المعايير الدولية، وتشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، ومؤشرات التوازن بين الجنسين. وستمكن هذه الجهود مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين من تحقيق أحد أهدافه الجوهرية الذي يتمثل في الوصول بدولة الإمارات المتحدة إلى قائمة الدول الأولى عالميا في مؤشر الفجوة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحلول عام 2021.

تم إعداد هذا الدليل بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ضمن جهود المجلس في بناء شراكات مع المؤسسات الدولية صاحبة الخبرة والتجارب في مواضيع التوازن بين الجنسين، وقد اعتمد هذا الدليل على المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوصياتها للمجلس في عام 2015 بشأن التوازن بين الجنسين في الحياة العامة، كما اعتمد المجلس على توصيات المنظمة في عام 2013 في مجالات التعليم والتوظيف وريادة الأعمال، بالإضافة إلى نتائج تقرير المنظمة حول مستوى التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في عام 2010، وأفضل الممارسات للدول الأعضاء في المنظمة المذكورة.

2. ورش عمل التوازن بين الجنسين

قام مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين باستضافة سبع ورش عمل بشأن تحقيق التوازن بين الجنسين بالتعاون مع "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية". ونظم خبراء عالميون في مجال التوازن بين الجنسين هذه الورش السبع الرامية إلى زيادة الوعي بشأن دليل التوازن بين الجنسين، وإلقاء الضوء على الخطوات اللازم اتخاذها من قبل الحكومة ومنظمات القطاع الخاص بهدف تعزيز بيئة العمل الداعمة لتحقيق التوازن بين الجنسين، وذلك بحضور ممثلي حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والقطاع الخاص.

شملت ورش العمل المواضيع التالية:

- الالتزام والمراقبة
- تعريف السياسات والبرامج ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين
- تعزيز التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية
- إدراج نهج إدارة المواد البشرية الذي يراعي التوازن بين الجنسين
- إدراج ميزانية تراعي التوازن بين الجنسين
- مشاركة الموظفين في تحقيق التوازن بين الجنسين
- استخدام التواصل المراعي للتوازن بين الجنسين

3. المرأة في مجالس الإدارة

في نوفمبر 2011، تحت رعاية سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، رئيسة مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين ورئيسة مؤسسة دبي للمرأة، أطلقت سموها مبادرة "المرأة في مجالس الإدارة" الهادفة إلى تعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارات الجهات الحكومية المحلية، كما تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الممارسات الإدارية في الحكومات للتوافق مع أعلى المعايير العالمية، وزيادة مستويات الشفافية في المسائل ذات الصلة بتمكين المرأة لتولي المناصب القيادية.

وفي عام 2017 وقع مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك بهدف زيادة تمثيل النساء إلى نسبة 20% في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة بحلول 2020، ويأتي توقيع هذه المذكرة في إطار تيسير التعاون وتكثيف الجهود الرامية إلى رفع مشاركة المرأة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية في الدولة، في محاولة لتقليص الفجوة بين الجنسين في قطاعات الاقتصاد الحيوية، وتحقيقا لهذه الغاية، سيجرى تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات من شأنها زيادة الوعي بالأدوات والمنتجات المالية.

4. حلقات التوازن العالمية

أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين بالتعاون مع البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، على هامش مشاركته في الدورة الحادية والستين "لجنة وضع المرأة" في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك (مارس 2017)، مبادرة "حلقات التوازن العالمية"، بهدف تسريع وتيرة العمل على تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. وتهدف مبادرة حلقات التوازن العالمية إلى تقليص الفجوة بين الجنسين من حيث المساهمة الاقتصادية للمرأة، وإتاحة فرص جديدة للقادة والخبراء في جميع أنحاء العالم في مجال المساواة بين الجنسين لتبادل الرؤى حول أفضل الممارسات السياسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وإعداد أفكار مبتكرة وفعالة لإحداث تغيير تحويلي بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين.

5. مراجعة وتعديل قانون إجازة الوضع والأمومة

تم اقتراح إجراء تغييرات تشريعية من شأنها دعم مصلحة المرأة في أماكن العمل، وبخاصة تمديد إجازة الوضع والأمومة إلى ثلاثة شهور مدفوعة الأجر.

6. استضافة فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى

استضاف مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، الجلسة الافتتاحية لفريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة، في فبراير 2017، وذلك ضمن أول انعقاد للجنة الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما حضر الاجتماع عدد من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وفريق من الشخصيات البارزة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أدى الاجتماع إلى وضع خارطة طريق من شأنها تحديد توجيهات عمل الفريق التابع للأمين العام، وتقديم توصيات محددة بشأن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة.

7. ورشة عمل لتسريع تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة

عقدت القمة العالمية للحكومات دورتها الخامسة في دبي، وأطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في عام 2017 ورشة عمل لمناقشة سبل تسريع تنفيذ القضايا ذات الصلة بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وتم تنظيم هذه الورشة بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبمشاركة علماء وخبراء ومسؤولين حكوميين معنيين لمناقشة التحديات الأساسية التي تواجه تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ووضع الحلول الممكنة لها. وقد تم اقتراح حملة مبتكرة باسم (GAME-IN) تركز على تشجيع المدارس والحكومات والشركات والمؤسسات غير الحكومية على الدخول في شراكات مع الجهات المعنية، لإطلاق حملات متعددة المنصات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال حول المساواة بين الجنسين، عن طريق الرسائل القصيرة، والفيديو، والإذاعة، وألعاب الإنترنت والتطبيقات، وغيرها، بهدف تغيير الصور النمطية السلبية حول المساواة بين الجنسين، كما تم اقتراح جائزة عالمية متعددة الفئات لتشجيع وتقدير الحملات المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لها أثر كبير في موضوع التوازن بين الجنسين.

تم افتتاح مكتب الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي عام 2016، لتسهيل الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودول مجلس التعاون الخليجي، علاوة على العمل ضمن رؤية دولة الإمارات لتعزيز مجال تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حقائق وأرقام[3]

التعليم

- بلغت نسبة التحاق خريجات الثانوية العامة بمؤسسات التعليم العالي 95% مقارنة بنسبة 80% من الذكور
- تمثل المرأة نحو ثلثي الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية وأكثر من نصف الطلاب في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص
- بلغت نسبة الخريجات الدارسات (للمناهج القائمة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) 56% في دولة الإمارات العربية المتحدة
- بلغت نسبة الخريجات الإماراتيا من معهد "مصدر" للعلوم والتكنولوجيا في أبوظبي 60% من مجموع الطلبة الإماراتيين

القوى العاملة

- بدأت المواطنات الإماراتيات في الدخول إلى العمل منذ أكثر من 40 عاما مضت، لتبلغ النسبة من 3.4% في عام 1975 إلى 5.3% في عام 1980، ثم لترتفع النسبة قليلا إلى 11.7% في عام 1995، أما اليوم فقد وصلت نسبة القوى العاملة من النساء (من سن 15 سنة فأكثر) إلى 46.6%
- بلغت نسبة المرأة العاملة في القطاع الحكومي 66%، وبلغت نسبة تولي المرأة المراكز القيادية 30%، وبلغت نسبة توليها المراكز التقنية والأكاديمية 15%
- تمثل نسبة المرأة الإماراتية العاملة من إجمالي العاملين في المجال التعليمي أكثر من 40%، وبنسبة لا تقل عن 35% في قطاع الصحة، وحوالي 20% في مجال الشؤون الاجتماعية
- تعد دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى عربيا في إلزامية مشاركة المرأة في عضوية مجالس الإدارة
- تعد دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى بين دول مجلس الخليج العربي في إنشاء جهة حكومية - مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين - بهدف تقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز الترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنافسية العالمية
- تمثل نسبة المرأة من بين جميع المستثمرين في سوق أبوظبي للأوراق المالية 43%، بينما يبلغ عدد عضوات جمعية سيدات الأعمال الإماراتيات 14,000 عضوة
- يبلغ عدد سيدات الأعمال الإماراتيات اللاتي يدرن مشروعات 23,000 امرأة، وبمجموع استثمارات بلغ قدرها أكثر من 50 مليار درهم إماراتي، وتمثل نسبة المرأة في مناصب الإدارة في غرفة التجارة والصناعة على الصعيد الوطني 15% وذلك في عام 2011

المجال السياسي

- بلغ عدد الوزيرات في الحكومة الإمارتية 9 وزيرات، مما يشكل 29% من المناصب الوزارية وهي النسبة الأعلى في المنطقة

3 المصدر: مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، إلا إذا تمت الإشارة بغير ذلك

الجهة المسؤولة:
وزارة الطاقة والصناعة

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

المياه

يدعو الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة وميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، كما يهدف إلى تحسين نوعية المياه وكفاءة استخدام المياه وتشجيع استخراج المياه العذبة وتوفيرها على نحو مستدام، حيث تتسبب ندرة المياه ورداءة نوعية المياه وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي في تهديد الصحة والأمن الغذائي وسبل العيش على الصعيد العالمي.

وتأتي إمارتي أبوظبي ودبي - حسب مؤشر المدن المستدامة 2016 - في صدارة مدن منطقة الشرق الأوسط في توفير مستويات عالية من المياه وشبكات الصرف الصحي.[1]

1 أركاديس للتصميم والإستشارات للأصول الطبيعية والبناء
https://www.arcadis.com/en/global/our-perspectives/sustainable-cities-index-2016/comparing-cities/?tf=tab-overall&sf=all&r=middle_east&c=all

06 المياه النظيفة والنظافة الصحية

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الطاقة والصناعة

ويقدر حجم الطلب على المياه في دولة الإمارات بنحو 5 مليارات متر مكعب سنويا،[2] وينقسم استهلاك المياه في دولة الإمارات إلى ثلاثة أقسام، وهي: المساكن الخاصة، والزراعة، ومجالات الصناعة، ومن المعتقد أن المساكن الخاصة تشكل نحو 24% من استهلاك المياه في دولة الإمارات،[3] حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد من المياه ما يزيد عن 500 لتر يوميا، كما تعد الزراعة مسؤولة عن استهلاك ثلثي المياه في دولة الإمارات، إلا أن الدولة اتخذت خطوات بالغة الأهمية للتصدي للاستهلاك المفرط للمياه، وذلك عن طريق إدخال أساليب ري جديدة مثل الري بالتنقيط الذي يعد أكثر كفاءة ويستهلك مياها أقل بنسبة 35% من الأنظمة التقليدية. ولقد تحولت دولة الإمارات عن زراعة المحاصيل التي تستهلك المياه بكثافة، كما تطبق دولة الإمارات تجارب لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري.

2 المصدر: وزارة الطاقة والصناعة
3 اكومينا إدارة المياه في الإمارات أغسطس 2015 https://www.ecomena.org/water-management-uae

ونظرا لأن دولة الإمارات العربية المتحدة تقع في منطقة شديدة الجفاف في الشرق الأوسط، فإنها تمتلك كمية ضئيلة من المياه الجوفية، ويمكن تصنيف موارد المياه في دولة الإمارات ضمن فئتين رئيسيتين وهما: التقليدية مثل المياه السطحية والجوفية، وغير التقليدية مثل مياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة. وتشكل المياه المحلاة المصدر الرئيسي لمياه الشرب والاستخدامات المحلية، بينما تستخدم المياه الجوفية في الإنتاج الزراعي، وتمثل مياه الصرف الصحي المعالجة المصدر الأساسي لري المسطحات الخضراء في المدن.

وقد أطلقت دولة الإمارات مؤخرا إستراتيجية الأمن المائي 2036،[4] وتتمثل الأهداف العامة للإستراتيجية في زيادة إنتاجية المياه وخفض ندرة المياه، كما تركز إستراتيجية الأمن المائي 2036 على خفض إجمالي الطلب على المياه، وزيادة استخدام المياه المعالجة، وزيادة السعة التخزينية الوطنية للمياه.

وتركز الإستراتيجية على ثلاثة برامج تشمل برنامج إدارة الطلب على المياه، وبرنامج إدارة الإمداد المائي، وبرنامج الإنتاج والتوزيع للطوارئ، كما تتصدى الإستراتيجية لعملية وضع السياسات والتشريعات وحملات التوعية للحفاظ على المياه، واستخدام التكنولوجيات المتقدمة والابتكار، وبناء القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد المائية.

وتعد الإستراتيجية الوطنية للابتكار المياه إحدى ركائزها الرئيسية السبع، وقد منحت ندرة المياه في المنطقة وبعض الأجزاء من العالم الفرصة لدولة الإمارات للابتكار في هذا المجال، ولا سيما بعد إطلاق الدولة العديد من المبادرات ذات الصلة مثل مؤسسة سقيا الإمارات، ومركز أبحاث المياه والبيئة (iWater) في معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا،[5] وتشمل أنشطة البحث والتطوير الرئيسية في هذا المجال (1) أنظمة وتقنيات إعادة استخدام وتدوير المياه وإدارة المخلفات، (2) معالجة المياه الصناعية الناجمة عن مصافي تكرير النفط، (3) تقنيات تحلية المياه، (4) تسعير المياه والحوافز في البيئات الصحراوية والجافة. وثمة فرصة عظيمة لتطوير تقنيات حديثة للتصدي لهذه التحديات، كما يمكن مشاركة هذه التقنيات مع مناطق أخرى من العالم تواجه تحديات مماثلة متعلقة بالمياه.

وكجزء من الإستراتيجية، تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكون رائدة في مجال علوم وتكنولوجيا الاستمطار، ويهدف برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار الذي أطلق مؤخرا إلى تطوير القاعدة العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالاستمطار، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحفيز وزيادة فرص هطول الأمطار، وقد لقي البرنامج منذ إنشائه وبتمويل يصل إلى 5 ملايين دولار أمريكي سنويا، اهتماما متزايدا من الباحثين من جميع أنحاء العالم.[6]

وقد أطلقت مبادرة سقيا الإمارات في يونيو 2014 وهي حملة أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم إمارة دبي لتوفير المياه الصالحة للشرب لخمسة ملايين شخص حول العالم، ولقد اختتمت الحملة بالنجاح في جمع 180 مليون درهم إماراتي على مدار 18 يوما كانت كافية لاستكمال مشروعات إمداد المياه الصالحة للشرب للعديد من المحتاجين حول العالم.[7] وفي مارس 2015، أصدر سموه قانونا بإنشاء مؤسسة سقيا الإمارات كمؤسسة غير ربحية، وتعمل مؤسسة سقيا الإمارات على مكافحة الفقر والمرض بوصفها واحدا من الأهداف التي حددتها مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، ويتحقق ذلك عن طريق إيجاد حلول لندرة المياه، بالإضافة إلى خدمة المناطق التي تعاني من الجفاف أو نقص المياه النظيفة، وكذلك توفير المياه النظيفة باستخدام تقنيات حديثة، وتطهير وتحلية المياه باستخدام الطاقة النظيفة، كما تتشارك مؤسسة سقيا الإمارات مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية بهدف توفير المياه للعديد من الدول حول العالم، حيث يجري تنفيذ 10 مشروعات لحفر الآبار في دول غانا وبنين وطاجيكستان وأفغانستان والصومال يستفيد منها حوالي 60,000 شخص.[8]

نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة

تعتمد إمدادات المياه المحلية بشكل رئيسي على مياه البحر المحلاة للوفاء بالمتطلبات النوعية والكمية لمعايير المياه الصالحة للشرب، وعليه، تمتلك دولة الإمارات واحدة من أعلى القدرات على مستوى العالم في مجال تحلية المياه، وفي عام 2014، أصدرت دولة الإمارات لوائح جودة مياه الشرب الصالحة، وتقترب نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة حاليا من نسبة 100%.[9]

4 استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 https://government.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/the-uae-water-security-strategy-2036
5 معهد مصدر https://www.masdar.ac.ae/innovation-centers/iwater
6 برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار http://www.uaerep.ae
7 هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) موسسة سقيا الإمارات وفرت مياه صالحة للشرب لأكثر من 8 ملايين شخص في 19 دولة https://www.dewa.gov.ae/en/about-dewa/news-and-media/press-and-news/latest-news/2017/04/uae-water-aid-foundation-provides-drinking-water-to-over-8-million-people-in-19-countries
8 موسسة سقيا الإمارات http://www.suqia.ae/en/2-uncategorised?start=12
9 المصدر: وزارة الطاقة والصناعة

درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (من 0 إلى 100)

استنادا إلى الاستقصاء الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (من 0 إلى 100)، فقد عكس المؤشر عن الحالة الراهنة لدولة الإمارات نسبة 75%، كما منحت إستراتيجية الأمن المائي الأولوية لإيجاد الحلول، وجمعت تلك الحلول ضمن إطار عمل يتألف من ثلاثة برامج إستراتيجية وأربعة ممكنات حكومية. تشمل البرامج الإستراتيجية الثلاثة: برنامج إدارة الطلب المائي، وبرنامج إدارة الإمداد المائي، وبرنامج الإنتاج والتوزيع للطوارئ، بينما تشمل الممكنات: اعتماد الإطار السياسي وبناء القدرات، والسياسات الوطنية، والخطط واللوائح، والتكنولوجيات والبحث والتوعية العامة.

وقد اعتمدت إستراتيجية الأمن المائي عددا من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقيم سعة التخزين المتاحة (بالأيام)، والاستهلاك المحلي (تحديد التغطية المحلية)، ونسبة جمع مياه الصرف الصحي (%)، ونسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة (%)، وخفض الطلب على المياه الجوفية (%)، ونسبة المياه المهدرة (%)، ومن هذه المؤشرات مؤشر إنتاجية المياه (دولار أمريكي/ متر مكعب) ومؤشر ندرة المياه، ومن المتوقع أن تساعد مؤشرات الأداء الرئيسية هذه على تحسين أداء قطاع المياه لدولة الإمارات.

الصرف الصحي

تواصل الحكومة استثمارها في تحديث وتوسعة أنظمة الصرف الصحي بهدف ضمان وجود نظام تصريف ومعالجة صرف صحي مستدام.

وفي عام 2009، أطلقت شركة أبوظبي للصرف الصحي برنامج تطوير النفق الإستراتيجي بتكلفة قدرها 1.6 مليار دولار أمريكي، ويشمل البرنامج إنشاء أنفاق عميقة لخطوط الصرف الصحي بطول 41 كم. وفي عام 2014، تم الكشف عن خطة بيئية طموحة لمعالجة وإعادة استخدام جميع مياه الصرف الصحي في الإمارة في ري المزارع والحدائق على مدار أربعة سنوات.[10]

وتخطط دبي لإنشاء نظام أنفاق عميقة لخطوط الصرف الصحي على مدار الخمس سنوات المقبلة بهدف استبدال أكثر من 121 محطة ضخ صرف صحي، كما تم اعتماد مشروع توسعة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في جبل علي الذي سيخدم 1.35 مليون شخص عند استكماله وسيزيد من طاقتها الاستيعابية لتصل إلى 675,000 متر مكعب يوميا، أي ضعف معدل الإنتاج اليومي للمحطة الحالية.[11]

وتمتلك إمارة الشارقة محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الصجعة، وتستخدم المياه في ري النباتات والمساحات الخضراء في مدينة الشارقة، كما سيتم توسعة محطة معالجة مياه الصرف الصحي لتصل طاقتها الاستيعابية من 30,000 متر مكعب إلى 50,000 متر مكعب يوميا.[12]

نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة

تقدر نسبة خدمات الصرف الصحي في دولة الإمارات بـ 100%، وتمثل مياه الصرف الصحي المعالجة مصدرا مهما للمياه غير التقليدية المتاحة، كما توسعت دولة الإمارات في إنشاء مرافق معالجة مياه الصرف الصحي وشبكات الصرف الصحي الحضرية بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الصرف المعالجة، ولقد حددت إستراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات هدفا بزيادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بنسبة 95% بحلول عام 2036 (64% في عام 2016).[13]

10 مشاريع الصرف الصحي https://www.government.ae/en/information-and-services/infrastructure/civic-facilities/sewerage-projects
11 المرجع نفسه
12 المرجع نفسه
13 المصدر: وزارة الطاقة والصناعة

الجهة المسؤولة:
وزارة الطاقة والصناعة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة

في السنوات الأخيرة، توسعت دولة الإمارات العربية المتحدة في خطتها لمشاريع الطاقة النظيفة التي تخدم مبادرة الأمم المتحدة بشأن الطاقة المستدامة للجميع باعتبارها الشراكة العالمية الأكبر للحصول على الطاقة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى هيئة شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين ومقرها في باريس. وتعد دولة الإمارات هي العضو العربي الوحيد المشارك في المؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة الذي يضم مجموعة من 23 دولة من أكبر الاقتصادات الابتكارية المرتكزة على خفض الانبعاثات الكربونية طوعياعن طريق نشر الطاقة النظيفة.[1] وقد استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل موسع في مجال الطاقة المستدامة وتعتبر محورا عالميا رئيسيا للطاقة المتجددة من خلال مبادراتها ومشاريعها الرائدة ذات الصلة بالتكنولوجيا الخضراء على نحو متزايد.

1 تقرير دولة الإمارات للطاقة والصناعة لعام 2015

07 | طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الطاقة والصناعة

أعلن بدء إستراتيجية الإمارات للطاقة 2050 في يناير2017، باعتبارها أول إستراتيجية موحدة للطاقة في الدولة، وهي ناتج جهد مشترك لجميع الجهات المعنية بقطاع الطاقة وكافة المجالس التنفيذية في إمارات الدولة، وبإشراف الحكومة الاتحادية ممثلة في وزارة الطاقة ووزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل. وتهدف الإستراتيجية إلى رفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج مصادر الطاقة إلى 50%، وهو ما سيحقق وفورات تصل قيمتها إلى 190 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050.[2]

سيتم تنفيذ الخطة ضمن ثلاثة مسارات:

1. الانتقال السريع لكفاءة استهلاك الطاقة، وضمان استدامة مصادر الطاقة وتنويع مصادرها.
2. إيجاد حلول جديدة وفعالة تتكامل مع أنظمة الطاقة والنقل.
3. التركيز على مسار للبحث والتطوير وتعزيز الابتكار والإبداع لتوفير الإمداد بطاقة مستدامة.

2 بيان صحفي بتاريخ 10 يناير 2017 صادر عن وزارة الطاقة والصناعة

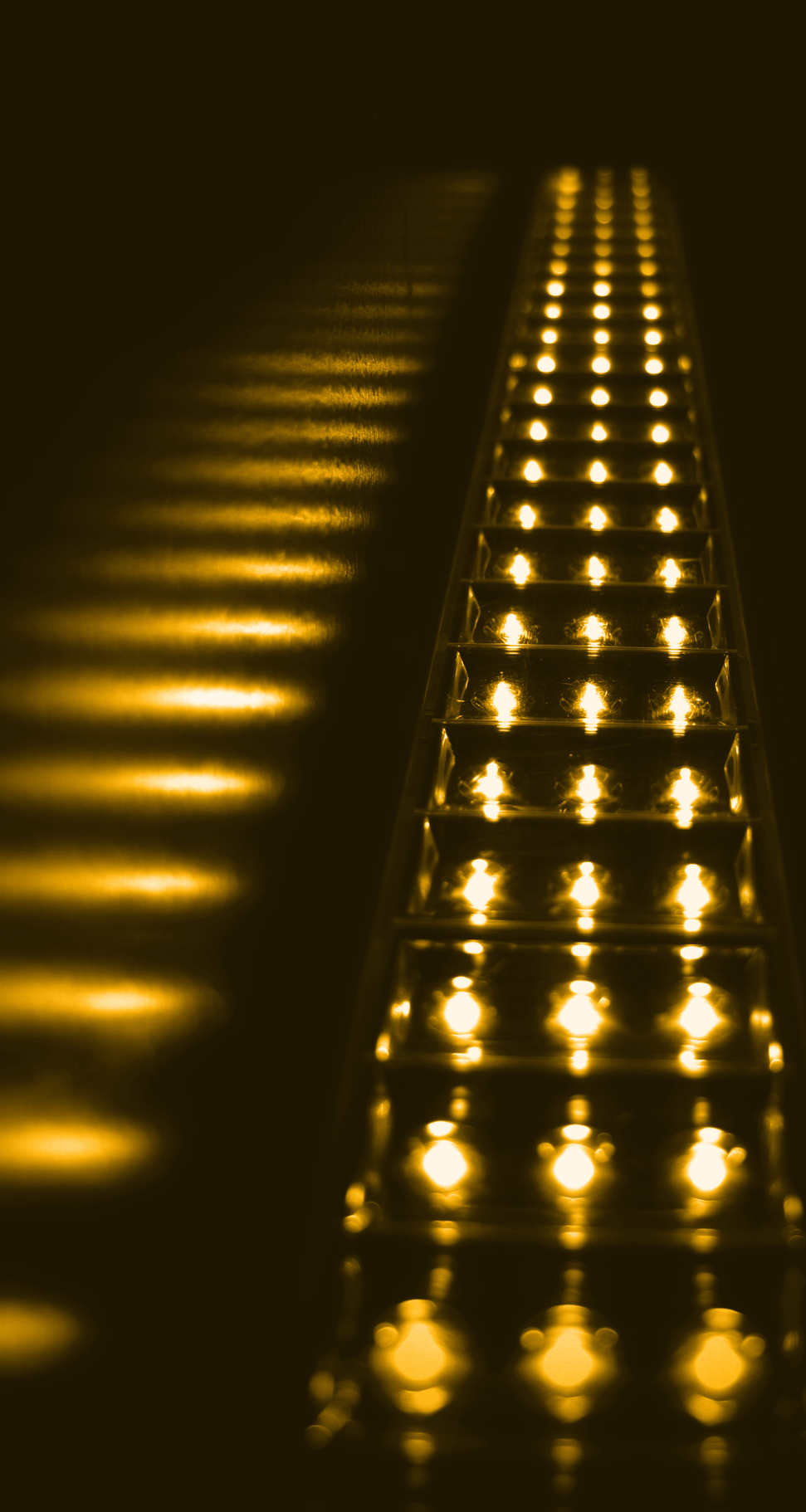

دشنت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاريع طموحة كمشروع "مصدر"، الذي يعتبر جهة رائدة إقليميا ودوليا في مجال الطاقة المتجددة والتطوير العمراني المستدام وتطوير مشاريع الطاقة النظيفة والمشاريع العقارية المستدامة. وتدير "مصدر" جائزة زايد لطاقة المستقبل التي تبلغ قيمتها 4 ملايين درهم إماراتي تخليدا لرؤية الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي أرسى دعائم حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.[3] وبالإضافة إلى ذلك، يعد قسم "مصدر للطاقة النظيفة" الجهة المطورة والتشغيلية لمشاريع متدرجة المنفعة ومقيدة بالشبكة؛ كما توفر التطبيقات الصغيرة سبل الحصول على الطاقة في المجتمعات البعيدة عن نطاق الشبكة الكهربائية؛ ومشاريع لخفض الانبعاثات الكربونية. ومنذ عام 2006 استثمر "مصدر" في مشاريع للطاقة المتجددة بقيمة إجمالية قدرها 8.5 مليار دولار أمريكي، وتبلغ حصة "مصدر" في هذه الاستثمارات 2.7 مليار دولار أمريكي، وتغطي مشاريع "مصدر" للطاقة المتجددة دولة الإمارات والأردن وموريتانيا ومصر والمغرب والمملكة المتحدة وصربيا وإسبانيا، ويقدر إجمالي قدرة الطاقة الكهربائية عن تلك المشاريع - والتي منها ما دخل حيز التشغيل ومنها ما يزال قيد التطوير - بـ 2.7 جيجاواط.[4]

وتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة في إقامة مشروعات الطاقة المتجددة البارزة باستخدام تقنيات الخلايا الكهروضوئية الشمسية والطاقة الشمسية المركزة والتي تعد الأضخم على مستوى العالم، مثل: محطة "شمس 1" لتوليد الطاقة الشمسية، ومجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية.[5] وتعتبر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) - التي تتخذ مدينة أبوظبي مقرا لها - منظمة حكومية دولية تهدف إلى تعزيز الانتقال نحو مستقبل الطاقة المستدامة للدول، وتعمل كمنصة رئيسية للتعاون الدولي، ومركزا للتميز، وحافظة للسياسات والتكنولوجيا والمواد والمعرفة المالية فيما يتعلق بالطاقة المتجددة. وتدعم "إيرينا" الاعتماد الواسع النطاق والاستخدام المستدام لجميع مصادر الطاقة المتجددة مثل: الطاقة الحيوية، والطاقة الحرارية، والطاقة الأرضية، والطاقة المائية، والمحيطات، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، والحصول على الطاقة وأمن الطاقة، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتعزيز النمو الاقتصادي والازدهار.

استراتيجية دولة الإمارات للطاقة 2050

"دول الخليج تتشابه في تركيبها الاقتصادي ونتمنى أن يكون لدينا استراتيجية موحدة للطاقة خليجيا لضمان تنمية مستدامة لشعوبنا وقوة عالمية لاقتصاداتنا"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي

حقائق

100% - بلغت نسبة السكان الذين تيسر حصولهم على الكهرباء (2015).[6]

13.5% - بلغت نسبة السكان المعتمدين بشكل أساسي على الوقود النظيف والتكنولوجيا.[7]

3 جائزة زايد لطاقة المستقبل http://zayedfutureenergyprize.com/en/about-zfep/the_prize_fund/
4 حقائق الطاقة النظيفة في مصدر http://www.masdar.ae/assets/downloads/content/3574/masdar_clean_energy_factsheet-final-jan_8_2017.pdf
5 أكبر محطة متقلة للطاقة الشمسية في العالم أطلق عليها مسمى "نور أبوظبي" http://ArabianBusiness.com
http://www.arabianbusiness.com/world-s-largest-solar-power-plant-be-named-noor-abu-dhabi-675787.html
6 المصدر: وزارة الطاقة والصناعة
7 المصدر: وزارة الطاقة والصناعة

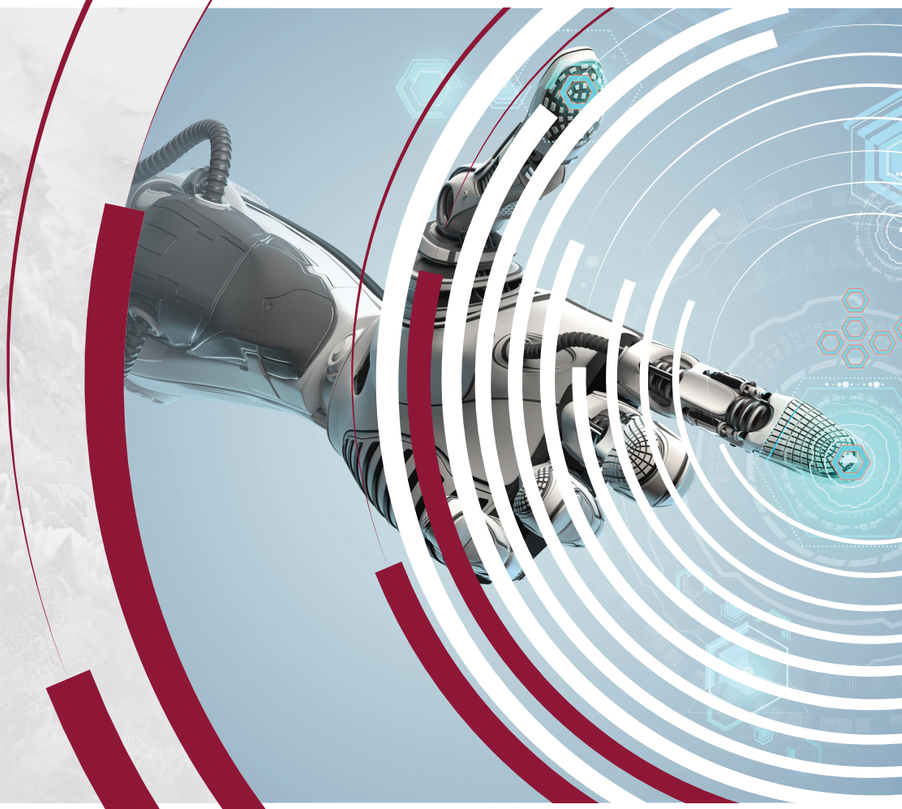

الجهة المسؤولة:
وزارة الموارد البشرية والتوطين

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

تعد وزارة الموارد البشرية والتوطين هي الجهة المنسقة لتنفيذ الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، ويرتبط برنامج عمل الوزارة بالهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، وبشكل أكثر تحديدا، يتعلق عمل الوزارة بصفة مباشرة وغير مباشرة بأكثر من 18 غاية من الـ 169 غاية من أهداف التنمية المستدامة.

08 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الموارد البشرية والتوطين

عمالة شاملة ومنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والاستقرار على مدار العقود الماضية؛ مما أدى إلى وجود فرص عمل كثيرة للعاملين المواطنين والمقيمين، ووفقا لتقديرات البنك المركزي، بلغت قيمة التحويلات المالية التي قامت بها العمالة المقيمة في الدولة إلى بلدانهم مبلغ 43.81 مليار دولار أمريكي في عام 2016 - بنسبة زيادة بلغت 7.6% عن عام 2015 - مما ساهم في رفع مستوى المعيشة في البلدان المتلقية لتلك التحويلات،[1] وتعتبر وزارة الموارد البشرية والتوطين - المعروفة سابقا بوزارة العمل - الجهة المسؤولة عن الإشراف على تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والموظفين، وحماية حقوق العاملين في القطاع الخاص. وفي السنوات الأخيرة، بذلت دولة الإمارات جهودا ملموسة تتعلق بوضع القوانين والسياسات وإطلاق حملات توعوية تهدف إلى تحسين ظروف العمل للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص، وتهدف رؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون دولة الإمارات العاصمة الاقتصادية والسياحية والتجارية لأكثر من ملياري نسمة عن طريق الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة ويشجع الابتكار والبحث والتطوير.

1 الأرابيان بوست، بلغ معدل التحويلات البنكية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات 160 مليار درهم إماراتي خلال عام 2016، يوليو 2017
https://thearabianpost.com/tap/2017/06/uae-expats-remit-aed160-billion-2016.html

وعلى الرغم من تحقيق نجاحات لافتة بشأن تهيئة بيئة مؤاتية لازدهار القوى العاملة عالية الإنتاجية، إلا أن وزارة الموارد البشرية والتوطين تواصل بذل جهودها الرامية إلى تهيئة وتجهيز سوق العمل الإماراتية من أجل المستقبل. أولا: بهدف رفع إنتاجية القوى العاملة ومشاركتها، تسعى الوزارة إلى تطوير الإماراتيين عن طريق اكتساب المهارات الضرورية وإتاحة فرص التطور المهني التي تساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكاملة، وتتضمن المبادرات الأخيرة تقديم الدعم والتوجيه للتخطيط الوظيفي وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتمكين الانتقال السلس من الدراسة الجامعية إلى التوظيف، وإنشاء البرامج الرامية إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال واتخاذ تدابير تنظيمية لتحقيق توازن أفضل بين مزايا القطاعين الحكومي والخاص، والمتمثلة بشكل رئيسي في استحقاقات الأمومة وإعانات البطالة. ثانيا: في إطار انتقال دولة الإمارات إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، تواصل الحكومة سعيها نحو استقطاب أفضل المهارات العالمية في الصناعات ذات القيمة المضافة الرئيسية مثل: تكنولوجيا المعلومات، والبحث والتطوير، والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، وقطاع الصحة والطب، والمجالات ذات الصلة، وبالإضافة إلى إجراء تحركات جريئة في قطاعات عدة من بينها الفضاء، والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية، لا تسعى دولة الإمارات فقط إلى توفير مكان لأفضل المهارات لتحقيق الازدهار، بل وتعمل أيضا على تطوير مهارات سوق العمل الإماراتية.

الإمارات الأولى عالميا

مؤشر استدامة وتنمية قطاع السياحة والسفر - تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الإمارات الثانية عالميا

مؤشر قدرة الدولة على استقطاب المواهب - تقرير التنافسية العالمية 2017 - 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

ومؤشر قدرة البلدان على استبقاء المواهب - تقرير التنافسية العالمية 2017 - 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الإمارات الثامنة عالميا

مؤشر نسبة التوظيف - تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2017 الصادر عن معهد التنمية الاقتصادية

230%[2]

ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي في دولة الإمارات العربية المتحدة من 1,576 جهاز في عام 2005 إلى 5,324 جهاز في عام 2017

تواصل وزارة الموارد البشرية والتوطين سعيها في زيادة حماية العاملين داخل الدولة عن طريق تحسين سهولة الوصول إلى خدمات تقديم الشكاوى، وتثقيف القوى العاملة بشأن حقوقهم والمصادر القانونية المتاحة أمامهم، وذلك بهدف حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن للجميع، ويتضمن ذلك تعزيز إنفاذ قوانين العمل في الدولة، وتوفير برامج توعية وتوجيه شاملة قبل وصول العاملين إلى الدولة. وقد نظمت وزارة الموارد البشرية والتوطين "حوار أبوظبي" بالشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى دول المصدر التي يأتي منها العدد الأكبر من العمالة الوافدة، ويسعى الحوار إلى حشد الجهود المشتركة بهدف تحسين شفافية المعلومات بشأن حقوق العمل والتصدي لعمليات الاتجار بالبشر المحتملة في ممر الهجرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة جنوب آسيا (انظر الهدف رقم (16) من أهداف التنمية المستدامة).

النمو الاقتصادي المستدام

في يناير 2012، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي مبادرة لبناء اقتصاد أخضر تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، وتهدف المبادرة إلى تحويل دولة الإمارات العربية المتحدة كي تكون نموذجا ناجحا للاقتصاد الأخضر الحديث مع تعزيز تنافسية الدولة والحفاظ على بيئتها من أجل الأجيال المقبلة، كما ستهيئ المبادرة دولة الإمارات لأن تصبح من بين الدول الرائدة في العالم، ومركزا لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، وستدعم المبادرة الحفاظ على البيئة المستدامة بهدف دعم الاقتصاد على المدى الطويل. وتتضمن المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، بالإضافة إلى السياسات واللوائح البيئية ذات الصلة بعمليات البناء والتشييد.

2 المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

السياحة المستدامة

وتلبية للغاية (8.9) من أهداف التنمية المستدامة، اتخذت وزارة الاقتصاد عددا من الخطوات بهدف تعزيز السياحة المستدامة وبناء القدرات لرصد النتائج ورفع التقارير عنها:

- تأسيس اللجنة الوطنية لإحصاءات السياحة بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، واستضافة بعثتين تقنيتين من منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة بهدف تقييم الوضع الحالي للبيانات السياحية.
- إعداد خارطة طريق لإنشاء أنظمة حسابات فرعية لقطاع السياحة التي ستمكن الوزارة من رصد وقياس الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة.
- دعم الحكومة المحلية بهدف تقييم نتائج مبادرات السياحة المستدامة في كل إمارة.

وتتضمن المشاريع الجارية وضع إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع السياحي بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومواصلة تنفيذ نظام حساب السياحة الفرعي، وصياغة إطار قانوني وإداري للقوانين الاتحادية الجديدة التي تخص تنظيم القطاع السياحي في دولة الإمارات، وتعد وزارة الاقتصاد مشاركة المجتمع المحلي في مبادرات السياحة أمرا مهما، كما تتوسع الوزارة في تنمية السياحة في مناطق جديدة في سائر الإمارات السبع، وتواصل الوزارة الترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة في الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة وتنظيم حملات تستهدف الدخول إلى أسواق جديدة.

الجهة المسؤولة:
وزارة الاقتصاد

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

البنية التحتية

يشكل الاستخدام الإستراتيجي لعائدات النفط عامل النجاح الحاسم الذي مكن دولة الإمارات العربية المتحدة من تطوير اقتصادها منذ تأسيسها في عام 1971، فقد استثمرتها القيادة الحكيمة للدولة في إقامة أساس لبنية تحتية مادية واجتماعية رائدة عالميا؛ وستعمل تلك البنية التحتية بوصفها حافزا لتنمية الدولة في المستقبل، وبذلك استطاعت الدولة تخطي التحدي الماثل في كونها اقتصادا قائما على الموارد الطبيعية، أي "اقتصادا قائما على النفط بشكل حصري".

09 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

وتسلط رؤية الإمارات 2021 الضوء على أهمية البنية التحتية، وتهدف إلى أن تكون دولة الإمارات من بين أفضل الدول في جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ البحرية والطرق والكهرباء، كما ستسمح البنية التحتية الرائدة في قطاع الاتصالات لدولة الإمارات بأن تصبح رائدة في مجال تقديم الخدمات الذكية.

ولقد تفوقت دولة الإمارات في الآونة الأخيرة بشكل خاص في مجالي التنمية المستدامة والابتكار في إطار مجال التصنيع المستدام بيئيا، كما صنف تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات بوصفها دولة قائمة على الابتكار لعدة سنوات، وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة عالميا من بين 138 دولة في مؤشر جودة البنية التحتية، والمرتبة الأولى عالميا في مؤشر جودة الطرق، والمرتبة الرابعة عالميا في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ البحرية، والمرتبة الثالثة عالميا في مؤشر جودة البنية التحتية للمطارات ووسائل النقل الجوي، وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي 2018/2017.

التقرير	المؤشر	التصنيف العالمي
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2018/2017	جودة الطرق	1
	جودة البنية التحتية للمطارات ووسائل النقل الجوي	3
	جودة البنية التحتية للموانئ البحرية	4
	الجودة العامة للبنية التحتية	4

التصنيع والابتكار

تقر الدولة بأن الصناعة هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في أي مكان، ووفقا للتقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015 الذي أصدرته وزارة الاقتصاد، فإن قطاع الصناعة هو ثالث أكبر قطاع من حيث نسبة الموظفين العاملين فيه خلال العام 2013، ويعمل في القطاع 11.6% من إجمالي عدد العاملين خلال تلك السنة، وقد تلقى العاملون في هذا القطاع نسبة 9.9% من إجمالي الأجور المكتسبة خلال عام 2013، حيث أصبح القطاع في المرتبة الخامسة من حيث نسبة أجور القوة العاملة في الدولة.

ولا تشجع الدولة على الصناعات التقليدية فحسب، ولكنها تشجع أيضا على استخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد التي تدعمها التكنولوجيا الحديثة، وفي أبريل 2016، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم دبي إستراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد، وتهدف هذه المبادرة إلى استغلال التكنولوجيا لخدمة البشرية، وتعزيز وضع دولة الإمارات وإمارة دبي بوصفهما مركزا رائدا لتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول عام 2030. إن الهدف الرئيسي لإمارة دبي هو أن يعتمد 25% من المباني التي تقام في دبي على تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول عام 2030.

وتتمركز التنافسية والابتكار في إطار تجمعات في أكثر الاقتصادات نجاحا وديناميكية في العالم، كما تعتمد قدرة الدولة على إصدار منتجات وخدمات ذات قيمة عالية تدعم الوظائف عالية الأجر - على بناء وتعزيز هذه التجمعات، وتركز دولة الإمارات على إنشاء عدد من التجمعات في إطار تطويرها للبنية التحتية. وتستضيف الدولة اليوم العديد من تجمعات المناطق الصناعية الحرة التي تتراوح بين تجمعات التكنولوجيا النظيفة والمتجددة مثل "مصدر"، والتجمعات الإعلامية مثل هيئة المنطقة الإعلامية twofour54 في أبوظبي ومدينة دبي للإعلام، والتجمعات المالية مثل مركز دبي المالي العالمي، وقد صنفت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالميا في تطوير التكتلات الصناعية أو ما يعرف بالمناطق الحرة وفق تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد نفذ عدد من المبادرات التي تتواءم مع رؤية الإمارات 2021 الرامية إلى تعزيز وتشجيع الابتكار في دولة الإمارات، وذلك بهدف جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أفضل الدول حول العالم. وبتوجيه من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، تم إعلان عام 2015 عاما للابتكار، وهو الأمر الذي أدى إلى إطلاق العديد من المبادرات ذات الصلة بالابتكار في أنحاء الدولة، كما أطلقت الإستراتيجية الوطنية للابتكار التي تهدف إلى جعل دولة الإمارات من بين أكثر الدول ابتكارا حول العالم خلال سبع سنوات، وتستهدف الإستراتيجية سبعة قطاعات، وهي: الطاقة المتجددة، والنقل، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والمياه، والفضاء. وقد أسس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي لتحفيز ثقافة الابتكار داخل القطاع الحكومي وجعل حكومة الإمارات من بين أكثر الحكومات ابتكارا في العالم، كما أطلقت السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال التكنولوجيا والابتكار 100 مبادرة باستثمارات كبرى في مجالات التعليم والصحة والطاقة والنقل والفضاء والمياه، وتشمل هذه المبادرات مجالات الروبوت والطاقة الشمسية ووضع أطر تشريعية جديدة لحماية الملكية الفكرية وبحوث الخلايا الجذعية والتكنولوجيا الحيوية.

وفي نوفمبر 2015، أطلقت حكومة دولة الإمارات صندوق تمويل الابتكار بقيمة 2 مليار درهم إماراتي، وهو مبادرة اتحادية تهدف إلى تمويل حلول المبتكرين في مختلف القطاعات في دولة الإمارات،[1] حيث تمنح الأولوية لقطاعات الطاقة المتجددة والنقل والتعليم والصحة والتكنولوجيا والمياه والفضاء، كما ينبغي للمشاركين أن يقدموا خطة تنمية الأعمال التجارية حتى يكونوا مؤهلين للحصول على التمويل، وتدير وزارة الاقتصاد هذا الصندوق بالتعاون مع البنوك المحلية والعديد من الهيئات الاستثمارية.

1 https://www.uaecabinet.ae/en/details/news/mohammed-bin-rashid-al-maktoum-launches-first-innovation-fund-worth-aed-2-billion

الإمارات الأولى عالميا

مؤشر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرؤية الحكومة للمستقبل - تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمية 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الإمارات الرابعة عالميا

مؤشر إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من قبل الأعمال - تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2017 الصادر عن كلية إنسياد

ومؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات بين الشركات - تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمية 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

ومؤشر تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية - تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمية 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الإمارات العاشرة عالميا

مؤشر استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات - تقرير التنافسية العالمية 2017-2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

هيئة تنظيم الاتصالات - صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تم إطلاق صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2008 من قبل هيئة تنظيم الاتصالات من أجل إطلاق الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومجالات التركيز للصندوق هو تعزيز رأس المال الفكري، والقيادة التكنولوجية، وتحفيز البحوث الذكية، والأفكار المبتكرة، والأعمال الصغيرة. تماشيا مع رؤية الإمارات -2021 لتحقيق جودة عالية من الحياة من أجل مستقبل الأجيال القادمة - يسعى صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقديم الدعم للمبادرات والمشاريع الداخلية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تنسق وزارة الاقتصاد الجهود الرامية إلى تنفيذ الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، وفيما يلي شرح لبعض غايات الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة

الغاية (9.2.1): تعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في القوى العاملة وفي الناتج الإجمالي المحلي بما يتماشى مع الطموحات الوطنية، ومضاعفة حصتها عالميا كدولة مصنعة ومبتكرة.

يقاس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية عن طريق "قياس النسبة المئوية لقيمة التصنيع المضافة في الناتج الإجمالي المحلي ونصيب الفرد منها"، وفي الفترة ما بين عامي 2015 و2017، ارتفعت نسبة قيمة التصنيع المضافة إلى الناتج القومي من 14% إلى 16%، وذلك نتيجة إستراتيجية صناعية مركزة ومحددة الأهداف تضم 10 مبادرات و39 مشروعا، وبتوجيه من السياسات الصناعية المحددة للأجيال القادمة، وتتواءم هذه الإستراتيجية مع رؤية الإمارات 2021 والإستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر.

ويتألف مؤشر الصناعات التحويلية لدولة الإمارات من أربع ركائز فرعية متساوية القيمة، ويقيم إحداها المواءمة بين القطاعات ورؤية الإمارات 2021 والمواءمات الأخرى مع إستراتيجية النمو الأخضر التي تشمل قطاعات الصناعات التحويلية متعددة المجالات التي تغطيها رؤية الإمارات، والتي تتضمن الطاقة المتجددة والنقل والتعليم والصحة والمياه والتكنولوجيا والفضاء. وبناء عليه، تتبع السياسات الصناعية الجديدة منهجاً شاملا لتلبية أهداف التنمية المستدامة، وفيما يلي استعراض للإستراتيجيات والسياسات المقترحة لتحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، ولتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة والتصنيع والابتكار:

- ربط التجارة بالصناعات التحويلية: تهدف هذه الإستراتيجية إلى ربط الصناعات التحويلية على نحو وثيق بنمو الصادرات وتحويل حصة التجارة إلى الصناعات التحويلية المحلية
- ربط السلع الأساسية بالتكنولوجيا: وذلك لبيان انتشار المعرفة بين قطاعات السلع الأساسية القوية في دولة الإمارات (على سبيل المثال الذهب والألومنيوم)، والارتقاء في سلاسل القيمة، والتحول من مجرد التجارة في السلع الأساسية إلى التكنولوجيات
- المستويات الأفقية والرأسية: بدلا من اختيار الفائزين، تركز الإستراتيجية على تعزيز القاعدة للقطاعات المتعددة بهدف تحسين التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى الارتقاء بعوامل التمكين (على سبيل المثال التعليم والتكنولوجيا)
- إنشاء مناطق حرة لسلاسل القيمة: تدمج المناطق الحرة في سلاسل القيمة المحلية عن طريق تحقيق الشفافية بين العرض والطلب (على سبيل المثال قاعدة بيانات الموردين)، وتحديد "لغة مشتركة" (على سبيل المثال معايير) بهدف تحقيق صلات معرفية وآثار غير مباشرة

الغاية (9.2.2): تعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.

يقاس التقدم المحرز نحو هذه الغاية عن طريق "قياس نسبة العمالة في الصناعات التحويلية من إجمالي العمالة".

وتحقيقا للهدف، تنفذ دولة الإمارات إستراتيجية الصناعات التحويلية بمهارات الجيل الرابع للصناعة، وتركز الإستراتيجية على: أ) الكفاءات الشاملة لعدة مجالات، ب) التدريب المهني في قطاعات صناعات تحويلية محددة، ج) برامج الربط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتركز دولة الإمارات بشكل خاص على مهارات المستقبل وتعريف وظائف المستقبل وفق التصنيف الدولي الموحد للمهن، ويدعم ذلك العمل الإجراءات الأكثر شمولا بهدف سد الفجوة في المهارات؛ مما يدعم تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

وللمضي قدما، ستركز دولة الإمارات على "تعليم الجيل القادم" عن طريق تقديم مناهج تعليمية من الجيل الرابع في جميع المستويات التعليمية، بدءا من التعليم الابتدائي (على سبيل المثال دراسة مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)، والتعليم الثانوي (على سبيل المثال التصميم والبرمجة)، والتعليم العالي (على سبيل المثال قوانين القيادة الآلية)، والتعليم المهني والتقني (على سبيل المثال الإنتاج المادي-الإلكتروني)،[2] وستوضع المناهج بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص.

الغاية (9.3.1): زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

يقاس التقدم المحرز نحو هذه الغاية عن طريق "قياس نسبة حصة الصناعات الصغيرة من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة".

وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت دولة الإمارات عددا من الحوافز العامة الجديدة للشركات المبتكرة الناشئة لتشمل الشركات الصناعية التي تمتلك حصة أكبر في برامج البحث والتطوير، ويهدف مفهوم الشركات المبتكرة الناشئة إلى دعم كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالي الابتكار والصناعة، وتؤثر المبادرة في أكثر من 18 مؤشرا يعنى بالصناعة والابتكار على المستوى الوطني، وتتلاق هذه المؤشرات في إطار الغاية الثالثة من الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة.

ومن المقرر اتخاذ عدد من الخطوات للمضي قدما، تتضمن:

- برنامج دعم شامل للشركات الناشئة: تقديم الدعم المنتظم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء لاستكشاف ودخول أسواق الصادرات من خلال: (i) ضمان ائتمانات التصدير، (ii) توفير أحدث الأبحاث والمعلومات بشأن الأسواق الخارجية، (iii) مكتب مساعدة موحد معني بأسواق الصادرات داخل غرفة التجارة
- جائزة التميز البيئي: تمنح جائزة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الخضراء
- برنامج اتحادي للشراء المستدام: "خضرنة" عمليات الشراء الحكومية عن طريق إدخال الحد الأدنى من معايير الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإحداث فرق فوري في كفاءة المؤسسات الاتحادية المعنية بالمياه والكهرباء، وإحداث أثر اقتصادي فوري عن طريق البدء في عملية استيعاب واسعة النطاق للمزيد من التكنولوجيات التي تتسم بالكفاءة، وتطبيق متطلبات الكفاءة على مقدمي الخدمات

الغاية (9.3.2): زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

يقاس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية عن طريق "قياس نسبة الصناعات الصغيرة التي لديها قروض أو اعتمادات ائتمانية".

وتركز دولة الإمارات حتى الآن على تحسين إجراءات الضمانات المصرفية المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف الحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة، كما تؤكد دولة الإمارات بشكل خاص على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التحويلية الخضراء فيما يتعلق بالائتمان والدمج ضمن سلاسل القيمة العالمية، ويعد هذا العمل نتاجا لإستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء وإستراتيجية الصناعات التحويلية المقترحة.

وتتضمن الجهود المستقبلية برنامج الائتمان وضمانات القروض والتصدير بهدف تمكين الاستثمارات في الأداء البيئي والطاقة من الارتقاء بمصانعها الإنتاجية، ولن يعتمد البرنامج على إنشاء صندوق جديد، بل سيعتمد على الربط بين الاعتمادات والضمانات المصرفية الحالية ودعمها بصكوك جديدة خاصة بضمانات التصدير، ومن المرتقب إصدار ثلاث سياسات على وجه التحديد، وهي:

- الائتمان والضمانات: قروض بفائدة منخفضة ومنح استرداد وقروض مدعومة من مؤسسات كبرى في القطاعين الحكومي والخاص
- تشجيع الصادرات الخضراء (بالضمانات): تقديم برامج ضمان للصادرات إلى أي شركة مقرها في دولة الإمارات تصل إلى نسبة 20% من الصادرات، والاستفادة من شبكات الصناديق الحالية في تقديم ضمانات
- الاستثمارات الخضراء: تغطي جميع الاستثمارات العالمية والوطنية الحالية في شركات التكنولوجيا وصناديق التكنولوجيا، مثل صندوق مصدر للتكنولوجيا النظيفة

2 التعليم والتدريب المهني

الغاية (9.5.1): تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين الحكومي والخاص على البحث والتطوير.

يقاس التقدم نحو تحقيق هذه الغاية عن طريق "نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي".

وفي الفترة بين العامين 2014 و2016، زادت دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة نفقات البحث والتطوير من 0.5% لتصل إلى 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 1% بحلول عام 2018.

الغاية (9.5.2): تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين الحكومي والخاص على البحث والتطوير.

يقاس التقدم نحو تحقيق هذه الغاية عن طريق "العاملين في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة"، فقد زادت حاليا دولة الإمارات العربية المتحدة أعداد الباحثين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص زيادة ملموسة، وسيتم مستقبلا إيلاء مزيد من التركيز على الجيل القادم من الباحثين يرتكز على البحث والتطوير في مجال الصناعات التحويلية، كما سيجري وضع منهاج العمل المشترك لاستهداف مشاريع البحث والتطوير ذات الصلة والمحددة من قبل اتحاد الصناعات، وسيمنح التمويل العام للمنظمات العامة والخاصة المعنية بتنفيذ تلك المشاريع.

الغاية (9.1.ب): دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي، وإضافة قيمة إلى السلع الأساسية بين أمور أخرى.

يقاس التقدم نحو تحقيق هذه الغاية من خلال "النسبة المئوية للقيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة".

وتركز دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا على بناء القدرات في قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة عن طريق: (أ) تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال التكنولوجيا (ب) برامج ربط الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تركز على شركات التكنولوجيا المتقدمة (ج) زيادة التركيز على القيمة العليا المضافة إلى الصناعات تحديدا في اللوجستيات. وفي المستوى القطاعي، تستهدف القطاعات التالية:

- المعادن: تغطي سلسلة القيمة قطاعات تتراوح بين السلع الأساسية والسلع النهائية، ويتضمن ذلك المعادن الأساسية، والمنتجات المعدنية المصنعة والآلية، والمعدات، والسيارات، والطائرات
- النفط والمواد الكيمائية: تغطي سلسلة القيمة قطاعات تتراوح بين السلع الأساسية والسلع النهائية، ويتضمن ذلك النفط، والمواد الكيميائية الأساسية، والبوليمرات، والأسمدة، ومواد الطلاء، ومواد النسيج الكيماوية، والمطاط، والبلاستيك، والأدوية، والتكنولوجيا الحيوية، والمواد الكيميائية الزراعية، والراتنجات
- المواد الغير معدنية: تغطي سلسلة القيمة قطاعات تتراوح بين السلع الأساسية والسلع النهائية، ويتضمن ذلك الرمل، وخزفيات الأسمنت، والزجاج، والنوافذ
- الملابس: تغطي سلسلة القيمة قطاعات تتراوح بين السلع الأساسية والسلع النهائية، ويتضمن ذلك القطن، والألياف، والمنسوجات، والملابس، والثياب
- الأطعمة والمشروبات: تغطي سلسلة القيمة قطاعات تتراوح بين السلع الأساسية والسلع النهائية، ويتضمن ذلك الأطعمة غير المصنعة، والأطعمة شبه المصنعة، والأطعمة المصنعة، والأطعمة المعبأة

وبالإضافة إلى ذلك، تستهدف لوجستيات الأجيال المقبلة توفير بيئة مؤاتية تنظيمية مزودة بأحداث التكنولوجيات الرقمية والبنية التحتية المادية لتحقيق قفزات نوعية في اللوجستيات، ويتحقق ذلك في إطار تعديل القانون المحلي إلى معايير اللوجستيات الدولية 4.0 (مثل: اتفاقية السير على الطرق للأمم المتحدة)، وتركيب التغطية الشاملة للبنية التحتية عريضة النطاق لتقديم تنزيل سرعات لا تقل عن 50 ميجاواط/ثانية (اليوم ~15 ميجاواط/ثانية).

الجهة المسؤولة:
وزارة تنمية المجتمع

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

تلتزم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالتصدي لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة وعلى الصعيد العالمي، وذلك عن طريق تنفيذها برامج مساعدات إنسانية وخيرية.

10 | الحد من أوجه عدم المساواة

الإمارات العربية المتحدة
وزارة تنمية المجتمع

وعلى صعيد دولة الإمارات، تهدف جهود وزارة تنمية المجتمع إلى ضمان تحقيق كفاية الدخل والكفاية الاقتصادية التي تكفل لكل مواطن الحياة الكريمة والمليئة بالإنجازات، كما اتخذت دولة الإمارات خطوات ملموسة للتصدي لقضايا التفاوت الاجتماعي، وتدرك حكومة دولة الإمارات ضرورة تعزيز التفاهم والتسامح بين الثقافات والأديان والحضارات، كما تؤكد الحكومة على أهمية التمسك بمبدأ السلام العالمي.

التسامح

في فبراير 2016، عين منصب وزير الدولة للتسامح في مجلس الوزراء، لتعزيز ثقافة التسامح وغرس مبادئ التسامح لتمثل قيمة جوهرية في المجتمع الإماراتي، ومنذ ذلك الحين، استثمرت الهيئات الحكومية في دولة الإمارات ما يقارب من 108 ملايين دولار أمريكي في مبادرات التفاهم الثقافي. ويشكل بناء المجتمع المتلاحم المحافظ على هويته إحدى الركائز الست الرئيسية في الأجندة الوطنية لدولة الإمارات. وتهدف دولة الإمارات إلى بناء مجتمع شامل يعمل على دمج البشر من مختلف مناحي الحياة مع الحفاظ على ثقافة دولة الإمارات الفريدة وتراثها وتقاليدها وتعزيز التلاحم الاجتماعي والأسري (انظر دراسة حالة عن "التسامح" في الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة).

دولة الإمارات الثانية عالميا

مؤشر انفتاح الثقافة الوطنية على الأفكار والثقافات الأخرى - الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا عام 2017

تصنيف دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالميا

مؤشر ارتفاع مستويات التلاحم الاجتماعي - الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا عام 2017

التكامل الاجتماعي والتمكين

أصحاب الهمم

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي، السياسة الوطنية "لأصحاب الهمم" في 2017، التي أعادت تسمية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بـ "أصحاب الهمم" احتفاء بروح الشجاعة والقدرة على الصمود التي تبعثها هذه الفئة في المجتمع، وتولي دولة الإمارات أهمية فائقة لرفاه "أصحاب الهمم" من مختلف الأعمار عن طريق توفير التعليم الابتدائي والثانوي والتدريب المهني، والحصول على المؤهلات العليا مستقبلا. كما تعمل السياسة الوطنية "لأصحاب الهمم" على توحيد الجهود الاتحادية والمحلية الرامية إلى دعم هؤلاء المواطنين وتنفيذ المشاريع المشتركة، ومن بين الأمثلة على ذلك تأسيس المركز الوطني لتشخيص "أصحاب الهمم"، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع ووزارة تطوير البنية التحتية، ويوفر المركز إجراءات موحدة بشأن تقييم وتشخيص الإعاقة على المستوى الوطني.

وتهدف السياسة الوطنية إلى بناء مجتمع شامل خال من الحواجز والعقبات أمام أصحاب الهمم، ويسمح بتمكينهم وأسرهم، ويوفر لهم الحياة الكريمة، كما تم تأسيس مجلس استشاري مهمته تنفيذ هذه الإستراتيجية وتحقيق أهدافها، وتتضمن السياسة مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني والتشغيل والحماية الاجتماعية والثقافة والرياضة وإمكانية الوصول، كما تعمل السياسة على دمج أصحاب الهمم في جميع أبعاد المجتمع، وبصفة رئيسية في العمل والتعليم وجوانب الحياة الاجتماعية اليومية.

ويجرى تحديث عملية التقييم والتشخيص لأصحاب الهمم بانتظام بهدف ضمان مواءمة الدعم المقدم مع أفضل الممارسات، ويوجد في دولة الإمارات 83 مركز تأهيل حكوميا وخاصا لهم، ويوجد نحو 4,921 فردا من أصحاب الهمم مسجلين في هذه المراكز (3,190 من الذكور، 1,731 من الإناث).[1] وذلك بالإضافة إلى تقديم المساعدة الاجتماعية الشهرية وإصدار بطاقة أصحاب الهمم الشخصية التي تعتبر مستندا رسميا دالا على أن حاملها من ذوي الإعاقة، والتي تمنحهم امتيازات وإعفاءات من رسوم محددة فيما يختص بالنقل والاتصالات والأماكن العامة.

وقد اعتمدت إستراتيجية دبي لذوي الإعاقة 2020 "قوانين إمكانية الوصول إلى مرافق المباني" التي تعد إحدى أهم نتائج إستراتيجية دبي للبيئة التي تستهدف تحويل الإمارة إلى مدينة ترحب بأصحاب الهمم وتعمل على تمكينهم (انظر دراسة حالة في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة).

1 إحصائيات وزارة تنمية المجتمع

كبار السن

تمثل نسبة كبار السن 4.1% من إجمالي عدد السكان، وتعمل دولة الإمارات على توفير الرفاه الاجتماعي الشامل لكبار السن، كما وضعت الدولة إستراتيجية لكبار السن ضمن نطاق إستراتيجيتها للتنمية الاجتماعية المعتمدة من وزارة تنمية المجتمع، وتهدف الإستراتيجية إلى تمكين كبار السن عن طريق منحهم أدوارا نشطة في المجتمع وتوفير فرص التعليم والوظائف لهم، وتواصل الوزارة تقديم الخدمات والبرامج الوقائية لحماية كبار السن من سوء المعاملة والاستغلال، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية.

التمكين الوظيفي للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية

أعدت الحكومة سياسة لتشجيع القادرين على العمل بهدف دعم تحول الحكومة من توفير خدمات الرعاية إلى التنمية الاجتماعية الرامية إلى تمكين المجتمع، وتهدف الإستراتيجية إلى تدريب وتأهيل وتمكين المستفيدين من المساعدات الاجتماعية عبر برامج التدريب وغيرها من البرامج الإصلاحية، وتخاطب المبادرات نحو 9,000 عضو مسجل في قاعدة بيانات الأمن الاجتماعي وفقا لمعايير محددة، ومن المنتظر أن تحقق هذه السياسة عملية التحول من الاستفادة إلى العمل لنحو 70% من نسبة السكان المستهدفة بحلول عام 2021.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة للتحول من نهج المساعدة المالية إلى نهج التنمية الاجتماعية، اعتمدت الحكومة برامج لزيادة دخل الأسر ورفع المستويات المعيشية عن طريق تقديم الدعم اللازم لتشجيع الأسر على المشاركة في القوى العاملة، وذلك عبر برامج مثل "العمل حياة" و"فرصتي"، وتهدف الحكومة إلى تقليص الاعتماد على المساعدات وضمان تمكين الأسر من العيش على نحو مرض وهادف، وذلك عن طريق إمداد الأسر بالتدريب والتأهيل اللازمين، والمساعدات المالية والخبرة الفنية والمعرض لتسويق منتجاتهم في المراكز التجارية.

وقد أطلقت وزارة تنمية المجتمع "مشروع الصنعة" بهدف دعم وتشجيع المنتجات والخدمات المقدمة من الأسر الإماراتية لإيجاد مصادر دخل إضافية، ويدعم هذا المشروع جميع الأسر الإماراتية التي تتطلع إلى التحول إلى سوق العمل؛ إذ يمثل المشروع أداة مهمة لتسليط الضوء على مواهب هذه الأسر وقدراتهم وتعزيز ثقتهم بوصفهم مشاركين نشطين ومنتجين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

تمكين المرأة

تهدف الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات 2015 - 2021 إلى تمكين المرأة من أداء دور رئيسي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية،[2] كما تركز الإستراتيجية على تنفيذ أفضل الممارسات الرامية إلى إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في أماكن العمل بهدف ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل دون أي تمييز.

وتهدف جائزة الشيخة فاطمة بنت مبارك للأمومة والطفولة إلى تكريم الشخصيات العالمية من أصحاب الإنجازات المتميزة في خدمة قضايا وشؤون المرأة والطفل، وتعكس هذه الجائزة الجهود المكرسة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك تجاه هذه القضايا بوصفها رئيسة الاتحاد النسائي العام، والرئيسة العليا لمؤسسة التنمية الأسرية، ورئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة (انظر الفصل الخاص بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة).

مؤشرات التلاحم المجتمعي الوطنية

تطمح الأجندة الوطنية إلى بناء مجتمع متلاحم فخور بهويته وشامل، مع الحفاظ على ثقافة دولة الإمارات وتراثها وتقاليدها وتعزيز تلاحم المجتمع وتماسك الأسرة، وتتولى وزارة تنمية المجتمع مسؤولية تحقيق المؤشرات الوطنية التالية والواردة ضمن الأجندة الوطنية لدولة الإمارات.

- مؤشر التلاحم الأسري: مؤشر مركب يقيس مستوى التلاحم والمشاركة الاجتماعية والدعم بين أفراد الأسرة النواة والعائلة (الأقرباء) من الدرجة الأولى في جو يسوده التفاهم والاحترام والمساواة.
- مؤشر التلاحم المجتمعي: مؤشر مركب يقيس مدى تمتع أبناء المجتمع بالمبادئ والقيم المرتبطة بالهوية الوطنية، والتكافل الاجتماعي والشراكة المجتمعية بين جميع مكونات المجتمع في الدولة، وتشمل المحاور الرئيسية للمؤشر: التماسك الأسري، والتعليم والثقافة، والمساواة، والعدالة، والأمن، والمشاركة، والانتماء إلى الوطن.

وتتعاون وزارة تنمية المجتمع مع هيئات اتحادية ومحلية مثل برنامج الشيخ زايد للإسكان، ووزارة الثقافة وتنمية المعرفة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل، وهيئة الثقافة وتنمية المعرفة في الشارقة، والمجلس الاتحادي للتركيبة السكانية، وهيئة تنمية المجتمع، ومؤسسة التنمية الأسرية في أبوظبي بهدف تقييم هذه المؤشرات ورصدها ورفع التقارير عنها.

2 استراتيجية تمكين المرأة - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة

مجتمعي ... مكان للجميع

إستراتيجية دبي للإعاقة

السياق العالمي

أهداف التنمية المستدامة والإعاقة

لا يمكن للبعض أن يعيش في مجتمعات شاملة بينما يظل جزء من سكان العالم مهمشين، ولا يجدون من يعبر عنهم، ويعانون من نقص الخدمات، أو بعبارة أخرى تم إهمالهم. ففي الواقع لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة في العديد من البلدان هم الأكثر استبعادا وأشد صعوبة في الوصول إليهم من بين جميع الفئات في مجتمعاتهم المحلية، كما أنهم الأقل حظا في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، ومن ثم فإن القدرة على كسب العيش والخروج من دائرة الفقر تصبح أكثر صعوبة بل وشبه مستحيل.

وبخلاف الأهداف الإنمائية للألفية السابقة، فإن إدراج الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة يبعث على الأمل في أن يدرج الأشخاص ذوو الإعاقة هذه المرة، وأن يشعروا بأثر التقدم الإنمائي.

ويشار إلى الإعاقة في مواضع مختلفة من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم والنمو والعمالة وعدم المساواة وسهولة تحقيق الاستقرار في المستوطنات البشرية، فضلا عن جمع البيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة، فهناك 11 إشارة صريحة، على وجه التحديد، إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة 2030، ويعد تصنيف البيانات حسب الإعاقة مبدأ أساسيا.

الهدف رقم 4: التعليم الشامل وذو الجودة والمتكافئ، وتعزيز فرص التعليم المفتوح مدى الحياة للجميع في كل الجهود الرامية إلى القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم، وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الاقتراح إلى بناء وتطوير عناصر التعليم وهي الأطفال والإعاقة، ومراعاة الجوانب المتعلقة بالنوع، الإجتماعي وتوفير بيئات تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة وفعالة للجميع.

الهدف رقم 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتوظيف الكامل والمنتج، وتوفير العمل اللائق للجميع بهدف تحقيق التوظيف الكامل والمنتج، وإتاحة العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة.

الهدف رقم 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وذلك من خلال تمكين وتعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

الهدف رقم 11: تحويل المدن والمستوطنات البشرية إلى مدن شاملة وآمنة ومستدامة من خلال: (1) توفير نظم نقل آمنة وميسورة التكلفة ومستدامة ويسهل للجميع الوصول إليها، (2) تحسين سلامة الطرق، ولا سيما من خلال التوسع في استخدام وسائل النقل العام، والاهتمام باحتياجات الأشخاص المعرضين للمخاطر، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلاوة على ذلك، إتاحة الوصول إلى أماكن آمنة، سواء أكانت عامة أم خضراء للجميع، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف رقم 17: تعزيز دعم بناء القدرات لزيادة إمكانية توافر بيانات عالية الجودة، وموثوقة، وفي الوقت المناسب، وأن تكون أيضا مصنفة حسب الإعاقة، نظرا لزيادة التركيز على جمع البيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة والمساءلة عنها.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة:

في عام 2006، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ، وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحدة من تسع معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان، وتشمل 33 مادة أساسية تغطي جميع مجالات الحياة. وحتى الآن، صدقت 175 دولة من أصل 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة التي صدقت عليها عام 2008، مما جعل الدول ملتزمة قانونا بتنفيذ المواد وتقديم تقرير خطي عن التقدم المحرز إلى الأمم المتحدة بشكل دوري.

ووفقا للتقرير العالمي عن الإعاقة لعام 2011 الصادر عن منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، هناك ما يقدر بنحو مليار شخص من ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم، ويشير التقرير نفسه إلى أن 1 من كل 5 أشخاص من أشد الناس فقرا في العالم يعانون من إعاقات، فالإعاقة سبب للفقر ونتيجة له في الوقت نفسه، إلا أن واضعي السياسات الدولية والجهات المعنية لم يعترفوا بهذه القضية، ولم يمنحوها الأولوية في إطار الجهود الإنمائية الدولية حتى الآن.

ومن المؤكد أن أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة ستؤثران في اتجاه السياسات العالمية والوطنية بشأن خطط التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المدى الذي تعبر فيه الخطط المذكورة عن الإعاقة في التنفيذ والرصد على مستوى السياسات والممارسة.

السياق المحلي

لقد بذلت إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة جهودا حثيثة لمواءمة أهدافها الإستراتيجية مع الأجندة العالمية، وفي الواقع، فإن القيادة في إمارة دبي لديها رؤية والتزام لضمان تحول دبي إلى مدينة صديقة للإعاقة بحلول عام 2020. وتتمثل الرؤية الملهمة في جعل دبي مجتمعا شاملا وخاليا من العوائق ويقوم على الحقوق، مجتمعا يعزز ويحمي ويضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الحرية في تقرير مصيرهم، أو كما صاغه في أكتوبر 2017 صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم إمارة دبي، "شعب ذو إرادة".

وتماشيا مع التزام إمارة دبي بتعزيز دمج ذوي الإعاقة في المجتمع، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، قانون دبي رقم 2 لعام 2014 لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي، ويكفل القانون للأشخاص ذوي الإعاقة التمتع بجميع الحقوق المقررة لهم، وأن يتم احترامهم ومعاملتهم بكرامة، وأن يتم الاعتراف بإمكاناتهم كأعضاء عاملين ومنتجين في المجتمع، ويدعو القانون جميع الأطراف المعنية في دبي إلى توفير الخدمات الأساسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الرعاية الصحية وخدمات إعادة التأهيل بأسعار معقولة، وكذلك التعليم ذو الجودة للجميع في جميع المراحل، بالإضافة إلى الخدمات العامة التي تشمل استخدام الطرق ووسائل النقل العام، وتيسير الوصول إلى المرافق العامة، وضمان سهولة الوصول إلى البيئة المحيطة بها، ويتوافق قانون دبي أيضا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)، التي صدقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 2008.

"مجتمعي ... مكان للجميع"

أطلق صاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي، مبادرة "مجتمعي ... مكان للجميع" في نوفمبر 2013، لتعزيز مكانة إمارة دبي كنموذج رائد، وتهدف المبادرة إلى تحويل دبي إلى مدينة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2020، وقد أطلقت عدة حملات ومشاريع وأنشطة للاتصال بهدف زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على مختلف العوائق المتعلقة بالمواقف التي تمنع حاليا الأشخاص ذوي الإعاقة من إطلاق كامل إمكاناتهم كأعضاء مشاركين ومساهمين في المجتمع، وقد اكتسبت المبادرة الدعم والاهتمام من جانب أفراد المجتمع، وذلك دليل آخر على أهمية الوعي الاجتماعي بدور الأشخاص ذوي الإعاقة كأعضاء قادرين يمكنهم إحداث تغيير إيجابي في المجتمع.

ووفقا للقانون الجديد ومبادرة "مجتمعي"، أصدر صاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي، قرار المجلس التنفيذي رقم 3 لسنة 2014، والذي ينص على إنشاء اللجنة العليا لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحت إشرافه، ويرأسها صاحب السمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس اللجنة العليا لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والهدف من هذه اللجنة هو تنفيذ مواد القانون المحلي والإشراف على تنفيذ المبادرات وخطة العمل الرامية إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد كثفت جميع الجهات الحكومية واللجان والمكاتب في دبي جهودها للمساعدة في تطوير خطوات ناجحة وملموسة وعملية لدعم التشريعات والقوانين ذات الصلة.

إستراتيجية دبي للإعاقة 2020

من أجل تقديم خارطة طريق واضحة لمبادرة مجتمعي والتشريعات، والأشخاص ذوي الإعاقة وداعميهم، جنبا إلى جنب مع الجهات المعنية، قام الخبراء المحليون والدوليون بوضع إستراتيجية شاملة في عام 2015 تحدد الطريق نحو تحقيق الرؤية التي تعزز مواد القوانين الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى أولويات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأجندة التنمية، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة، وقد أعلن صاحب السمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس اللجنة العليا لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن إطلاق "إستراتيجية دبي للإعاقة 2020" التي تحدد دور القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم وتنفيذ هذه الإستراتيجية، إلى جانب أهدافها وتوجهها الإستراتيجي في تحويل دبي إلى مدينة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2020.

وتتمثل مهمة إدارة خدمات التنمية في تنفيذ السياسات وأفضل الممارسات التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من اتخاذ خياراتهم في بيئة شاملة، وتضمن الحصول على الفرص على قدم المساواة مع الآخرين، مسترشدين بإطار إستراتيجية دبي للإعاقة.

"مجتمعي - مكان للجميع"
إطار عمل لمدينة دبي شاملة، تحترم الحقوق وخالية من العوائق

إطار إستراتيجية دبي للإعاقة

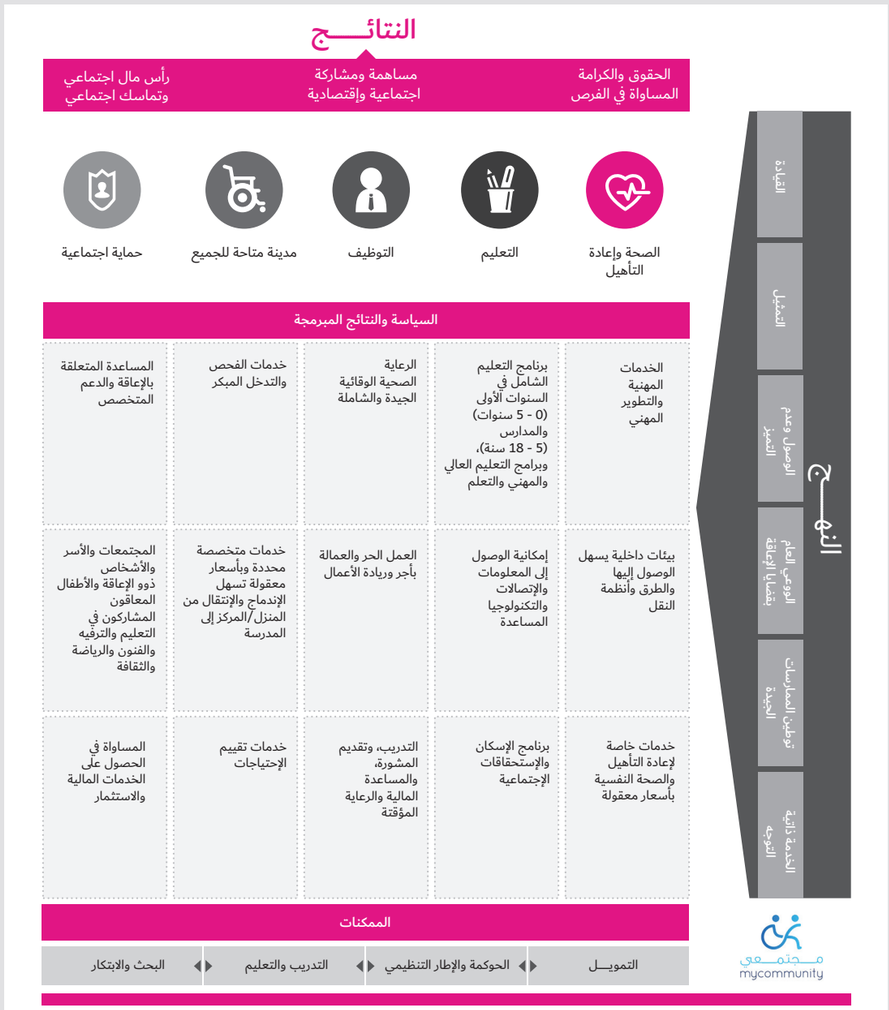

تحدد الإستراتيجية الخطط الرامية إلى تنفيذ السياسات والأطر التشريعية والمبادرات ذات الصلة، والمساهمة في ضمان تعميم مراعاة الإعاقة، مما يعزز الهياكل الأساسية للسياسات والخدمات التي تتيح إمكانية الوصول إلى نظم صحية وتعليمية وتوظيفية وحماية اجتماعية جيدة. وتماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، تسعى إستراتيجية دبي للإعاقة 2020 إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم الأساسية من خلال ضمان العدالة الاجتماعية والإنصاف والحماية من خلال خمس ركائز رئيسية، هي: الصحة وإعادة التأهيل، والتعليم الشامل، والتوظيف الشامل، والحماية الاجتماعية، وتحقيق الاستفادة للجميع.

تعميم مراعاة الإعاقة ورصدها

اعتبرت القيادة في المجلس التنفيذي لحكومة دبي أن تعميم مراعاة الإعاقة في جميع السياسات والبرامج الحكومية أمر حيوي في الجهود الرامية إلى التخطيط لبناء مجتمع شامل، ومن هنا فإن إستراتيجية دبي للإعاقة ليست إستراتيجية منعزلة، ولكنها إستراتيجية تم تعميمها بشكل كامل عبر الأهداف الإستراتيجية وإطار الرصد لخطة دبي الإستراتيجية 2021، وقد سعت الجهود المتضافرة في السابق إلى مواءمة نظام إدارة الخدمات الإنمائية مع الأجندة الوطنية المحلية من جهة (والمتمثلة في إستراتيجية دبي للإعاقة)، والأجندة العالمية من جهة أخرى (المتمثلة في أهداف التنمية المستدامة واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، حيث أصبح كلاهما جزءا متكاملا من مشروع أكبر هو الخيارات المتعلقة بالبرامج وخيارات السياسات في خطة إمارة دبي، وقيم وممارسات العمل، وإطار الرصد.

وتستند إستراتيجية دبي للإعاقة إلى نهج قائم على الحقوق، ويبدو ذلك جليا في تأكيده على التصميم الشامل، وتوفير التعليم الشامل للجميع، والحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل، مما يعني أن المنهجية المستخدمة لجمع المعلومات الأساسية للتخطيط والرصد يجب أن تكون راسخة أيضا في المبادئ نفسها، ولهذا السبب، تم اعتماد استقصاء منظمة الصحة العالمية النموذجي للإعاقة وتطويعه كإستراتيجية لجمع البيانات من أجل إنشاء قاعدة معلومات أساسية سليمة تجريبيا تمكن من رصد مدى التقدم الذي أحرزته إستراتيجية دبي للإعاقة، وما أحرزته دبي كذلك من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد صار يطلق عليه الآن استقصاء دبي للاندماج المجتمعي.

وتتطلب عملية صنع السياسات الفعالة المستمدة من إستراتيجية دبي للإعاقة وجود بيانات موثوقة ومفصلة عن جميع جوانب الإعاقة والضعف، والقيود التي تمنع ممارسة الأنشطة، والقيود التي تحد من المشاركة، والظروف الصحية ذات الصلة، والعوامل البيئية، وهي معلومات محدودة حاليا نظرا لعدم وجود أداة قياسية موحدة لجمع البيانات عن الإعاقة يمكن أن توفر توثيقا شاملا ومنهجيا لجميع جوانب الأداء لمجموعة من السكان، وسيساعد استقصاء منظمة الصحة العالمية المصمم بطريقة خاصة للتغلب على أحد التحديات في الحصول على معلومات أساسية لرصد التقدم المحرز، ووضع أساس يمكن من خلاله اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات واتخاذ إجراءات ملموسة، وذلك تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، وسينفذ الاستقصاء النموذجي للإعاقة باعتباره دراسة استقصائية تعتمد على السكان مع عينة تقدر بـ 2,500 شخص، مما يوفر دلائل معيارية ومرجعية وقابلة للمقارنة بشأن الإعاقة ليتم اعتمادها لرصد مؤشرات إستراتيجية دبي للإعاقة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفقا لمواد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومع توفر هذه الدلائل فقط، أصبح بمقدورنا أن نعرف حقا ما إذا كنا نحقق رؤية لبناء مجتمع شامل ... مكان للجميع.

الجهة المسؤولة:
وزارة تطوير البنية التحتية

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

صنف مؤشر المدن المستدامة لعام 2016 مدينتي أبوظبي ودبي من المدن الأكثر استدامة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أدرجت الموضوعات الرئيسية المتضمنة كلا من "شمول الجميع والتلاحم الاجتماعي والاستدامة" في أجندات التنمية للمدينتين.

11 | مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الإمارات العربية المتحدة
وزارة تطوير البنية التحتية

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبة الصدارة في تجارب التطوير العمراني المستدام منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، ومثالا على ذلك مبادرة "مدينة مصدر" في إمارة أبوظبي التي تطبق كلا من التقنيات التقليدية والمتطورة لتعزيز البيئة العمرانية المستدامة، ويتضمن ذلك توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وإعادة تدوير المياه، وتصميم البناء السلبي للطاقة الشمسية، وأنظمة النقل ذاتية القيادة. ومؤخرا افتتحت مدينة دبي "المدينة المستدامة" التي تعد أول مدينة صفرية الطاقة في الدولة تهدف لتوفير سبل الراحة في الحياة الحديثة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم. كما أنشأ مركز محمد بن راشد للفضاء أول "منزل يعمل بالكامل بالطاقة الذاتية" المستمدة من الشمس، والمستلهمة من تقنيات الطاقة الشمسية السلبية في عام 2016.[1]

1 الرجاء النظر إلى دراسات الحالة عن "مدينة مصدر" و"بلدية دبي"

استحدثت إمارة أبوظبي إطار "استدامة" للمباني المستدامة في عام 2010، والذي يتضمن نظام درجات اللؤلؤ لتقييم تصميم وتشييد وتشغيل المباني والمساكن والمجتمعات. ويتعين على جميع المباني الجديدة الحصول على درجة "لؤلؤة" واحدة على الأقل من خمس درجات، بينما يجب أن تحصل المباني والمساكن الحكومية على درجة "لؤلؤتين". كما استحدثت إمارة دبي نظام "السعفات" لتقييم المباني في عام 2016، والذي يستهدف إدخال تعديلات تحديثية على 30,000 مبنى قديم. وتصنف دولة الإمارات من بين العشرة الدول الأولى التي تمتلك أكبر عدد من المشاريع الحاصلة على شهادة (LEED) خارج الولايات المتحدة، حيث تم اعتماد 180 مشروع في عام 2016.

يشكل التوسع في أنظمة النقل الجماعي التي تتسم بالكفاءة أولوية رئيسية بهدف تحسين إمكانية التنقل وجودة الهواء والصحة العامة. وتؤدي دولة الإمارات العربية المتحدة دورا نشطا في استحداث وتجربة أحدث التقنيات، حيث افتتحت هيئة كهرباء ومياه دبي أكثر من 100 محطة شحن للسيارات الكهربائية في جميع أنحاء المدينة، كما تعمل هيئة الطرق والمواصلات في دبي على نشر مركبات ذاتية التشغيل وقطارات بتكنولوجيا "الهايبرلوب" فائقة السرعة وخدمة التاكسي الجوي. كما ارتفعت نسبة مساهمة وسائل النقل الجماعي في حركة السكان بدبي من 6% في عام 2006 إلى 15% في عام 2015. وتهدف هيئة الطرق والمواصلات إلى رفع هذه النسبة إلى 20% بحلول عام 2020 و30% في عام 2030.

ويمثل تحسين جودة الهواء أحد أبرز الأولويات الواردة في إطار الأجندة الوطنية 2021، حيث تجري دولة الإمارات عمليات رصد جودة الهواء المحيط بشكل منتظم عبر شبكة الإمارات لجودة الهواء، كما تعمل الدولة على إعداد جردا وطنيا لانبعاثات الغازات الدفيئة، وإقامة مشروع لاستخدام بيانات الأقمار الصناعية المتقدمة في عمليات الرصد عن بعد والنمذجة. ومن المقرر أن يتحقق الهدف الوطني لرفع جودة الهواء في الدولة إلى 90% من الأيام الخضراء بحلول عام 2021، في حين أن النسبة الفعلية وصلت بالفعل إلى 76% في عام 2016.

دراسة حالة

"مدينة مصدر"[2]

يجسد تصميم "مدينة مصدر" مزيجا متناغما بين فنون العمارة العربية التقليدية وتكنولوجيا البناء العصرية، حيث تستفيد المدينة من قوة الرياح فيها لتوفير برودة طبيعية في المساحات العامة المفتوحة أكثر من أي مكان آخر في أبوظبي، كما تستهلك المباني المياه والطاقة بنسبة أقل من 40%، وتدار مدينة "مصدر" جزيئا بالطاقة النظيفة المولدة باستخدام محطة الطاقة الشمسية بقدرة 10 ميجاواط في الموقع بالإضافة إلى نظام الألواح الشمسية المثبتة على أسطح المباني بقدرة 1 ميجاواط. وتستفيد محطة الطاقة الشمسية من أشعة الشمس في توليد 17,500 ميجاواط/ساعة من الكهرباء النظيفة سنويا، فضلا عن تفادي إطلاق 7,350 طن من انبعاثات الكربون سنويا، وتبلغ مساحة الموقع حوالي 6,000,000 م2.

يقع "معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا" في قلب المدينة، وتشكل هذه المؤسسة جزءا جوهريا من اقتصاد دولة الإمارات القائم على المعرفة، ويتيح المعهد المخصص لاكتشاف الحلول الرائدة في مجالي الطاقة والاستدامة إقامة الشراكات مع الشركات بهدف تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، ودفع النمو الاقتصادي، وتسريع وتيرة انتشار التكنولوجيا المتقدمة في الأسواق العالمية.

واليوم، ومع وجود الناس الذين يعيشون ويعملون في "مدينة مصدر"، برزت التنمية بوصفها نظاما بيئيا مبتكرا متكاملا، وتواصل "مدينة مصدر" احتضان المزيد من الشركات والمدارس والمطاعم والشقق السكنية وغيرها، مما يساهم في بناء مجتمع مختلط ومتنوع يماثل ذلك التنوع الذي تمتاز به المدن الكبرى والحديثة حول العالم.

وسيتم الانتهاء مما يقارب 35% من التنمية المخطط لها في "مدينة مصدر" على مدار الخمس سنوات المقبلة، حيث خصص نحو 30% لبناء المنازل الخاصة والمدارس والفنادق والمزيد من المساحات المكتبية، حيث سيعيش نحو 50,000 شخص في "مدينة مصدر" عند استكمال بنائها، وما يقرب من 40,000 شخص للعمل والدراسة بها يوميا.

ومن أمثلة مشاريع الأبحاث والتنمية التي أجرتها "مدينة مصدر":

- "مركز مصدر للطاقة الشمسية": وهو مركز اختبار للطاقة الكهروضوئية، ومرفق اختبار ألواح الطاقة الكهروضوئية، ومنصة "معهد مصدر" في مجال الطاقة الشمسية
- نظام الطاقة بمياه البحر والزراعة/الغذاء والوقود الحيوي
- مركز حلول تخزين الطاقة الكهربائية

2 للمزيد من المعلومات عن مدينة مصدر انظر للرابط http://masdar.ae/en/masdar-city/detail/About-Masdar-City

- نموذج الفيلا الصديقة للبيئة في "مدينة مصدر"
- نظام إدارة الطاقة المنزلية الذكي
- نظام النقل الشخصي السريع
- إدارة نفايات البناء في "مدينة مصدر"
- المحطة الميدانية لـ "معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا"
- تقييم الطاقة الحرارية الأرضية لتكون مصدرا محتملا لتبريد المناطق في "مدينة مصدر"

دراسة حالة: إدارة تطبيقات الاستدامة والطاقة المتجددة في بلدية دبي

تعد بلدية دبي أحد أكبر الجهات المقدمة للخدمات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تؤدي دورا بارزا في نمو إمارة دبي وتطورها، وتخدم الخطة الإستراتيجية الخمسية لبلدية دبي (2016-2021) كلا من رؤية الإمارات 2021 وخطة دبي 2021، كما تتكون الخطة من خمس ركائز استراتيجية وعشرين هدفا إستراتيجيا.

إدارة تطبيقات الاستدامة والطاقة المتجددة

شكلت إدارة تطبيقات الاستدامة والطاقة المتجددة في عام 2016 بهدف تلبية الطلب المتزايد بشأن تنفيذ مشاريع ترتكز على الاستدامة في دبي، ويتمثل دور الإدارة في التالي:

- صياغة المشاريع ذات الصلة بالاستدامة وتنفيذها ورصدها واستعراضها بهدف خدمة الأهداف الإستراتيجية لبلدية دبي، ووضع معايير لتقييم الأداء مقارنة بأفضل الممارسات العالمية
- إدارة دورة الحياة الكاملة لمشاريع الاستدامة والطاقة المتجددة المتضمنة الشركاء على الصعيدين المحلي والدولي في هذه المجالات لدولة الإمارات وإمارة دبي
- زيادة الوعي بشأن القضايا المتعلقة بالاستدامة والطاقة المتجددة عن طريق إقامة الحملات الدعائية وعمليات المسح وأنشطة التوعية الفعالة لأصحاب المصلحة
- اعتماد إستراتيجيات وأهداف وبرامج ومبادرات مبتكرة ترتكز على المستقبل لضمان استمرارية ريادة بلدية دبي في تنفيذ الممارسات المستدامة

نماذج من المشاريع

توليد الطاقة الشمسية لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي

يعالج استثمار المنشآت المزودة بالطاقة الشمسية من نوع "البناء والتشغيل والنقل" العديد من الأهداف الإستراتيجية في التحول إلى توليد الطاقة النظيفة، وستوفر الطاقة الكهربائية المنتجة لمحطات معالجة الصرف الصحي الرئيسية في دبي مثل: محطة جبل علي لمعالجة الصرف بسعة (26 ميجاواط)، ومحطة معالجة الصرف بسعة (5 ميجاواط)، كما سيستفاد من فائض الطاقة الكهربائية في تغذية شبكة الطاقة المحلية.

محطة معالجة مياه الصرف - تحويل الغاز الحيوي إلى طاقة

يسعى المشروع الذي تبلغ طاقته المتوقعة 6-4 ميجاواط إلى استخدام الغاز الحيوي الناتج من محطة معالجة مياه الصرف، ليتم تجهيز 35,000 متر مكعب من الغاز يوميا في موقعين في دبي، وهما: الورسان، وجبل علي.

تحويل غاز مكبات النفايات إلى طاقة

في عام 2011 أنشئ مشروع للحد من انبعاثات الكربون في مكب النفايات الموجود في منطقة القصيص، وذلك بتصديق من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويهدف المشروع الممتد على خمس عشرة سنة إلى استخدام غاز الميثان الناتج عن مكبات النفايات لتوليد طاقة كافية، وقد نجح المشروع في خفض 1.2 مليون طن من الكربون والحصول على أرصدة الكربون التي بيعت لدولة النرويج بموجب إطار مخطط آلية التنمية النظيفة التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتتضمن المرحلة الثانية من المشروع إنتاج 12 ميجاواط من الطاقة النظيفة وتحويلها إلى محطات توليد الكهرباء المحلية.

تحويل النفايات الصلبة إلى الطاقة

يهدف المشروع إلى إطلاق مصدر طاقة بديل عن طريق حرق 4,000 طن من النفايات يوميا بهدف إنتاج 137 ميجاواط من الطاقة، كما سيعاد تصنيع المخلفات والمنتجات الثنائية الناتجة عن الحرق أو استخدامها كمدخلات في عمليات صناعية أخرى.

تحويل النفايات العضوية إلى طاقة

إن الهدف من مشروع تحويل النفايات العضوية إلى طاقة هو استعادة الطاقة وإعادة استخدامها عن طريق معالجة 500 طن من النفايات العضوية يوميا بهدف إنتاج الطاقة لمصنع سعته 5 ميجاواط، وتشمل المواد العضوية ولا تقتصر على المواد القابلة للتحلل البيولوجي، ويتضمن ذلك الطعام والفاكهة والخضروات واللحوم والنفايات الخضراء وغيرها، كما يتسم المشروع بأهمية إستراتيجية لمساهمته في إيجاد حلول مستدامة وتوفير منافع مثل تحويل مسار النفايات الموجودة بمواقع التخلص من النفايات، والحد من إنتاج الغازات الدفيئة، وزيادة المساهمة في مصادر الطاقة البديلة.

أبرز الابتكارات الخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة

إنتاج وقود الطيران الحيويّ من النباتات المُتحمِّلة للملوحة التي تُروى بمياه البحر

المدن المستدامة:
- مدينة مصدر
- مدينة دبي المستدامة
- مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية

محطات تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة

استخدام صور الأقمار الصناعية في مجال التخطيط العمرانيّ

سياسة الحد من شعلات حقول الغاز

إنشاء البنية التحتية ومحطات لشحن السيارات الكهربائية

ممارسات الصيد المستدام باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد

الكهوف الاصطناعية

حماية النظام البيئيّ للكربون الأزرق

الجهة المسؤولة:
وزارة التغير المناخي والبيئة

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

ركزت النهج التقليدية للتعامل مع القضايا البيئية على مراقبة ومعالجة الآثار النهائية لعمليتي الإنتاج والاستهلاك، غير أن هذه النهج ليست بالضرورة النهج الأفضل للتصدي لإجراءات تقليل الآثار الضارة لتغير المناخ وآثاره البيئية بشكل عام.

ويشجع مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين التركيز على دورة الحياة الكاملة للمواد والمنتجات وتأييد النهج المبتكرة الساعية نحو تقليل التلوث الناتج عن سلاسل القيمة إلى الحد الأدنى، وتغطية عمليات كل من الإنتاج والاستهلاك من أجل تحقيق نتائج أفضل لصالح البيئة والاقتصاد.

وقد تم اختيار مفهوم "الإنتاج والاستهلاك المستدامين" ليكون الموضوع الرئيسي ليوم البيئة الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، كما أدرج هذا المفهوم ضمن الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2030.[1] وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة على وضع

1 وزارة التغير المناخي والبيئة الأخبار الإلكترونية، 8 نوفمبر 2016

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

خطة وطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين، وحددت قطاعات مثل المواد والتشييد والنقل والتنقل والأغذية والزراعة بوصفها الأولويات الرئيسية لدى تنفيذ خطة الإنتاج والاستهلاك المستدامين، كما تنظم الوزارة سلسلة من ورش العمل مع أصحاب المصلحة بهدف تحديد المشروعات في تلك المجالات.

ومن أمثلة الإنتاج والاستهلاك المستدامين في دولة الإمارات الشراكة بين شركة "الإمارات العالمية للألومنيوم" وشركات الأسمنت في جميع أرجاء الدولة، فقد نجحت شركة "الإمارات العالمية للألومنيوم" في استخدام مخلفات خلايا التبطين - الناتجة عن عمليات إنتاج الألومنيوم - في مصانع الأسمنت كمصدر طاقة بديل، ولم تقتصر نتيجة ذلك على توفير استخدام أنواع الوقود التقليدية مثل الفحم، بل امتدت إلى تخفيض انبعاثات أكاسيد النيتروجين، وعلاوة على ذلك، أدت تلك الشراكة إلى التصدي للتحديات العالمية لتغير المناخ من خلال النجاح في تخفيض الانبعاثات إلى ما يقارب 10% عن كل طن من الأسمنت تم إنتاجه.[2]

2 "الإمارات تحول نفايات الألومنيوم إلى طاقة بديلة" تقرير صحفي في موقع زاوية بتاريخ 13 ديسمبر 2017
https://www.zawya.com/uae/en/business/technology/story/UAE_turns_aluminum_waste_into_alternative_energy_minister-ZAWYA20171213102919/

ويشكل هدر الغذاء ظاهرة مثيرة للقلق، حيث تعتمد دولة الإمارات بشكل كبير على الواردات الغذائية نظرا لمحدودية إنتاج الغذاء محليا، إلا أن ما يقدر بثلث الطعام ينتهي به الأمر في مكبات النفايات؛ مما يتسبب في انبعاث غاز الميثان (أحد الغازات الدفيئة)، وهو أكثر ضررا بمعدل 25 ضعفا مقارنة بغاز ثاني أكسيد الكربون.

ولقد شنت حملات توعية عامة لتخفيض هدر الغذاء، ومنها على سبيل المثال حملة تشجيع شراء واستهلاك الفواكه والخضروات المنتجة محليا "مختلفة الشكل"، حيث تقدر نسبة المنتجات التي لا تتناسب مع المعايير والمواصفات الجمالية في الأسواق الكبرى ويتم إهدارها بـ15 إلى 20%.[3] كما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، في يناير 2017، "بنك الإمارات للطعام" في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على هدر الغذاء وبهدف المساهمة في "عام الخير"، حيث يقوم البنك بجمع فائض الطعام من تجار التجزئة والمؤسسات الغذائية بهدف توزيعها على المحتاجين عبر المؤسسات الخيرية، ومن المقرر افتتاح خمسة بنوك مماثلة في دبي بنهاية عام 2017 وافتتاح 15 أخرى في عام 2018، كما نظمت وزارة التغير المناخي والبيئة فعالية لرفع التوعية قبل شهر رمضان في مايو 2017 بالتعاون مع شركة Winnow لحلول الحد من هدر الغذاء، حيث يرتفع مستوى هدر الغذاء خلال شهر رمضان، وقد تم التصدي لقضايا هدر الغذاء ضمن إطار الاستراتيجية والسياسة الوطنية لتنوع الغذاء.

وتعمل دولة الإمارات على رفع الوعي ودمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية في المدارس بهدف تعزيز أنماط الحياة المستدامة، كما أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتثقيف البيئي في عام 2015، وتجري وزارة التغير المناخي والبيئة مسحا منتظما بين جميع الشركاء منذ عام 2014 بهدف رصد تطور هذه الاستراتيجية، وأظهرت نتائج المسح لعام 2016 توجهات إيجابية، منها: ارتفاع نسبة الوعي البيئي العام إلى 71% من 63% في عام 2014، وتحسن نسبة السلوكيات الصديقة للبيئة في المجتمع إلى 64% في عام 2016 من 55% في عام 2014.[4]

ويمكن للعلامات البيئية والمعايير البيئية ذات الصلة التي تستند إلى العلوم الدقيقة والمعترف والموثوق بها على نطاق واسع أن تصبح أدوات فعالة في توجيه المتعاملين نحو خيارات مستدامة للمنتجات والخدمات. ويهدف تحسين توافر المعلومات الاستهلاكية وإمكانية الحصول عليها وجودتها إلى تعزيز التواصل مع المتعاملين في دولة الإمارات وتحفيز السلوك الإيجابي عند اتخاذ قرارات مثل الثراء، التعاقد والتوريد وغيرها. وهو الأمر الذي يسهم بدوره في تشجيع قطاع الصناعة على الاستجابة على نحو أفضل لمتطلبات المتعاملين الأكثر مراعاة للبيئة، والاستثمار في توفير وتوريد المنتجات والخدمات المستدامة.

وقد وضعت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس معايير وعلامات وطنية لكفاءة استعمال المياه والطاقة في الأجهزة الكهربائية المنزلية والأغذية العضوية، وعلاوة على ذلك، فقد وافق مجلس الوزراء مؤخرا على النظام الإماراتي للعلامة البيئية الذي يعتمد التميز البيئي في مجموعة واسعة من المنتجات المماثلة لغيرها من العلامات البيئية الوطنية مثل علامة "The German Blue Angel"، ومن المقرر إدخال العلامة الجديدة في الأنظمة، والمنتجات الداخلية، ومنتجات البناء الخارجية، والأثاث الداخلي، والأدوات الكهربائية والميكانيكية، ومنتجات التعبئة والتغليف، ومنتجات التنظيف المنزلي، ومنتجات الفولاذ المستخدمة في الإنشاءات والأسمنت واللوازم المكتبية.

وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع وزارة المالية على إدخال ممارسات الشراء المستدامة في الجهات الاتحادية بهدف الاستفادة من تأثيرها في السوق بوصفها أكبر المتعاملين في الدولة، وفي إطار هذه الممارسة، تستطيع الحكومة المساعدة على الحد من آثار تغير المناخ والبصمة الأيكولوجية لعملياتها الخاصة، مع توجيه السلطات المحلية وقطاع الصناعة وكذلك المجتمع بشكل عام إلى تبني المزيد من ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامين، كما استحدث المجلس الأعلى للطاقة في دبي برنامج المشتريات الخضراء للعامة في عام 2013 كجزء من "استراتيجية دبي لإدارة الطلب على الطاقة"، وبهدف التركيز على كفاءة استعمال الكهرباء والمياه، وضع المجلس الأعلى للطاقة في دبي المبادئ التوجيهية والمعايير العامة بشأن الإضاءة الداخلية التي يجري إدخالها في جميع الهيئات العامة المحلية، كما سيجرى تدريجيا إضافة المعايير المتعلقة بفئات المشتريات الأخرى.

3 "وقف هدر الفواكه والخضروات "مختلفة الشكل" في النفايات" مقال في جريدة Gulf News بتاريخ 19 أكتوبر 2015
http://gulfnews.com/news/uae/environment/ugly-fruits-and-veggies-should-not-be-binned-1.1603186
4 المصدر: وزارة التغير المناخي والبيئة في عام 2017. تقرير (حالة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات) الصادر في عام 2017 "الفصل الخامس: أداء دولة الإمارات نحو اقتصاد أخضر" ص70
www.moccae.gov.ae

الجهة المسؤولة:
وزارة التغير المناخي والبيئة

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

شهد العالم عددا من الأحداث المناخية القاسية الناجمة عن تغير المناخ في عام 2017 من ضمنها الأعاصير إيرما وهارفي وماريا التي دمرت معظم منطقة جزر الكاريبي. ولما كان عام 2016 أكثر الأعوام المسجلة حرارة ومع وصول تركيز الغازات الدفيئة (greenhouse gases) في الغلاف الجوي إلى أعلى مستوى له منذ 800,000 عام، بات واضحا ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة.

ولهذا، وفي عام 2017، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة "الخطة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050"، وهي الخطة الأولى من نوعها في المنطقة. وتعد الخطة إطارا شاملا للتحول نحو اقتصاد أخضر قادر على التكيف مع تغير المناخ، مع إدارة انبعاثات غازات الدفيئة، والحد من مخاطر تغير المناخ وزيادة قدرات التكيف مع تغير المناخ. كما تولي الخطة تركيزا قويا على مشاركة القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى في وضع حلول مبتكرة، وذلك إنطلاقا من كون تغير المناخ تحدياً، فهو لا يمثل تهديدا فقط بل يشكل فرصة للنمو عبر الشراكة والابتكار.

13 العمل المناخي

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

إن الهدف الوطني الرامي إلى رفع نسبة الاعتماد على الطاقة النظيفة إلى نسبة 27% بحلول عام 2021[1] وإلى نسبة 50% بحلول عام 2050[2] يمثل جوهر الخطة، وهذا يمكن تحقيقه عن طريق التوسع في كبرى مشروعات الطاقة النووية والطاقة المتجددة.

بالإضافة إلى الجهود المبذولة من القطاعات المتعددة لزيادة كفاءات الطاقة والمياه لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة (greenhouse gases) الضارة ويشمل ذلك استحداث إصلاحات على أسعار الطاقة وقوانين البناء وتبريد المناطق في المدن ومعايير كفاءة الأجهزة الكهربائية المنزلية وبرامج إدارة جانب الطلب وأنظمة شبكة النقل العام. وفيما يختص بالتكيف مع تغير المناخ، فقد أطلق البرنامج الوطني للتكيف مع التغير المناخي في سبتمبر 2017 في الاجتماع السنوي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف زيادة الوعي واتخاذ إجراءات للتكيف في القطاعات الرئيسية مثل: الصحة والبنية التحتية والطاقة والمياه. ويعمل مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة، الذي شكل في عام 2016، على الإشراف على تنفيذ الخطة والمضي قدما.

1 رؤية الإمارات 2021
2 استراتيجية الإمارات للطاقة 2050

وعلى المستوى الفني، نظمت مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI)، بالشراكة مع وزارة التغير المناخي والبيئة، ندوة إقليمية حول التغير المناخي في مارس 2017. وتأتي هذه الندوة تتاجا لسنوات عديدة متراكمة من الدراسات التي أجريت لزيادة الفهم العلمي لآثار التغير المناخي على دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة، وذلك بهدف المساعدة في رسم السياسات على نحو أفضل. وقد نظرت الدراسات في آثار تغير المناخ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، وشملت آثاره على الأنظمة البيئية البرية والبحرية والمناطق الساحلية والأمن الغذائي والموارد المائية.

لا يزال إشراك الشباب وتثقيفهم بشأن قضايا تغير المناخ يشكل محورا رئيسيا في عام 2017، نظرا للدور المهم الذي يضطلع به جيل المستقبل في قضية تغير المناخ. وقد أحرزت مبادرة "أجيالنا" تقدما، وهي المبادرة التي أطلقتها وزارتا التغير المناخي والبيئة والتربية والتعليم بالتعاون مع هيئة البيئة - بأبوظبي، وذلك لتطوير المناهج الدراسية بالمدارس بهدف زيادة الوعي البيئي وصون الطبيعة والتشجيع على اتخاذ التدابير لخفض البصمة البيئية. ويتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتثقيف 2015-2021 بغرض زيادة الوعي البيئي، الذي يشمل قضايا تغير المناخ، بين جميع قطاعات المجتمع.

وقد ضم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP 23 في بون - ألمانيا ثلاثين مندوبا من الشباب بهدف إكسابهم الخبرة المباشرة في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ والإطلاع على مجموعة من الإجراءات المتخذة بشأن المناخ على الصعيد العالمي. وقد أطلقت مبادرة جديدة بالمؤتمر، وهي برنامج تمكين الشباب لأجل المناخ، والذي يهدف إلى زيادة قدرات الشباب فيما يتعلق بعمليات رسم السياسات الوطنية ذات الصلة بتغير المناخ. ومن شركاء هذا البرنامج حكومة جمهورية سيشيل والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) والمعهد العالمي للنمو الأخضر.

ما زالت دولة الإمارات العربية المتحدة مستمرة في التزامها بإتفاقية باريس بشأن تغير المناخ التي تم إقرارها في عام 2015، ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ففي يناير 2017 عقد اليوم العالمي للعمل، للمرة الثانية والذي يعقد سنويا، أثناء أسبوع الاستدامة بأبوظبي، كما تم تدشين برنامج العمل بشأن المناخ في فبراير 2017 أثناء القمة العالمية للحكومات التي تعقد سنويا، وذلك للتشديد على موضوعي الأمن الغذائي وتغير المناخ. وقد جذبت كلتا الفعاليتان مشاركين رفيعي المستوى. وفي قمة الكوكب الواحد، التى عقدها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والأمين عام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس ورئيس البنك الدولي جيم يونج كيم للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية لإصدار اتفاقية باريس للمناخ في ديسمبر 2017، أعلنت وكالة الفضاء الإماراتية عن إنشاء مرصد فضائي للمناخ، وذلك لإمداد الحكومات والأوساط العلمية بالبيانات الفضائية اللازمة لمراقبة سلامة كوكب الأرض.

دراسة حالة

الخطة الوطنية للتغير المناخي

أهداف الخطة الوطنية للتغير المناخي:

1. إدارة انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى الدولة مع الحفاظ على النمو الاقتصادي
2. زيادة القدرة على التكيف مع تداعيات التغير المناخي
3. تعزيز التنوع الاقتصادي وإشراك القطاع الخاص في الدولة من خلال تبني حلول مبتكرة للتحديات المترتبة على التغير المناخي

أولا أولويات العمل المناخي

- النظام الوطني لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة
- الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي وتنفيذها
- برامج التنويع الاقتصادي الابتكاري بالتعاون مع القطاع الخاص

ثانيا المرجعية: الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2015 - 2030

التطبيقات المرتبطة بالعمل المناخي

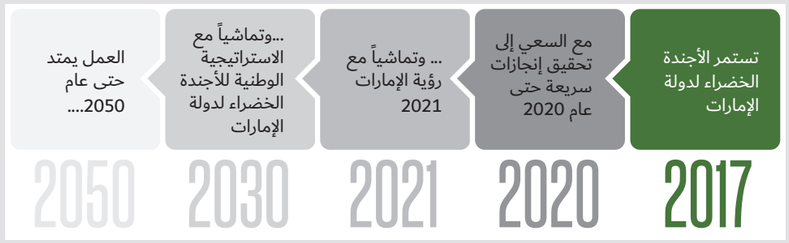

ثالثا الممكنات: وسائل التنفيذ

التمويل الأخضر المبتكر
أحد أهم الوسائل المحفزة للمشاريع والمنتجات الداعمة للعمل المناخي، تتخذ الدولة سياسة خضراء في عملياتها المالية، لتحفز مزيدا من التمويل والاستثمارات الخضراء.

بناء القدرات
تطوير كفاءات جديدة وتخصصات مختلفة لإعداد قوى عاملة في القطاعات الخضراء مثل الطاقة النظيفة والصناعة الخضراء، والسلع والخدمات البيئية.

الحوكمه والمتابعة والتقييم
سيتم الاشراف على تنفيذ الخطة الوطنية للتغير المناخي من خلال مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة، باعتباره مجلس يشمل ممثلين من القطاعين الحكومي الاتحادي والمحلي، بالإضافة إلى القطاع الخاص.

التثقيف والتواصل
التعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات المعنية من القطاعين الحكومي والخاص والأكاديمي في إطلاق حملات للتوعية والتواصل.

التعاون الدولي
توفر إطارا متكاملا للعمل على تحديد أهداف الدولة في إدارة الانبعاثات بما يخدم مكانتها كعضو فعال في مجال العمل المناخي ضمن الجهود الدولية وتعزيز قدراتها الفنية من خلال نقل التكنولوجيا وآلية التمويل المتاحة.

أهم ابتكارات دولة الإمارات العربية المتحدة الخضراء

الجهة المسؤولة:
وزارة التغير المناخي والبيئة

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

يشكل قطاع المصايد السمكية جزءا صغيرا من اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن الصيد الجائر على مر السنين أدى إلى تراجع الاحتياطي السمكي، وقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك انخفاضا بنسبة 88% في الفترة من 1976 إلى 2011,[1] ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الطلب على الأسماك المصاحبة لزيادة السكان مما أدى إلى الإفراط في الصيد، وتشمل العوامل الأخرى مشاريع التنمية الساحلية والتوسع العمراني إلى داخل البحار، واستخدام القوارب الترفيهية لأغراض الصيد التجاري، وارتفاع مستويات التلوث وتدهور المواطن الطبيعية في المناطق الساحلية.

1 الشكل 3.6 - صفحة 86 "تقديرات كثافة الكتلة الحيوية للأسماك في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1975-2011"، تقرير حالة الاقتصاد الأخضر لدولة الإمارات العربية المتحدة 2014 https://www.moccae.gov.ae/assets/e3bd136a/uae-state-of-green-economy-report-2014.aspx

14 الحياة تحت الماء

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

وقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من التدابير الاستباقية لمواجهة الصيد الجائر للأسماك وحماية البيئة البحرية من خلال وضع السياسات وسن التشريعات واللوائح، فضلا عن الاستثمارات في البحث والتطوير، ويعود التشريع الرئيسي الذي ينظم مصايد الأسماك (القانون الاتحادي رقم 23) إلى عام 1999، وهو يتعلق باستغلال الموارد المائية الحية وحمايتها وتنميتها، ولقد اتخذت خطوات في عام 2016 لتعزيز التشريع من أجل التصدي للتحديات الراهنة، مما أدى إلى تعديل (القانون الاتحادي رقم 7) الذي يغطي مجموعة من القضايا بما في ذلك مدة الترخيص والعمليات والإجراءات، وتنظيم أدوات ومعدات الصيد، والتنسيق مع السلطات المحلية.

وعلاوة على ذلك، تم تحديد عدد سفن الصيد (المرسوم الوزاري رقم 372 لعام 2013)، كما صدر مرسوم تنظيمي لصيد الأسماك الترفيهي في عام 2017، يحدد إجراءات الترخيص، فضلا عن المعدات المسموح باستخدامها، كما تطبق دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا حظر صيد الأسماك خلال موسم التفريخ لبعض أنواع الأسماك لإعادة بناء الاحتياطيات السمكية الذي تم استغلالها بشكل مفرط، ويجري حاليا حظر الصيد الموسمي على 5 أنواع، وهناك خطط لفرض حظر موسمي للصيد على أنواع إضافية في المستقبل، ولزيادة الاحتياطيات، فلقد اتخذت عدة مبادرات لإعادة تأهيل الشعاب المرجانية والمواطن من خلال زراعة الشعاب المرجانية الطبيعية وزراعة أشجار المنجروف.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم عدة هيئات بحثية مقرها دولة الإمارات العربية المتحدة بإجراء البحوث والدراسات التي تركز على البيئة البحرية ومصايد الأسماك، ومن الأمثلة البارزة على ذلك مركز بحوث البيئة البحرية التابع لوزارة التغير المناخي والبيئة الذي يجري دراسات في مجال التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية المحلية والدولية، وتشمل مشاريعهم البحثية استكشاف الشعاب المرجانية التي يمكن أن تنجو من الظروف المحلية القاسية وآثار تغير المناخ، وتحديد مناطق التفريخ والحضانة، واستطلاعات تقييم الاحتياطي لبعض الأنواع المحلية، ورصد المد الأحمر ونوعية المياه.

ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة أنشأت أول مرفق بحثي في العالم في عام 2016 لاستكشاف الجدوى التجارية وتوسيع نطاق إمكانيات نظام الطاقة الحيوية المتكاملة والمستدامة التي تنتج الغذاء والوقود، دون استخدام الأراضي الصالحة للزراعة أو المياه العذبة في بيئة صحراوية، ويدير هذا المرفق معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا، ويموله اتحاد أبحاث الطاقة الحيوية المستدامة الذي يتكون من شركات رائدة في قطاع الطيران مثل طيران الاتحاد للطيران وبوينغ، ويمكن أن يسهم التطور في هذه التكنولوجيا في دعم الأمن الغذائي العالمي، والتخفيف من انبعاثات الكربون والتقليل من تلوث المياه من عمليات الاستزراع السمكي وتربية الروبيان.

والأهم من ذلك، فقد تم إطلاق برنامج طموح وشامل لمصايد الأسماك المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2016، ويتألف من عدة مشاريع في مجال البحوث وإدارة البيانات وإدارة مصايد الأسماك وإنفاذها بهدف تعزيز مصايد الأسماك المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن بين المشاريع الكبرى التي تجري تحت مظلة برنامج الإمارات العربية المتحدة لمصايد الأسماك المستدامة دراسة تقييم الموارد السمكية التي أظهرت أن مستويات الاستنفاد لم تزد بسبب التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

واعترافا منها بأهمية رفاهية البيئة البحرية والساحلية، فقد أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة البرنامج الوطني لرصد البيئة البحرية والساحلية في عام 2016، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البحرية والساحلية والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وبهدف إلى توحيد الجهود والآليات والقدرات المتعلقة برصد البيئات البحرية والساحلية.

وقد تم تطوير دليل تنظيف بقع النفط في عام 2017، والذي يهدف إلى مساعدة صناع القرار والفرق الميدانية والمتطوعين للتحرك بسرعة في حالة حدوث تلوث للشاطئ واتخاذ القرارات الصائبة، وعلاوة على ذلك، فإن هذا الدليل يساعدهم على اختيار طرق عمليات التنظيف تماشيا مع نوع وطبيعة الشواطئ وتحديد المعدات ونطاق استخداماتها، وبالمثل، تم أيضا وضع دليل لتقييم السواحل الملوثة بالنفط في عام 2017، وهو ما يفسر سبب كون برنامج تقييم السواحل الملوثة بالنفط عنصرا هاما من عناصر الاستجابة، ويحدد فوائد الاستقصاءات المنهجية، وبالإضافة إلى ذلك، يوضح الدليل لماذا وكيف يدعم برنامج فعال لتقييم السواحل عملية التخطيط وصانع القرار وتنفيذ عملية الاستجابة على الشاطئ، وعلاوة على ذلك، يجري حاليا وضع خطة طوارئ وطنية لمكافحة بقع النفط.

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا على زيادة مواقعها ذات العلم الأزرق - وهي علامة بيئية للمراسي والشواطئ التي تعمل تحت رعاية مؤسسة التربية البيئية - مما أدى إلى زيادة المواقع المعتمدة من 21 موقع في عام 2016 إلى 28 موقع في عام 2017.

الجهة المسؤولة:
وزارة التغير المناخي والبيئة

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة موطنا لمجموعة متنوعة من النظم البيئية البحرية والبرية مثل الشعاب المرجانية وغابات المنجروف والكثبان الرملية مع مجموعة كبيرة من النباتات والحيوانات بما في ذلك الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض مثل النمر العربي والمها العربية والسلحفاة الخضراء والأطوم البحري، وتستند الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي اعتمدت في عام 2014 إلى أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتحدد توجهات دولة الإمارات العربية المتحدة في حفظ التنوع البيولوجي خلال العقد المقبل كما تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وبشكل أساسي الهدفين 14 و15.

15 الحياة في البر

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

وقد حددت دولة الإمارات العربية المتحدة حتى الآن مجموعه 43 منطقة محمية فيدرالية منها سبعة مناطق تم تعيينها رسميا على أنها مواقع رامسار (مواقع الأراضي الرطبة المعترف بها بموجب اتفاقية رامسار)، وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا الهدف 11 من أهداف أيتشي، حيث إن ما مجموعه 12% من المناطق البحرية والساحلية و17% من المناطق البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة هي مناطق محمية، وهناك خطط لزيادة هذه المساحة، حيث يتم تقييم فعالية الإدارة للمناطق المحمية في دولة الإمارات العربية المتحدة سنويا لضمان الإدارة المستدامة للأنواع والنظم البيئية بالتعاون الوثيق مع الجهات ذات الصلة، وعلاوة على ذلك، تم تحديد خمس مناطق في دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها "مناطق بحرية هامة على المستوى البيئي أو البيولوجي" بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك اعترافا بمساهمتها في إنشاء نظم بيئية بحرية صحية.

وقد أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة عددا من البرامج والمبادرات لحفظ التنوع البيولوجي، فعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة "خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة الذكية لرأس المال الطبيعي" في عام 2014 وذلك لتحسين التعامل مع المنافع البيئية والاقتصادية التي توفرها النظم البيئية وتسهيل الاستخدام المستدام لها، وتتيح هذه المبادرة للمستخدمين إمكانية تحديد الموارد الطبيعية المتاحة وخدمات النظم البيئية ذات القيمة على المستوى الوطني في صورة نقدية.

وقد تم وضع برنامج بحثي بعيد المدى للسلاحف البحرية بهدف حماية البيئة البحرية، حيث يتضمن رصد عدد السلاحف ومواطنها وأنماط الهجرة، وذلك من أجل وضع خطة مناسبة للمحافظة على الطبيعة، وعلاوة على ذلك، أصدرت وزارة التغير المناخي والبيئة عددا من اللوائح المتعلقة بحماية وإدارة أسماك القرش والشفنين البحري.

وتتعاون دولة الإمارات العربية المتحدة مع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة لتحديد الأنواع الدخيلة التي تتسلل إلى داخل البلاد، إلى جانب تحديد مساراتها، وذلك لمنع ومعالجة والقضاء على وجودها الضار في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي نشر على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، وسيتألف العمل المقبل من تحديث وتطوير وتنفيذ اللوائح المتعلقة بالأنواع الدخيلة، وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا على تحديث القائمة الوطنية الحمراء بالتعاون مع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة مما سيساعد على تحديد الأنواع المهددة بالانقراض في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال تصنيف الأنواع وفقا لمعايير الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة.

وإدراكا منها لأهمية النظم البيئية للكربون الأزرق (والمتمثل في أشجار المنجروف والمستنقعات المالحة والأعشاب البحرية) التي تقوم بحجز وتخزين كميات من الكربون أكبر بكثير من النظم الإيكولوجية البرية علاوة على حماية الشواطئ وتوفير أماكن للحضانة، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشراكة الدولية من أجل الكربون الأزرق (إيبك) والتي أطلقت في مؤتمر باريس حول تغير المناخ. وقد استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة ورشة العمل السنوية الثانية التي عقدتها (إيبك) في يوليو 2017 لتيسير تبادل الخبرات والعمل الجماعي من أجل حمايتها عبر العالم.

وبعيدا عن السياسات واللوائح، فإن زيادة الوعي العام وبناء القدرات من خلال التدريبات المتخصصة وورش العمل أمر مهم لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنوع البيولوجي من خلال عدد من المناسبات البيئية الدولية والإقليمية مثل "اليوم العالمي لمكافحة التصحر"، و "اليوم العالمي للحياة البرية"، و "اليوم العالمي للتنوع البيولوجي"، و "يوم القرش العالمي"، و "يوم التنوع البيولوجي لدول مجلس التعاون الخليجي"، و "اليوم العالمي للحيوان".

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة، وبشكل خاص، على ضمان أن تكون الجهات ذات الصلة وعامة الجمهور على وعي بمسألة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية، حيث تم إطلاق عدد من الحملات خلال السنوات الأخيرة، وقد انطلقت حملة "الجميلة في البرية" في عام 2015، لزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على الحيوانات البرية في مواطنها الطبيعية وأثر الأنواع الدخيلة على التنوع البيولوجي المحلي باستخدام تقنيات المحاكاة البصرية، وقد استهدفت الحملات الأخيرة مطارات أبوظبي ودبي بالتعاون مع المنظمات الشريكة لرفع مستوى الوعي بين زوار دولة الإمارات العربية المتحدة والمقيمين بها.

وفضلا عن ذلك، فقد قامت حديقة الحيوان بإمارة العين بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة المهرجان الثاني للحفاظ على الطبيعة في عام 2016، بإطلاق فعاليات مهرجان تحت عنوان "الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض، وقد ساعد المهرجان على زيادة وعي المجتمع بمختلف الأنواع المهددة بالانقراض وكذلك بالأدوار والمسؤوليات الواجبة، وذلك لمواجهة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية.

الجهة المسؤولة:
وزارة الداخلية

السلام والعدل والمؤسسات

تهدف الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق الرؤية الوطنية 2021، بأن تكون دولة الإمارات من بين أكثر الدول أمانا في العالم، وذلك بأن تصبح الرائدة على مستوى العالم في مجالات الأمن والعدالة والتأهب للطوارئ وموثوقية خدمات الشرطة وسلامة الطرق.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الأجندة الوطنية على أهمية جعل النظام القضائي لدولة الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الأنظمة كفاءة في العالم.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الداخلية

وعلى مر السنين، برهنت دولة الإمارات العربية المتحدة على كونها نموذجا ناجحا للتعددية الثقافية والوئام الاجتماعي. كما قدمت نموذجا عالميا للمجتمع الشامل المطبق للمبادئ التوجيهية للتسامح والعدالة. وتسعى كل من رؤية الإمارات 2021 والأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الحفاظ على مجتمع متماسك يفخر بهويته وحس الانتماء لديه. كما تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكون بلدا تعدديا يجمع بين فئات المجتمع كافة مع الحفاظ على الثقافة الفريدة للبلد وتراثه وتقاليده، وتعزيز التكامل المجتمعي والأسري.

وفي عام 2016، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الأولى عالميا في تعيين وزير للتسامح (انظرالصندوق).

صندوق

التسامح والانسجام المجتمعي[1]

تحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من مئتي جنسية تعيش معا بسلام وامان، وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة بذلك نموذجا للدولة الشاملة للجميع التي تتسم بالتسامح بلا منازع، وتحرص الحكومة الاتحادية الآن على الترويج لقيم التقبل والفهم كقيم جوهرية للمجتمع.

تم استحداث منصب وزير الدولة للتسامح لأول مرة في عام 2016 أثناء إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس مجلس الوزراء، وحاكم دبي، عن تعديلات هيكلية في التشكيل الوزاري الثاني عشر لتعزيز التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالقضاء على أنواع التعصب الفكري والثقافي والديني في المجتمع.[2] وتم تعيين الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي أول وزيرة دولة للتسامح. وفي عام 2017، تم تعيين سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان عضوا في مجلس الوزراء ووزيرا للتسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة.

البرنامج الوطني للتسامح

بالتعاون مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، تم إطلاق البرنامج الوطني للتسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويرتكز البرنامج الوطني للتسامح على خمسة محاور رئيسية هي: 1. دور الحكومة كحاضنة للتسامح، 2. ترسيخ دور الأسرة المترابطة في بناء المجتمع، 3. تعزيز التسامح لدى الشباب ووقايتهم من التعصب والتطرف، 4. إثراء المحتوى العلمي والثقافي، 5. المساهمة في الجهود الدولية للتسامح، وإبراز الدور الرائد لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال.

قانون مكافحة التمييز/مكافحة الكراهية

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، في يوليو 2015 مرسوما (بقانون رقم 2 لسنة 2015) بشأن مكافحة التمييز والكراهية. ويسهم هذا القانون في توفير أساس تشريعي من شأنه إثراء قيم التسامح والتعايش والقبول، كما يهدف القانون إلى مكافحة مظاهر التمييز والعنصرية ضد الأفراد أو الجماعات على أساس الدين، أو العقيدة، أو المذهب، أو الملة، أو الطائفة، أو العرق، أو اللون، أو الأصل.

مستجدات مؤشرات محددة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة

معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق

تعريف المؤشر:

هو معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق لكل 100,000 من السكان على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.[3]

غايات وأهداف المؤشر:

تعزيز القيادة الآمنة والسفر على طرق دولة الإمارات العربية المتحدة، وخفض معدل الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق إلى 3 حالات لكل 100,000 من السكان بحلول عام 2021.

تستخدم المبادئ التوجيهية المستمدة من التقرير المرحلي لمنظمات الصحة العالمية المتعلق بحالة السلامة على الطرق بهدف حساب هذا المؤشر. وتنطوي المبادئ التوجيهية المحددة على حساب معدل الوفيات لكل 100,000 من السكان أثناء فترة 30 يوما وذلك لرصد الخسائر المحتملة. وقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في التقرير المرحلي لمنظمة الصحة العالمية.

يتم رصد فعالية حملات التوعية المرورية في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس ربع سنوي من قبل مديرية تنسيق حركة المرور لضمان معالجة أكثر قضايا المرور إلحاحا في الوقت الراهن، ولتكون التدخلات السياسية محددة الأهداف بدقة.

مبادرات السياسات:

- **وضع آلية شاملة تتعلق بالتقارير المرورية (النماذج/ الإحصاءات/ أنظمة الرصد):** توفير التدريب لتمكين العاملين في هيئة المرور من إعداد تقارير مرورية تتسم بالدقة، وتشتمل على تغطية تفصيلية لظروف كل حادث مروري، وإنفاذ قانون المرور الاتحادي بفعالية. كما يعد توحيد المصطلحات والتصنيفات في التقارير المرورية بهدف إعداد إحصاءات دقيقة ومتسقة جزءا من هذا المجهود.
- **مراجعة وتحديث الأحكام القانونية المتعلقة بالمرور:** إطلاق حملات توعية للتعريف بالإجراءات والقواعد الخاصة بالضبط المروري وفقا للمراسيم الوزارية ولوائح قوانين المرور الجديدة.

1 للمزيد من المعلومات: https://government.ae/en/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/tolerance-in-the-uae
2 انظر مقالة: Gulf News، محمد بن راشد: لماذا وزراء للسعادة والتسامح، المستقبل؟ فبراير 2016 http://gulfnews.com/opinion/thinkers/mohammed-bin-rashid-why-uae-ministers-for-happiness-tolerance-youth-and-the-future-1.1680133
http://gulfnews.com/opinion/thinkers/mohammed-bin-rashid-why-uae-ministers-for-happiness-tolerance-youth-and-the-future-1.1680133
3 في حالة الإصابات التي تهدد الحياة بسبب حوادث الطرق، يجري رصد الأشخاص لمدة شهر واحد. إذا حدثت الوفاة أثناء هذه الفترة، فإنها تدرج في البيانات.
لم يتم إدراج الوفيات بين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمقيمين خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

- **تطوير نموذج شراكة فعال مع تحديد الأدوار والمسؤوليات تحديدا واضحا لتأمين سلامة الطرق:** وذلك لضمان التعاون بين مختلف الشركاء - مثل الشرطة وهيئة النقل والبلديات وهيئات الصحة - لخفض حوادث الطرق.
- **مراجعة وتحديث مواصفات ومعايير المركبات وفق المبادئ التوجيهية المحلية والدولية:** يتم تنفيذ ذلك بالالتزام بإجراء فحص سنوي على آليات السلامة مثل المكابح والوسائد الهوائية ومطافئ الحريق والإطارات. حيث تعد المراجعة المستمرة للمعايير أمرا ضروريا للمواءمة مع التحسينات التكنولوجية التي يجرى إدخالها على تصميمات المركبات. وسيتم تحقيق ذلك بالتعاون مع شركات السيارات ووحدة توحيد المعايير التابعة لوزارة الاقتصاد.
- **نشر معايير الثقافة المرورية في المجتمع عبر برامج التوعية المرورية:** سيتم إدخال هذه البرامج في المدارس ونشرها في وسائل الإعلام بالاستفادة من الشركاء الرئيسيين.
- **تنفيذ معايير السلامة على خمسة طرق سنويا:** يتم اختيار الطرق التي ترتفع فيها معدلات الحوادث في جميع الإمارات السبع (أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة.)؛ وذلك لتنفيذ معايير السلامة.
- **تطوير البنية التحتية للطرق وتصميمها:** التقييم المستمر لتعزيز جودة وتصميم البنية التحتية للطرق لتحقيق أهداف حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **وضع واعتماد معايير لمدارس تدريب السائقين:** تركز الجهود على تطبيق منهج دراسي موحد للتدريب في جميع مدارس تدريب السائقين؛ وذلك للتوافق مع برامج تدريب السائقين وإعادة التأهيل في جميع الإمارات السبع.
- **التحكم في سلوك السائق عبر برامج التدريب اللازمة:** يخضع السائقون لبرامج تدريب إلزامية قبل الحصول على رخصة القيادة لزيادة التوعية بالسلوك الصحيح على الطرق. ويتم وضع إطار بالمخالفات - الغرامات والنقاط السلبية وغيرها - للتصدي للقيادة المتهورة.

التأثير:

تحث كل من الأجندة الوطنية للإمارات العربية المتحدة ومؤشرات الأداء الوطنية الرئيسية ذات الصلة برؤية الإمارات 2021 بخصوص ركيزة السلامة العامة والعدل القضائي على بذل الجهود لتحسين مستوى الأداء والجودة في هذا القطاع.

عدد ضحايا الانتحار عالميا لكل 100,000 من السكان

التعريف

يشير مصطلح القتل العمد إلى قتل شخص آخر مع سبق الإصرار وبشكل غير قانوني. وتشمل البيانات الهجوم الخطير الذي يسبب الموت أو حالات الوفاة الناتجة عن الهجمات الإرهابية.[4]

مبادرات السياسات:

- **تنفيذ نموذج الاستخبارات الوطني.** لضمان تكامل المعلومات بشكل سلس والتكامل بين الوكالات الشريكة.
- **إطلاق برامج حماية الشهود والضحايا:** تشجيع العامة على التعاون مع السلطات ضمن برنامج حماية الشهود والضحايا قبل وأثناء وبعد المحاكمة.
- **تطوير أساليب التحقيق والتعامل مع القضايا الجنائية:** تم تفعيل 17 وحدة متخصصة في التحقيق في مسرح الجريمة وتجهيزها بأحدث التكنولوجيات في مجال التحقيق في مسرح الجريمة التي من شأنها تعزيز الكفاءة والفعالية ونتائج المهام المتعلقة بالتحقيق في مسرح الجريمة في نهاية المطاف. وقد أنشئت وحدة اتحادية مزودة بخبرات ومعدات متخصصة، على غرار النموذج الذي وضعه فريق التحقيق الرئيسي في المملكة المتحدة. وسيكون ذلك بمثابة مقر للتحقيق في الجرائم الخطيرة مثل القتل أو الاختطاف أو الابتزاز وغيرها من القضايا.
- **وضع برنامج للتوعية الأمنية:** يتم إعداد حملة إعلامية تهدف إلى نشر الوعي بأهمية اليقظة لضمان الأمن الشخصي، واقتراح السبل التي تمكن العامة من التعاون مع وكالات إنفاذ القانون لمكافحة الجريمة بالإبلاغ عن الأحداث المشبوهة أو الأنشطة الإجرامية في أحيائهم، كما سيتم وضع مبادرات للتوعية بالتعاون مع الوزارات الأخرى. ومن الأمثلة الحالية على ذلك تنفيذ برنامج منع جرائم القتل الذي يركز على الحوادث المعروفة بخطورتها المستقبلية على الحياة. ويأخذ البرنامج بعين الاعتبار التهديدات بقتل شخص آخر وحالات العنف المنزلي الخطيرة وأعمال الشغب، وهم من الأسباب الأكثر شيوعا لجرائم القتل عالميا؛ ومن ثم فإن التدابير الوقائية التي تتخذها سلطات إنفاذ القانون تعد ضرورية.
- **تعزيز سلامة قواعد البيانات الأمنية والاستخدام الأمثل للنظم الذكية:** تبذل الجهود لوضع نظم للإنذار والمراقبة قادرة على الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة العامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتهدف هذه المشروعات إلى دعم "رؤية الإمارات 2021" لجعل دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر الدول أمانا في العالم، وذلك عبر الربط الآلي عن بعد بين 150,000 مبنى ومرفق عام بهدف ضمان أعلى مستويات الحماية للحياة والممتلكات.
- **تعزيز استخدام التكنولوجيا في إنفاذ القوانين:** تسير التكنولوجيا أجهزة الشرطة جنبا إلى جنب بهدف بناء مجتمعات آمنة، ولضمان سلامة كل من ضباط الشرطة والموظفين الذين يخدمونها.

4 استخدمت المبادئ التوجيهية لمنشورات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كمراجع لإستراتيجيات إدارة مكافحة المخدرات، والتقييم الإستراتيجي لطريقة التنفيذ الوطني من المستوى رقم 3، ولتعريف الهجمات الخطيرة الأخرى (بما في ذلك الهجمات الإرهابية)

دراسة حالة

شرطة دبي: قوة شرطية تعمل من أجل التنمية المستدامة

معا نحقق الأمن والأمان

يعود تاريخ شرطة دبي إلى عام 1956 عندما تم تكليفها بضمان سلامة وأمن إمارة دبي، واليوم تتألف قوة شرطة دبي من أكثر من 22,000 موظف ملتزمون بجعل دبي واحدة من أكثر المدن أمانا في العالم.

وتتماشى الأهداف الاستراتيجية لشرطة دبي مع عدد من الخطط الحكومية الاتحادية والمحلية بما في ذلك رؤية الإمارات 2021 وخطة دبي 2021 والاقتصاد الأخضر لدولة الإمارات العربية المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وغيرها.

تعد المساهمة في التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة جانبا مهما من مهمات العمل لشرطة دبي، وقد عرضت المساهمات الأخيرة في تقرير استدامة شرطة دبي الذي تم إعداده وفقا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وتلتزم شرطة دبي أيضا بمساعدة دولة الإمارات العربية المتحدة على تنفيذ وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومختلف جوانب أهداف التنمية المستدامة في المبادرات الأخيرة، وتتراوح هذه الأنشطة ما بين بناء قدرات القوى العاملة، وقيادة التحول إلى التكنولوجيا الذكية، وضمان أن يعيش الناس - لا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة - في أمن وأمان، واتخاذ التدابير اللازمة بشأن قضايا المناخ مستهدفين إنشاء قوة شرطية ذات بصمة كربونية صفرية.

1. جودة التعليم

إن التقييم المستمر لكفاءات وقدرات القوى العاملة وتعزيزها أمر أساسي للسيطرة على الجريمة بأشكالها المختلفة والحد منها، سواء كانت اجتماعية أو مالية أو بيئية، فهناك تشديد خاص على المحافظة على سلامة الطرق وضمان أمن الأحياء والمناطق العامة والتعامل مع حالات الطوارئ، وتسعى شرطة دبي إلى ضمان استعداد العاملين لديها لتحقيق هذه الأهداف بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

وتهدف شرطة دبي أيضا إلى حشد الدعم المجتمعي من خلال التفاعل مع الجمهور لتبادل المعرفة والمعلومات، ويتم التفاعل مع الجمهور عبر منصات مثل الحملات الإعلامية وورش العمل على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتساهم شرطة دبي كذلك في بناء قدرات وإمكانات أجهزة إنفاذ القانون في دول مجلس التعاون الخليجي، وحتى الآن، استقبلت أكاديمية الشرطة أكثر من 15500 طالبا من جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي في برامج التعليم العالي، ويتم تقييم المناهج الدراسية الأساسية والدورات الأكاديمية وتحديثها باستمرار ليس فقط لتلبية الاحتياجات المتغيرة لقطاع إنفاذ القانون، ولكن أيضا لمساعدة دولة الإمارات العربية المتحدة على تحقيق نتائج التعليم المرجوة، ومن أحدث الأمثلة على ذلك برنامج جديد حول "القانون والبيئة" يهدف إلى تثقيف المسؤولين عن إنفاذ القانون للمساهمة في تحقيق طموحات دبي لتصبح أقل المدن في العالم من حيث انبعاثات الكربون بحلول عام 2050.

2. التحول الذكي إلى مدينة ذكية

إن برنامج التحول الذكي لشرطة دبي له خمسة أبعاد: سعادة العملاء، الثقة ومشاركة الجمهور، التحول التكنولوجي لعمليات الشرطة، دمج الخدمات الذكية وضمان رفاهية وكفاءة القوى العاملة.

ويقدم تطبيق شرطة دبي الذكية أكثر من 75 من الخدمات الإلكترونية والتي تم تهيئة كل منها لمختلف الفئات من المستخدمين، والجمهور، والمؤسسات، والزوار، والموظفين، ويوفر التطبيق خدماته على مدار الساعة لذوي الإعاقة، كما يقدم الرسائل النصية وخدمات الدردشة الحية مع مركز الاتصال بست لغات، ويضمن التطبيق أن تتم الاتصالات والمعاملات بسلاسة وسرية وفقا لمعايير حكومة دبي الذكية.

أعلنت شرطة دبي مؤخرا عن أول مركز شرطي ذكي لأخذ خطوة متقدمة في التحول الذكي، حيث يعمل المركز طوال الوقت بدون أي موظفين. يقدم المركز الشرطي الذكي 27 خدمة رئيسية و33 خدمة فرعية، والتي تتضمن الإبلاغ عن الجرائم والحوادث والخدمات المجتمعية. ولدى شركة دبي خطة مستقبلية لتحويل جميع مراكز الشرطة إلى مراكز ذكية.

3. الحق في حياة آمنة: حمايتك ... سعادتنا

يتم التغلب على التحديات التي تواجه تأمين حقوق الإنسان الأساسية من خلال مبادرات عديدة، أبرزها مبادرة تسمى "حمايتكم سعادتنا" والتي تهدف لحماية ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم من الاعتداءات والتي تم إنشاء الإدارة العامة لحقوق الإنسان في عام 2011 والتي تشرف على الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، كما أطلقت شرطة دبي مبادرة تسمى "حمايتكم ... سعادتنا" لحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم. وتتمثل الركائز الثلاث لنهج شرطة دبي في مكافحة الاتجار بالبشر في: منع الجريمة والتدريب وبناء القدرات وتقديم خدمات الدعم لضحايا الاتجار بالبشر.

أ. الالتزام بالتدريب وبناء القدرات

- تعزيز النظم والإجراءات لتحديد ضحايا الاتجار، والاستثمار في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لتعزيز قدراتهم على تحديد وتقديم الدعم للضحايا.
- توفير التدريب لمسؤولي العدالة الجنائية بما في ذلك وكلاء النيابة والقضاة من خلال التثقيف القانوني المستمر لرفع مستوى الوعي بالاتجاهات الناشئة وضمان القيام بإجراء التقاضي والإجراءات القانونية على نحو فعال.
- نشر الإجراءات التنظيمية للأجهزة المشاركة التي تتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر.

ب. الالتزام بتوفير خدمات الدعم لضحايا الاتجار

- حماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التحقيق في هذه القضايا.
- تمكين السلطات من تقديم خدمات من قبيل الدعم النفسي والاستشارات والتدريب وإعادة التأهيل، واسترداد الموارد للضحايا، والمساعدة في الترجمة.

ج. الالتزام بمنع الجريمة

- رفع مستوى الوعي حول قضايا الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الرصد والتقييم المستمرين لبرنامج عمل منع الجريمة لضمان فعاليته وعدم وصمه وألا يسهم في تشكيل صور نمطية غير مفيدة للضحايا ومجتمعاتهم.

4. العمل المناخي: شرطة بلا كربون

حين تأسست شرطة دبي في عام 1956 كان هناك مبنى واحد فقط مخصص للعمليات. اليوم، شرطة دبي لها أكثر من 400 مبنى وتدير أسطول يتكون من أكثر من 3000 مركبة. مع الطلب المتزايد على إمارة دبي والزيادة المتوقعة لعدد السكان عبر السنوات، سوف يستمر حجم شرطة دبي بالنمو.

تطمح شرطة دبي لأن تكون أول قوة شرطة في العالم بلا انبعاثات للكربون بحلول عام 2020. مبادرة "شرطة بلا كربون" هي مبادرة حديثة أطلقتها شرطة دبي وتركز على رفع الوعي والتثقيف البيئي، وتعريف مشكلة الموارد المحدودة التي نواجهها، ومحاربة الجرائم البيئية وبناء ممارسات شخصية ومجتمعية قوية للتقليل من انبعاثات غاز الكربون عبر توفير طاقة نظيفة وذات كفاءة وعبر الممارسات البيئية. مبادرة "شرطة بلا كربون" تهدف إلى تحقيق أهداف طويلة المدى على المستويان المؤسسي والمجتمعي من خلال تعزيز مشاركة المعرفة بثقافة المشاركة كأداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الأهداف تشمل الترويج للممارسات المستدامة وتوفر حلول ذكية يمكن تطبيقها من قبل شرطة دبي والمجتمع للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة عبر حلول مالية واجتماعية شاملة وقابلة للتطبيق. مبادرة "شرطة بلا كربون" تهدف لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (التغير المناخي). أيضا تدعم المبادرة أهداف أخرى، بالتحديد الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) والهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف 15 (الحياة في البر).

المبادرة مرتبطة بكل نواحي عمل شرطة دبي وتخلق رابط قوي بين الأعمال الرئيسية للمؤسسة وأنشطتها لتحقيق حيادية الكربون. شرطة دبي صنعت ثقافة داخلية عن المحادثات المختصة بالطاقة عبر تعيين "رواد الكربون" كمجموعة من الأفراد من شرطة دبي مسؤولون عن نشر التوعية ويقومون بالدور القيادي لتنفيذ المبادرة. البرامج التدريبية التي طورتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع مركز دبي المتميز لضبط الكربون صممت لتحفيز رواد الكربون في تطوير أفكار ومشاريع أكثر كفاءة وانبعاثات كربونية منخفضة. كما توفر هذه البرامج الدعم الكافي لتطبيق الأفكار، مما يحسن من السعة التقنية للموظفين ويفيد بالتالي المؤسسة عبر زيادة جودة العمليات اليومية بدون تعريض جودة الخدمات الرئيسية في المؤسسة للخطر.

إنجازات قابلة للقياس في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر

- انخفاض حالات الاتجار بالبشر بنسبة 80% في الفترة من 2010 إلى 2016
- استرداد أكثر من 128 مليون درهما إلى العمل غير مدفوع الأجر في 2015 - 2016
- تقديم خدمات الدعم لأكثر من 105 قضايا مجتمعية في 2015 - 2016

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالميا

عالميا في معدلات (غياب) تكاليف أعمال الجريمة والعنف - تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2017)

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالميا

عالميا في مؤشر ثقة المواطنين في القيادة السياسية (وجود ثقة) - تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2017 - 2018)

عالميا في مؤشر جودة القرارات الحكومية - تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2017)

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة عالميا

عالميا في غياب مستويات البيروقراطية - تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2017 - 2018)

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة عالميا

عالميا في مؤشر (غياب) الجريمة المنظمة - تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2017 - 2018)

عالميا في مستويات الشفافية (الأعلى) - تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2017)

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السابعة عالميا

عالميا في مؤشر مصداقية خدمات الشرطة - تقرير تنافسية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2017 - 2018)

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة التاسعة عالميا

عالميا في قلة معدل جرائم القتل - تقرير تنافسية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2017)

الجهة المسؤولة:

وزارة الخارجية والتعاون الدولي

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

في عام 2015 عدت دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي اعتمدت خطة التنمية المستدامة 2030 متضمنة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، واضطلعت دولة الإمارات العربية المتحدة بدور رئيس أثناء الفترة التي أفضت إلى اعتماد إطار عالمي جديد للاستدامة في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة عبر مشاركتها في العديد من المناقشات رفيعة المستوى المتعلقة بالمجموعة الجديدة من الأهداف الغايات العالمية في السنوات المقبلة، وتلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة التزاما تاما بتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 على الصعيدين الدولي والوطني، حيث تمتلك العديد من أدوات السياسة المحلية والدولية لضمان وفاء دولة الإمارات بالتزاماتها وطموحاتها بحلول عام 2030 وما بعدها.

وتقود وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة الأجندة الوطنية للتعاون الإنمائي الدولي، كما تحدد توجهات سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات -الخطة الوطنية للتعاون الإنمائي طويلة الأمد- بهدف القضاء على الفقر وتعزيز السلام العالمي والرخاء، وفي عام 2016 أطلقت

17 | عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية
والتعاون الدولي

الوزارة سياسة تتواءم مع مستهدفات رؤية الإمارات 2021 لتحدد أولويات المساعدات الخارجية للدولة وسبل دعمها لخطة التنمية المستدامة 2030، وتحقيقا لهذا الغرض تدعم وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات تحقيق الأهداف العالمية من خلال تنفيذ هذه السياسة ومخططاتها وإعداد التقارير بشأن مساهمات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تقديم المساعدات الخارجية في إطار خطة التنمية المستدامة 2030.

كما تلتزم وزارة الخارجية والتعاون الدولي وشركاؤها المعنيون بدور الداعم للأولويات الإنمائية ذات الصلة بالبلدان الصديقة وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك في إطار سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وخطة التنمية المستدامة 2030 والاتفاقيات والمواثيق الدولية الرئيسة الأخرى التي تتضمن جدول أعمال أديس أبابا المتعلق بالتمويل الإنمائي واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

دشنت سياسة منح المساعدات الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2016 مستهدفة مد يد العون من أجل تحسين حياة الشعوب الأشد فقرا والفئات الأشد احتياجا، وتؤكد دولة الإمارات مجددا التزامها بشأن دعمها لتبني الموضوع الرئيسي تحت شعار: "لن نترك أحدا خلف الركب" في الأجندة الوطنية 2030، وتشمل سياسة المساعدات الخارجية أربعة عناصر أساسية شاملة لبرامج الشراكات العالمي للبرنامج الإنمائي والبرامج المتخصصة المعنية والمساعدات الإنسانية ومشاركة القطاع الخاص والشراكات ذات الصلة.

وقد صممت أنشطة برامج الشراكات العالمية للبرنامج الإنمائي خصيصا بهدف دعم الأولويات الوطنية والخطة الإنمائية المتعلقة بكل بلد، وتغطية مجال واسع من الأنشطة يشمل الصحة والتعليم، وإمكانية الحصول على الطاقة المتجددة وغيرها بحسب الاحتياجات اللازمة، وترتكز السياسة المعنية بالصعيد العالمي على ثلاثة مجالات: تمكين المرأة وحمايتها، والنقل والبنية التحتية الحضرية، والتعاون التقني الرامي إلى تعزيز فاعلية الحكومة، وتمثل هذه الموضوعات مجالات ذات قوة خاصة في التنمية الإماراتية، وتحظى البرامج العالمية بدعم إضافي مقدم من برنامج المساعدة التقنية لدولة الإمارات العربية المتحدة يوفر وسيلة أساسية لتبادل المعرفة بين الدول الشريكة، وفي إطار هذا البرنامج تشارك دولة الإمارات العربية المتحدة الدروس المستفادة من تجربتها الإنمائية وتوفد بعثات من الخبراء وتوفر التدريب، وتسعى إلى معرفة وجهات نظر شركائها بشأن التحديات العالمية.

وفي إطار المساعدات الإنسانية تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك "الأزمات المنسية" التي تحظى باهتمام دولي، حيث توسع نطاق دورها بوصفها مركزا دوليا للمعونات الإنسانية إضافة إلى إجراء التدخلات الطارئة، وتركز سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات على بناء قدرة البلدان النامية في مقاومة الكوارث والصمود بهدف تعزيز قدرتها على التعاطي مع الأزمات داخل مجتمعاتها المحلية على نحو أفضل.

واعترافا بالدور الرئيس الذي يبذله القطاع الخاص بوصفه عامل حفز للتنمية، تدعم السياسة العديد من طرق المشاركة الرامية إلى تشجيع مساهمات القطاع الخاص، فضلا عن دعم التجارة والاستثمار في البلدان الشريكة.

ويرتكز نجاح سياسة منح المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وبرامجها على الشركاء المحليين والدوليين لدولة الإمارات بوصفهم دعامة النجاح، ومن بين هؤلاء الشركاء: البلدان الشريكة، والنظراء المانحون، والمؤسسات متعددة الأطراف، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة في دولة الإمارات، فضلا عن شراكة القطاع الخاص، ويؤدي كل منهم دورا فريدا في التعاون الإنمائي، وفي إطار روح التعاون تعمل السياسة الرامية إلى تحقيق أهدافها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة عاملا مهما في تحديد المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم تقارير بشأنها، وتشدد سياسة المساعدات الخارجية على الأهداف الثمانية التالية باعتبار أن المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تعد الأكثر مساهمة في تحقيق ذلك، ورغم طابع السياسة القائم على الطلب، إلا أن المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لا تقتصر على هذه الأهداف الثمانية من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل ستظل المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة بمثابة مساعدات متنوعة ومتطورة مع تطور الأولويات المتغيرة لدولة الإمارات والبلدان الشريكة لها، وتعزيز قدرة المساعدات على التكيف مع الاحتياجات اللازمة للشعوب المستفيدة من المساعدات الخارجية.

الهدف رقم 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان في العالم.

الهدف رقم 4: ضمان التعليم ذي الجودة المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

الهدف رقم 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

الهدف رقم 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف رقم 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف رقم 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان ذاتها وفيما بينها.

الهدف رقم 16: تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

الهدف رقم 17: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لخطة التنمية المستدامة 2030 الأجندة العالمية

في إطار سياسة منح المساعدات الخارجية في دولة الإمارات العربية، تقود وزارة الخارجية والتعاون الدولي عمليتي التخطيط والتنسيق بشأن المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات، ويتبع ذلك وضع الإستراتيجيات، وتنسيق إجراءات تنفيذ السياسة والإستراتيجية، وإجراء عملية التقييمات، وتقديم تقارير عن المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي هذه المجالات تعمل وزارة الخارجية والتعاون الدولي بشكل وثيق مع الجهات المانحة في دولة الإمارات التي تمول المشاريع الإنمائية والإنسانية وتنفذها، وتتضمن الجهات المانحة في دولة الإمارات العربية المتحدة كلا من: الهيئات الاتحادية والحكومية، والجهات شبه الحكومية، وكذلك المنظمات غير الربحية، والمنظمات الخيرية والمؤسسات، وهيئات القطاع الخاص التي تتخذ من دولة الإمارات مقرا لها.

وقد أجرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي عملية تجميع البيانات من الجهات المانحة بدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العام الماضي بهدف توثيق الأنشطة ذات الصلة بالمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات وتقديم تقارير عنها، وتنشر نتائج المساعدات الخارجية لدولة الإمارات في "تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة" الذي يوثق ويحلل فئات المساعدات الخارجية المقدمة من الجهات المانحة بدولة الإمارات، وترفع التقارير عن المعلومات المجمعة إلى مختلف الهيئات الدولية المعنية برصد المعونات الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ونظام تتبع الشؤون المالية بالأمم المتحدة.[1]

1 منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية هي منظمة فريدة من نوعه تتعاون فيه حكومات 34 دولة تتبنى اقتصادات السوق الحر، وكذلك ترتبط بأكثر من 70 دولة غير عضوة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء والازدهار والتنمية المستدامة، وتعد وزارة الخارجية والتعاون الدولي عرضا لأنشطتها المعنية بالمساعدات الخارجية المؤهلة لتحديد المساعدة الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات باستخدام نظام الإبلاغ، وترفع تقارير عن استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة في حالات الطوارئ الإنسانية إلى الأمم المتحدة

ويعد "تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016" التقرير الأول الذي يقيس مساهمات دولة الإمارات فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية من خلال الأجندة العالمية 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وقد وضعت أداة لرسم خرائط أهداف التنمية المستدامة، ووضع في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات المعني بالتعاون الإنمائي الدولي بهدف الاضطلاع بأداء هذه المهمة، وتقتضي المنهجية إجراء مراجعة تشمل 3,700 سجل معونة من 40 مشاركة مقدمة من هيئات دولة الإمارات وربط أنشطة المساعدة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع غايات الهدف المعني من أهداف التنمية المستدامة ومؤشره المطابق ذي الصلة، ووضعت خارطة طريق لأنشطة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات على مستوى المؤشرات المبينة بهدف زيادة التمييز بين أغراضها، وفي حال وجود أكثر من مؤشر واحد يختار المؤشر الأقوى صلة بالموضوع، وفي حال دعم أنشطة المساعدات الخارجية لأكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة يكون الغرض الأساسي من النشاط هو العامل الحاسم النهائي، وقد تمكنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي - بموجب هذه الممارسة - من وضع خط أساسي بشأن مساهمات دولة الإمارات يهدف إلى دعم خطة التنمية المستدامة 2030 الداعمة للتخطيط المستقبلي بشأن المساعدات الخارجية لدولة الإمارات.

نتائج تقرير عام 2016

كشفت نتائج تقرير عام 2016 عن ارتفاع إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة -التي تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية المدفوعة- إلى ما يقارب 22.23 مليار درهم إماراتي (بما يعادل 6.1 مليار دولار أمريكي)، بينما ارتفعت قيمة المساهمات المستحقة إلى ما يقارب 15.4 مليار درهم إماراتي (بما يعادل 4.2 مليار دولار أمريكي),[2] وقد خصص أكثر من نصف قيمة المساهمات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم المبادرات في قارة إفريقيا، وأكثر من ثلث هذه المساهمات في قارة آسيا، وعلى الصعيد العالمي وفرت المساعدات المدفوعة من دولة الإمارات العربية المتحدة الدعم إلى 44 بلدا من البلدان الأقل نموا بلغت ما نسبته 32% من إجمالي المساعدات بزيادة بلغت 47% عن العام الماضي، كما سجلت زيادة واضحة في قيمة الدعم الموجه للميزانية الأساسية العادية الخاصة بالمنظمات والجهات متعددة الأطراف بلغت 83%، ويأتي دعم الميزانية العامة كأول القطاعات التي تلقت الدعم الأكبر، يليه قطاع البنية التحتية والتنمية الحضرية، ثم المساهمات المدفوعة للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة فقد أظهرت النتائج توجيه 75% من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دعم ثمانية من أهداف التنمية المستدامة الأكثر اتساقا مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد حظي الهدف الأول (القضاء على الفقر) والثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والسابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) بالقدر الأكبر من التمويل بنسبة 70% من إجمالي المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي إطار الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة قدمت المساهمات المدفوعة من دولة الإمارات العربية المتحدة الدعم الواسع لمبادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمساندة دعم الميزانيات الحكومية وتوفير فرص مشروعات مدرة للدخل صغيرة النطاق، وفي إطار تحقيق الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة تقدم المساعدات الثنائية لدولة الإمارات المساعدة لتعزيز الميزانيات الحكومية للعديد من البلدان الأقل نموا، مما يسمح للبلدان الشريكة بتخصيص الأموال وفقا لخططها وأولوياتها، وفيما يتعلق بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة تدعم مساهمات دولة الإمارات جهود المساعدة الإنسانية والاستقرار، مثل الأزمات الجارية في سوريا واليمن والعراق، فضلا عن تقديم الدعم في حالات الطوارئ أثناء الكوارث الطبيعية، كما دعمت المساهمات مبادرات بشأن القضاء على الفقر لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان والمجتمعات المحلية التي تقدم إليها الخدمات.

وقد حلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأول اعالميا في تقديم المساعدات الإنسانية لعام 2016، واعترف بها دوليا بوصفها أكبر جهة مانحة على مستوى العالم، حيث تجاوزت الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للإبقاء على المساعدات الإنمائية الرسمية عند مستوى 0.7% من الدخل القومي الإجمالي، وحققت معدلا بلغ 1.12% من الدخل القومي الإجمالي/المساعدة الإنمائية الرسمية، وحلت في المرتبة الأولى عالميا ثلاث مرات منذ عام 2013، والمرتبة الثانية في عام 2015 متجاوزة هدف الأمم المتحدة لمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية بتخصيص نسبة 0.15% إلى 0.20% من الدخل القومي الإجمالي وتقديمها المساعدات الإنمائية إلى البلدان الأقل نموا، كما تجاوزت معدل المدفوعات لتبلغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية 0.36% من الدخل القومي الإجمالي، ويؤكد ذلك التزام دولة الإمارات بشعار خطة: "لن نترك أحدا خلف الركب"، وصنفت كثالث أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم بالنسبة إلى الدخل القومي الإجمالي، حيث أنفقت ما يعادل 9% من إجمالي المساعدات الخارجية على المساعدات الإنسانية ممثلة في الإغاثة في حالات الطوارئ.

ويعزى نجاح نتائج المساعدات الخارجية لعام 2016 إلى القيادة الرشيدة والتزام الجهات المانحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفيما يتعلق بحجم المعونة تعد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر جهة مانحة، يليها صندوق أبو ظبي للتنمية، ثم الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان.

بناء شراكات مع منظمات متعددة الأطراف

يشكل اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة ببناء الشراكات الاستراتيجية عاملا مهما في سياسة المساعدات الخارجية، بما في ذلك التزام دولة الإمارات برفع نسبة المشاركة مع المنظمات المتعددة الأطراف، وتعد المنظمات متعددة الأطراف -المعترف بها كآلية فعالة لتعزيز تنسيق العمل الدولي وتنفيذه في السياقات الإنمائية والإنسانية- ضرورة لإنجاح تنفيذ سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بمضاعفة تمويلها غير المخصص متعدد الأطراف بحلول عام 2020، وذلك بموجب الالتزام الرامي إلى دعم النظام متعدد الأطراف، وتشير نتائج عام 2016 إلى أن المدفوعات المقدمة من دولة الإمارات ضمن إطار الميزانية الأساسية للمنظمات متعددة

2 المساعدات الإنمائية الرسمية هي من أكثر المساعدات الخارجية المستهدفة، وتصل إلى 0.7% من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة، وقد تأسس الهدف في عام 1970 وهو من الأهداف طويلة الأمد في الأمم المتحدة، وتمت تأكيد أهميته في أجندة 2030 للتنمية المستدامة

الأطراف زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف قيمة المدفوعات لعام 2015، ومن الأمثلة على ذلك دعم دولة الإمارات العربية المتحدة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة، حيث ضاعفت قيمة مساهمتها إلى3.6 مليون درهم إماراتي (بما يعادل مليون دولار أمريكي) على مدار أربع سنوات لتصل إلى 7.3مليون درهم إماراتي (بما يعادل 2 مليون دولار أمريكي) بحلول عام 2020، وكذلك تعهدت دولة الإمارات بتقديم 18.4 مليون درهم إماراتي (بما يعادل 5 مليون دولار أمريكي) على مدار ثلاث سنوات إلى الميزانية الأساسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

كما ارتفع معدل التمويل المخصص للمشروعات والبرامج متعددة الأطراف في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016 بنسبة بلغت 128%، وقدمت المزيد من الدعم للنظام متعدد الأطراف في إطار جهودها بشأن الدعوة إلى مناصرة عدد من القضايا العالمية، وتشمل هذه التدابير مشاركتها في العمليات الحكومية الدولية لبناء توافق عالمي حول الآراء بشأن المعايير والسياسات، وتتضمن الالتزامات الرئيسة لعام 2016 القيادة المشتركة لعملية إعادة تجديد الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تعزيز عمل الجمعية، كما عملت دولة الإمارات العربية المتحدة في المجالس والفرق الاستشارية وخطط العمل المتقدمة في المجالات الرئيسة ذات الأولوية، مثل النهوض بالمرأة والفتيات في المجالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والصحة في الحالات الإنسانية للبيئات الهشة، وتعزيز السلام والأمن، إضافة إلى أمور أخرى.

الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال القمة العالمية للحكومات

تعد القمة العالمية للحكومات التجمع الأكبر عالميا المتخصص في استشراف حكومات المستقبل في ظل التقدم التكنولوجي والتوقعات المستجدة للمواطنين وعرض الاتجاهات المستقبلية بشأن ريادة الخدمات الحكومية والقيادة والابتكار، وتستقطب القمة العالمية للحكومات أكثر من 4,000 مشارك من القادة وصانعي السياسات من أكثر من 125 دولة والخبراء والأكاديميين بحضور الممثلين الرئيسين عن المنظمات الدولية وذلك بهدف خلق فرص متميزة لتبادل الخبرات والابتكارات وبناء شبكات تعاون قوية.

وعقب اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 وكجزء من التزام دولة الإمارات بتنفيذ هذه الأهداف، عقدت القمة العالمية للحكومات دورتها الرابعة في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 2016، وهدفت إلى استحداث مسار متخصص للتركيز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد شهدت فعالية "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال القمة العالمية للحكومات" بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين بجميع أنحاء العالم لمعالجة التحديات الرئيسة التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسبل إيجاد الحلول المحتملة لهذه التحديات.

وجرت مناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ الرصد والإبلاغ والتمويل في عام 2016، كما نظرت فعالية "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال القمة العالمية للحكومات" لعام 2017 في دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار الرامي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وجمعت الفعالية نخبة من العلماء والخبراء والمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل اقتراح الحلول النابعة من العلوم والتكنولوجيا والابتكارات لتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال القمة العالمية للحكومات 2018: "شراكات لدعم الابتكار من أجل مستقبلنا المشترك"

تستقطب القمة العالمية للحكومات المشاركين من مناطق وصناعات عديدة ومختلفة بوصفها المنصة الرائدة للتواصل بين الأفراد ومناقشة التحديات العالمية. ويرتكز حوار فعالية "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2018" على مناقشة كيفية دعم الشراكات للابتكار نحو مستقبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل مستقبلنا المشترك، وذلك في إطار المواءمة مع الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، كما تركز الفعالية على إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المعنيين -تشمل خبراء متخصصين ومنظمات دولية وحكومات ومجموعات شبابية ومنظمات غير حكومية وأوساط أكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص- بهدف إنهاء العزلة وإيجاد طرق مبتكرة للتقدم في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

وتوجد حلول مبتكرة استباقية لقضايا تتعلق بالتنمية العالمية في إطار العديد من المجالات، ومثال على ذلك: إقامة هياكل حوكمة إقليمية أو وطنية فريدة من نوعها، وإطلاق حملات مبتكرة للتوعية، والأساليب المستحدثة لجمع البيانات، أو نشر أحدث الأدوات التحليلية بهدف تقديم رؤية نافذة عن أوجه التآزر والضغوط المتصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة، وقد يكمن الابتكار في استخدام جديد لأحداث التكنولوجيات الرقمية أو شبكات التواصل الاجتماعي أو الإعلان عن سفراء معنيين بأهداف التنمية المستدامة من الشخصيات الإعلامية ذات الشهرة أو الأشخاص المؤثرين اجتماعيا بهدف حشد الدعم لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تمثل هذه الحلول المبتكرة إجراءات تزيد من الكفاءة أو أفكارا تفتح آفاقا جديدة، وتتراوح الحلول الابتكارية بين البحث العلمي الأساسي والاستخدام المستحدث للتكنولوجيا الحالية التي يحتمل أن تتصدى للتحديات الكبرى التي تواجه التنمية العالمية، وفي جوهر الأمر إذا كان الحل الابتكاري يعمل على تعزيز رفاهية المجتمع فهو ابتكار يستحق المناقشة، وعليه فإن فعالية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال القمة العالمية للحكومات 2018 هي المنصة المثالية لمناقشة هذا الأمر.

دراسة حالة

معرض "إكسبو 2020" الدولي:
الربط بين الدول المضيفة والمعارض العالمية في إطار الأمم المتحدة وأجندة التنمية العالمية

رؤية "إكسبو 2020" دبي والأهداف العالمية

حظي التزام إكسبو 2020 دبي بتقديم تجربة لا تنسى في موقع جغرافي استثنائي إلى جانب تقديم إسهامات مادية ملموسة في أجندة التنمية العالمية، إذ تمثل خطة التنمية المستدامة 2030 -التي عززتها عدد من الأطر المعيارية المتفق عليها دوليا- جوهر هذا الالتزام.

ومنذ الأيام الأولى لتقديم دولة الإمارات العربية المتحدة طلب استضافة معرض إكسبو 2020 استمد الموضوع الرئيس للمعرض تعريفه وأساسه المنطقي واتجاهاته من التحديات العالمية التي حددتها المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، بالإضافة إلى المجتمع الدولي.

كما إن رسالة إكسبو 2020 دبي تتلخص في أنها تركز على "تواصل العقول لصنع المستقبل" حيث يوجه المنظمون نداء واسعا وشاملا لجميع المشاركين، لمواجهة معضلة رئيسة في عصرنا وهي سبل التعاون لتحقيق تنمية تتسم بالكفاءة والاستدامة والإنصاف للجميع. ويحتفي المعرض بقدرة العقول عندما يجتمع الأفراد للسعي بشكل مبتكر نحو هدف مشترك، وإقامة شراكات جديدة، وإزالة العقبات أمام التنقل، وتوافر الموارد والتنمية الاقتصادية المستقرة". (ملف طلب استضافة معرض إكسبو 2020 دبي).[3]

إن إكسبو دبي 2020 هو مهرجان للخيال والابتكار ذو تأثير تحولي على البشرية والكوكب ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن لمعرض إكسبو2020 دبي - بموضوعه الرئيس الذي يعكس الصلة بين رؤية الإمارات الوطنية والأهداف العالمية- أن يكون مجالا فريدا من نوعه لتبادل الأفكار وتعجيل الممارسات وتجريب حلول جديدة لدعم تمكين وتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

وسيعقد معرض إكسبو دبي 2020- 2021 بعد خمس سنوات من إطلاق أهداف التنمية المستدامة- ليكون الوقت مناسبا للتفكير في الإنجازات التي تحققت في حينها واقتراح طريقة أكثر فاعلية وشمولا للمضي قدما.

وبذلك يسير معرض إكسبو 2020 دبي -على خطى معارض إكسبو السابقة- ساعيا نحو الإسهام في تقدم البشرية، واستنادا إلى هذا الإرث المهم فإن تطلعات معرض إكسبو 2020 تتمثل في المضي إلى أبعد من ذلك ووضع معيار جديد كمحرك فريد من نوعه وقوي للشراكات المستحدثة التي تدعم أهداف "تواصل العقول" في إطار أدوات الاتصال الجديدة والمبادرات لحشد الدعم وأهداف "صنع المستقبل" من خلال الحث على إتباع سياسات تتطلع إلى تحقيق إنجازات ابتكارية لتنفيذ خطة التنمية العالمية.

السياق والخلفية

معارض إكسبو العالمية للنهوض بالحوار العالمي والأهداف العالمية

تعد معارض إكسبو العالمية من أحد الفعاليات الاستثنائية التي لايمكن الاستعاضة عنها من بين جميع الفعاليات الضخمة والتجمعات العالمية، حيث تتميز تلك المعارض بالقدرة على دعوة المجتمع العالمي -بكل ما تحمله الكلمة من معنى- إلى الالتقاء تحت سقف واحد وفي فترة زمنية محددة للتواصل الشفاف وتجمع هذه المعارض بين الدول والمنظمات والمجتمع المدني والخبراء لمدة ستة أشهر للاحتفاء بالتنوع وإبراز الإنجازات واكتساب رؤية أعمق حول المستقبل وما يمثله لمختلف المجتمعات.

وإلى جانب المجموعة المتنوعة من المعارض والفعاليات الثقافية، تقدم معارض إكسبو العالمية العديد من الفرص للحوار والنقاش حول الموضوعات الرئيسة ذات الأهمية الجوهرية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم كل دولة من خلال مشاركتها في إطار هذه الموضوعات الرئيسة بالمعارض الخاصة بها في تبادل أفضل الممارسات ووضع الحلول وإنشاء شراكات جديدة من شأنها النهوض بالإطار المعياري العالمي بعد انتهاء فعاليات معرض إكسبو العالمي.

معرض إكسبو 2020: أهداف التنمية المستدامة

هناك أوجه تداخل مادية بين أهداف التنمية المستدامة والمواضيع الرئيسة لمعرض إكسبو 2020 دبي؛ حيث تستوعب الموضوعات الفرعية -المتمثلة في الفرص والتنقل والاستدامة- التحديات الرئيسة التي يشهدها العالم.ويركز الموضوع الفرعي "الفرص" على إطلاق قدرات الأفراد والمجتمعات على صياغة المستقبل، حيث يناقش الموضوع بشكل مباشر لأوجه التفاوت الموجودة في عالمنا، والحاجة الماسة إلى تنمية رأس المال البشري، وكذلك التحولات الكبرى التي نشهدها في مجالات التعليم والتوظيف والتنمية الاقتصادية.

وفي إطار الموضوع الفرعي "الفرص" حدد معرض إكسبو 2020 دبي الموضوعات الرئيسة، وهي: القطاعات الصناعية الجديدة، والتوظيف، والتعليم، ورأس المال المادي، والحوكمة، ويتضمن كل موضوع من هذه الموضوعات الرئيسة مجالات عمل محددة ذات علاقة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة كما ترتبط بغايات هذه الأهداف، الأمر الذي يسمح لمعرض إكسبو 2020 دبي بالذهاب إلى ما هو أبعد من العلاقة الموضوعية، متمثلا في إيجاد علاقة مباشرة وجوهرية مع غايات هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال تتضمن علاقات العمل ضمن موضوع التعليم: الحصول على التعليم (غايات هدف التنمية المستدامة 4.1، 4.2، 4.3، 4.5)، والتعليم ذا الجودة (غايتا هدف التنمية المستدامة 4.4، 4.7)، والإرشاد وشبكات الدعم (4.8، 4.9)، والتعليم الإلكتروني وأدوات التعليم الحديثة (هدف التنمية المستدامة b.4)، ومدرسة المستقبل (الفصول الدراسية، والأدوات، والبرامج) (هدف التنمية المستدامة a.4).

3 ملف طلب استضافة معرض إكسبو 2020 دبي

ورغم أن بعض مجالات العمل المندرجة ضمن بعض الموضوعات المعنية تعمل على تأسيس علاقة مباشرة بالأهداف، إلا أن معرض إكسبو 2020 دبي يعمد إلى أن يخطو إلى ما هو أبعد من الغايات المتفق عليها لأهداف التنمية المستدامة، وهو إعادة تصور هذه الأهداف وتحقيق أقصى غاياتها الممكنة بعيدا عن القيود السياسية، مع مراعاة أهمية تنفيذ الجميع لهذه الأهداف بطريقة مستدامة وعادلة وشاملة.

أما الموضوع الفرعي "التنقل" فينصب على ابتكار قنوات تواصل أذكى وأكثر إنتاجية لنقل البضائع وحركة الناس وتواصلهم وتبادل الأفكار، إذ يكمن الهدف من هذا الموضوع الفرعي في الكشف عن الدور الذي يؤديه التنقل البشري والتبادل الرقمي في خلق جسور نحو المزيد من الفرص، حيث يقود المزيد من التنقل البشري وتبادل المعرفة في تسريع وتيرة التقدم، الأمر الذي يبدو جليا في تحول سلاسل التوريد العالمية والدور الحيوي الذي تؤديه البنية التحتية وحركة الناس من خلال السياحة والهجرة، ويعد هذا الموضوع محوريا للعديد من أهداف التنمية المستدامة، كما يقدم منظورا جديدا يمكن من خلاله تصميم حلول أخرى.

وفي إطار الموضوع الفرعي "التنقل" حدد معرض إكسبو 2020 دبي الموضوعات الرئيسة، متمثلة في: الخدمات اللوجستية، والنقل، والسفر، والاستكشاف، والتنقل الشخصي، والتواصل الرقمي والتي ترتبط بالعديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ويركز الموضوع الفرعي "الاستدامة" على احترام العالم الذي نعيش فيه والعيش على نحو متوازن، ففي السنوات المقبلة سترتبط حتمية العيش داخل حدود كوكبنا بالفرص التي بوسعنا أن نوفرها لمجتمعاتنا ولأجيال المستقبل، ومع استمرار نمو السكان والمدن في كوكبنا، لا يزال هناك فضاء استثنائي للابتكار وضمان النمو المستدام في حدود كوكبنا، والحد من أوجه التفاوت، وبناء مجتمعات أكثر سعادة وصحة.

وفي إطار الموضوع الفرعي "الاستدامة" حدد معرض إكسبو 2020 دبي الموضوعات الرئيسة، متمثلة في: حماية الأنظمة الأيكولوجية، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية، وبناء المدن المستدامة، والتصدي لتغير المناخ، وهناك علاقة مباشرة بين هذه الموضوعات الرئيسية وبعض أهداف التنمية المستدامة، مثل الأهداف 11 و13 و17 من أهداف التنمية المستدامة.

معرض إكسبو 2020 دبي: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف

يتيح معرض إكسبو العالمي الفرصة للتعاون بين مختلف الجهات المعنية. ومن خلال الموضوعات الفرعية التي يتبناها معرض إكسبو 2020 دبي هناك منصة لمناقشة العديد من الجوانب المختلفة لأهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على ما ينبغي أن تركز جهود المجتمع العالمي عليه، حيث يشدد الموضوع الرئيسي للمعرض على تحقيق هذه الأهداف، مما يجعل من معرض إكسبو 2020 دبي منصة انعقاد بهدف الشراكة لتحقيق تلك الأهداف.

دولة الإمارات العربية المتحدة وخطة 2030 للتنمية المستدامة
التميز في التنفيذ
2017

حقوق الطبع والنشر والتأليف © اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة

الإقتباس: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030: التميز في التنفيذ، 2017.

تصميم: تانجو للإبداع الإعلاني (ش.ذ.م.م)

المحرر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

شكر وتقدير:

- البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، وزارة الدولة للسعادة وجودة الحياة
- الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
- المجالس التنفيذية لأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة.
- بلدية دبي
- هيئة كهرباء ومياه دبي
- شرطة دبي
- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
- مركز محمد بن راشد للفضاء
- إكسبو 2020 دبي
- شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة- الإمارات العربية المتحدة
- مركز الشباب
- الطلاب والخريجين من جامعة زايد بدبي، وجامعة حمدان بن محمد الذكية وجامعة باريس السوربون أبو ظبي
- أكاديمية الإمارات الدبلوماسية
- جامعة ميدلسكس دبي

لمزيد من المعلومات أو لتقديم أي ملاحظات، يرجى التواصل على العنوان التالي:

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
أمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة

ص. ب: 127000 دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: sdgs@fcsa.gov.ae
هاتف: 0000 608 4 971+

@uaesdgs

www.uaesdgs.ae